



كلية التربية بسوهاج  
المجلة التربوية

## أنماط السلوك اللاتكفي الشائعة لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج: دراسة مسحية مقارنة.

إعداد

دكتور/ خلف أحمد مبارك  
الأستاذ المساعد بكلية التربية  
بسوهاج

المجلة التربوية - العدد الخامس عشر - يناير ٢٠٠٠م

## أنماط السلوك اللاتكفي الشائعة لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية

### بمحافظة سوهاج : دراسة مسحية مقارنة

د/ خلف أحمد مبارك

أستاذ الصحة النفسية المساعد

كلية التربية بسوهاج - جامعة جنوب الوادي

#### مقدمة:

يعد تلاميذ مدارس التربية الفكرية ضمن فئة الأفراد المعاقين عقلياً، كما تعد ظاهرة الإعاقة العقلية من الظواهر المألوفة على مر العصور، فلا يكاد يخلو مجتمع إنساني منها، كما تعد هذه الظاهرة موضوعاً يجمع بين إهتمامات العديد من ميادين العلم والمعرفة، كعلوم النفس والتربية والطب والاجتماع والقانون.. ولعل السبب في ذلك مرده استمرارية هذه الظاهرة وشيوعها بالشكل المذكور، فضلاً عن خطورتها، الأمر الذي يدفع إلى تكاتف الجهود في هذه المجالات وغيرها، ويشير الإحساس بهذه الظاهرة كمشكلة بحثية تتطلب الدراسة والتقصي بصفة شاملة ومستمرة.

وقد يضاعف من هذا الإهتمام في مجال العلوم التربوية والنفسية خصوصاً، ما يصدر عن التلاميذ المعاقين عقلياً من أنماط مختلفة للسلوك اللاتكفي **Maladaptive Behavior** غير المرغوب فيها، كالعدوان على الآخرين، إثارة الذات وإيذاء النفس، التمرد وإتلاف الممتلكات الخاصة والعامة، النمطية واضطرابات السلوك الحركي، الفوضى والهياج والعنف، السلوك الانسحابي والسلبى والتجنبي، العادات المستهجنة والسلوكيات الشاذة أو الغريبة، وما شابه ذلك من مظاهر السلوك اللاتكفي التي تصدر عن هؤلاء التلاميذ المعاقين عقلياً.

وبهذا المعنى يُعد هذا السلوك- في نظر بعض الباحثين- من أهم الأسباب الكامنة وراء فشل المعاقين عقلياً في بلوغهم التوافق الشخصي والاجتماعي، الأمر الذي يحول دون دمجهم في المجتمع (جمال الخطيب، ١٩٨٨ : ١١٤)\*، بل كانت هذه الرؤية نقطة الانطلاق لبعض الدراسات التحليلية لأنماط هذا السلوك اللاتكفي عند المعاقين عقلياً في معاهد التربية الفكرية (عبد الرقيب البحيري، ١٩٨١)، كما أكدت هذه الرؤية أيضاً نتائج دراسات أمبيريقية حديثة لدى عينات من ذوى الإعاقة العقلية البسيطة والشديدة على حد سواء (McGrew, 1992).

وإذا كانت هذه الأنماط السلوكية اللاتكيفية تجعل المعاقين عقلياً عاجزين عن الاندماج في المجتمع بالدرجة التي ينجح بها أقرانهم العاديون في بلوغ ذلك، فإن هذه الأنماط ذاتها تجعل المجتمع نفسه يتردد في العمل على إدماج هؤلاء المعاقين فيه كالعاديين تماماً، ويعمل لذلك ألف حساب، حتى بالمقارنة إلى الفئات الأخرى من الإعاقة، وهذا ما تكشف عنه الدراسات الأمبيريقية التي أسفرت نتائجها عن تأخر رتبة التقبل الاجتماعي للمعاقين عقلياً بالمقارنة إلى فئات الإعاقة الأخرى لدى المتخصصين في تربية وتعليم المعاقين وغير المتخصصين في ذلك على حد سواء (عبد الغفار الدماطي ومحروس الشناوى، ١٩٨٩)، وتلك التي أظهرت نتائجها زيادة جوهرية في سلبية الاتجاهات نحو

(\* يشير الاسم إلى الباحث، والرقم الأول إلى سنة النشر، والثاني إلى الصفحة في قائمة المراجع.)

المعاقين عقلياً بالمقارنة إلى ذوي الإعاقات الأخرى لدى العاملين في كل من: مدارس التعليم العام، ومؤسسات رعاية المعاقين أيضاً (عبد العزيز الشخص، ١٩٨٦).

وينسحب ذلك على فكرة دمج المعاقين عقلياً في فصول مدارس التعليم العام، أو حتى في فصول خاصة بهم ملحقة بهذه المدارس، وهذا ما تؤكدته نتائج الدراسات الإمبريقية، والتي أجريت في بيئات ثقافية متباينة، ولدى عينات مختلفة من العاملين مع المعاقين والخبراء ومديري المدارس، والمعلمين والطلاب المعلمين، ومن المتخصصين في التربية الخاصة وغير المتخصصين فيها، والتي تراوحت بين تأخر ترتيب الموافقة على هذا الدمج لذوي الإعاقة العقلية بالمقارنة إلى بقية فئات الإعاقة الأخرى، وبين الرفض التام لذلك الدمج بالنسبة للمعاقين عقلياً على وجه الخصوص (زيدان السرطاوي، ١٩٩٥؛ Davis, 1980؛ Cline, 1981؛ Childs, 1981).

وحتى في حالة توصل بعض هذه الدراسات إلى نتائج تشير إلى زيادة نسبية في إيجابية الاتجاهات النفسية والاجتماعية نحو المعاقين عموماً، والمعاقين عقلياً خصوصاً، وفكرة دمجهم في التعليم العام على وجه التحديد، فقد لوحظ أن الباحثين القائمين بهذه الدراسات يرجعون ذلك إلى نقص في معلومات أصحاب هذه الاتجاهات بالمعاقين وتصنيفاتهم وأساليب رعايتهم ومشكلاتهم السلوكية، وقلة الخبرة العملية هؤلاء الأفراد يمثل هذه الأمور (Cline, 1981). ولا غرو في ذلك، فالطفل المعاق عقلياً يواجه الكثير من الصعوبات ومعوقات النمو التي تؤثر في قدرته على التعلم، وبالتالي تصبح مراعاتها في التخطيط للمناهج والبرامج الخاصة بالمعاقين عقلياً أمراً ضرورياً (شاكر قنديل، ١٩٩٠، ٢٣٥-٢٣٦)، فبالإضافة إلى انخفاض مستوى الذكاء والقدرات العقلية العليا، تظهر لدى المعاقين عقلياً أعراضا كلينكية أخرى عديدة (عبد الستار إبراهيم، ١٩٨٨، ٦٤).

ومن ثم، فإن هذه المعرفة وغيرها بخصائص المعاقين عقلياً، قد تضاعف من خطورة أخطا السلوك اللاتكفي الشائعة لدى هؤلاء المعاقين في المجتمع عموماً، وفي مؤسسات التربية الفكرية خصوصاً، حيث تبين نتائج الدراسات السابقة أن معدل حدوث هذا السلوك مرتفع نسبياً لدى هؤلاء الأطفال بالمقارنة إلى نظرائهم العاديين (Hill & Bruininks, 1984)، وتؤكد ذلك نتائج العديد من الدراسات الإمبريقية المقارنة لدى عينات متنوعة من ذوي الإعاقة العقلية ونظرائهم العاديين وفي ثقافات مختلفة (شاكر قنديل، ١٩٩٠، نوال معتوق، ١٩٩٢؛ Johnson, 1995؛ Eaves & Hooper, 1988). وبالتالي فإن إعداد الفرد المعاق عقلياً للحياة في المجتمع، بحيث يصبح معتمداً على ذاته ومحققاً حاجاته، مراعيّاً في ذلك مقتضيات بيئته بدرجة معقولة، يتطلب رعاية تربوية وتعليمية تساعد على اكتساب المهارات الذاتية والاجتماعية اللازمة من خلال تطوير إمكاناته واستغلالها إلى أقصى حد ممكن، ولهذا فإن خطة وأهداف ومقررات المواد الدراسية للمعاقين عقلياً بمعاهد أو مدارس التربية الفكرية تهتم باكتساب وتنمية المهارات الاجتماعية لهم (نجدي حبشي ورأفت باخوم، ١٩٨٨: ٢٥٥).

وبالطبع فإن هذه البرامج التربوية والمهنية وأمثالها، تتطلب تقيماً مبدئياً يحدد الفرد المعاق عقلياً ودرجة إعاقته وخصائصه الشخصية ومشكلاته التربوية والمهنية والاجتماعية، كما تتطلب تقيماً بعدياً يوضح إلى أي حد حققت هذه البرامج أهدافها، وبالتالي التقويم الموضوعي لها، بما يعنى العمل على إثراء جوانب القوة وتقليص جوانب الضعف فيها إلى أقصى حد ممكن، وفي ضوء ما سبق فإن ذلك لا يمكن تحقيقه إستناداً إلى تقييم أحادي البعد لا يأخذ في اعتباره النظرة التكاملية متعددة الأبعاد في

تشخيص الإعاقة العقلية والجهود المبذولة لرعاية أصحابها، وبخاصة تلك التي تسعى إلى تحقيق قدر مناسب من الدمج التربوي والمهني والاجتماعي لهؤلاء المعاقين الملتحقين بمؤسسات التربية الفكرية بالذات.

ولعل هذا هو السبب الذي دفع الكثير من الباحثين إلى التركيز على مدى الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية كمتغير أساسي في تعريف الإعاقة العقلية وتشخيصها، وقد عبروا عن هذا المدى بمصطلح السلوك التكيفي **Adaptive Behavior** والذي قيس بعدد من مقاييس السلوك التكيفي (فاروق الروسان، ١٩٩٦: ٧٥)، وأصبح القصور أو العجز في هذا السلوك هو أحد العناصر الجوهرية في تعريف الإعاقة العقلية (MacMillan, 1982: 42، فتحي عبد الرحيم، ١٩٨٧).

ولا أدل على ذلك من أن تعريف الجمعية الأمريكية للإعاقة العقلية يؤكد على التلازم بين الانخفاض في نسبة الذكاء وبعض صور القصور في السلوك التكيفي، كما يؤكد أيضاً على أن الأداء العقلي المنخفض لا بد أن يكون مصحوباً بأشكال من قصور الأداء في السلوك التكيفي كشرط من شروط تشخيص الحالة على أنها إعاقة عقلية، وعلى هذا فإن الأفراد الذين يظهرون سلوكاً تكيفياً اجتماعياً مقبولاً لا يعتبرون ضمن حالات الإعاقة العقلية (شاكر قنديل، ١٩٩٠: ٢٢٦).

والواقع أن هذا المنحى الاجتماعي في تعريف الإعاقة العقلية، قد ظهر نتيجة للانتقادات المتعددة لمقاييس القدرة العقلية، وخاصة مقياس ستانفورد بينيه ومقياس وكسلر، في قدرتهما على تحديد القدرة العقلية للفرد، حيث وجهت انتقادات إلى محتوى تلك المقاييس وصدقها وتأثيرها بعوامل عرقية وثقافية وعقلية واجتماعية، الأمر الذي أدى إلى ظهور المقاييس الاجتماعية، والتي تقيس مدى تفاعل الفرد مع مجتمعه واستجاباته للمتطلبات الاجتماعية، وفي ضوء ذلك يعد الفرد معوقاً عقلياً إذا فشل في القيام بهذه المتطلبات والاستجابة لها بالمقارنة إلى نظرائه من المجموعة العمرية نفسها (فاروق الروسان، ١٩٩٦: ٧٥).

وفضلاً عن ذلك، فإن هناك صعوبات أخرى عديدة قد نشأت نتيجة التركيز على استخدام تلك المقاييس أو الاقتصار عليها مع الأفراد المعاقين عقلياً بشكل خاص، ومن بين تلك الصعوبات أن معظم الاختبارات العقلية تعتمد على القدرة اللفظية للمفحوص، كما أن معظم اختبارات الذكاء تم تطويرها وتقنينها على عينات من الأفراد العاديين، مما يلقي بظلال كثيفة من الشك على صدقها بالنسبة لمجتمع المعاقين عقلياً (شاكر قنديل، ١٩٩٠، ٢٢٥).

وعلى هذا، لم يكن من قبيل المصادفة أو حتى الفضول العلمي، أن أبدى الباحثون اهتماماً خاصاً بالدور المهم الذي يمثله السلوك التكيفي في تشخيص الإعاقة العقلية، ولم تعد اختبارات الذكاء في نظرهم هي المعيار الوحيد الذي يحدد هذه الإعاقة، بل أصبح السلوك التكيفي يعامل بوصفه عنصراً أساسياً في تشخيص كل حالات الإعاقة العقلية ومعالجتها، وبالتالي تم تطوير العديد من الأدوات لقياس هذا السلوك، حتى أن مايرز وزملائه (Meyers, et al., 1979) قد قاموا بمراجعة وتقييم (٢٦) مقياساً للسلوك التكيفي، وبالطبع تتضمن هذه المقاييس تحديد السلوك غير التكيفي بشكل غير مباشر أو جزئي، ويعد مقياس الجمعية الأمريكية للإعاقة العقلية والذي أعده نهيرو ورفاقه (Nihira, et al., 1974) من أكثر مقاييس السلوك التكيفي شيوعاً في هذا المجال، وربما أكثرها قبولاً أيضاً (Salagaras & Mettelbeck, 1983).

وقد اعتمد عدد من الباحثين العرب والمصريين على هذا المقياس في دراساتهم، بعد تطويره بما يناسب بيئاتهم، والتأكد من ثبات نتائجه، وصدقه فيما يدعى قياسة لدى المعاقين عقلياً من أفراد عيناتهم (عبد الرقيب البحري ١٩٨١؛ فوزى داود ومحمد البطش، ١٩٨٣؛ نجدى الحشى، ١٩٨٦؛ جمال الخطيب، ١٩٨٨؛ شاكر قنديل، ١٩٩٠؛ فاروق الروسان، ١٩٩٤). إلا أن الجهود السيكومترية العالمية لم تتوقف عند مقياس الجمعية الأمريكية للسلوك التكيفي واللاتكيفي، بل استمرت هذه الجهود دون انقطاع حتى الآن، في محاولات جادة من الباحثين بغية التعرف على أنماط السلوك اللاتكيفي ومظاهره أو المشكلات السلوكية لدى المعاقين عقلياً في المجتمع عموماً، وفي إطار تعليمهم وتأهيلهم خصوصاً (Aman, 1991; Sturmey & Bertman, 1994; Rojahn, 1994; Van & Agnes, 1995; Sturmey, 1996; Borthwick, et al., 1997)

وفي الوقت نفسه اهتمت الدراسات الاميريكية باستخدام هذه الأدوات وتوظيفها لتحديد أنماط السلوك اللاتكيفي وابعاده ومظاهره الشائعة لدى فئات المعوقين عقلياً، انطلاقاً من الأهداف التشخيصية والعلاجية المشار إليها آنفاً، وسعياً منها للاسهام في تحقيق هذه الأهداف (Matson, et al., 1984; Williams, 1986).

هذا على مستوى البحث العلمي، وأما على مستوى التطبيق العملي، فقد أصبح جلياً أن من الأهداف الرئيسة المتوخاة من تقديم خدمات التربية الخاصة عموماً، وخدمات التربية الفكرية خصوصاً، هو تنمية وتدعيم السلوك التكيفي والوظيفي، وإزالة الأنماط السلوكية اللاتكيفية أو إضعافها لأقصى حد ممكن (Smith, et al., 1979)، ويبدو ذلك جلياً من الأغراض التي تهدف إلى تحقيقها مدارس التربية الفكرية، طبقاً لما تضمنته اللائحة التنفيذية لمدارس وفصول التربية الخاصة في مصر (وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٠: ٥).

ومن الواضح أن هذه الأغراض التربوية تؤدي، إذا ما تحققت، إلى زيادة مستوى السلوك التكيفي، وخفض مستوى السلوك اللاتكيفي لدى تلاميذ هذه المدارس من الأطفال المعاقين عقلياً، ومن جهة أخرى فإن الاتجاهات التربوية الحديثة في مجال رعاية المعاقين لا تعترف بنسبة الذكاء كعامل وحيد في تحديد طبيعة الإعاقة العقلية ومداها، بل تؤكد على الدلالة الخاصة لسوء التكيف في السلوك كبعد مقترن بالضعف العقلي، وهذا يجعل من مقياس السلوك التكيفي والكفاءة الاجتماعية أدوات مهمة في الأغراض التشخيصية، والتصنيف، ووضع خطط العلاج (شاكر قنديل، ١٩٩٠: ٢٢٥). وهنا لا بد من التذكير بما هو معروف من أن جان بياجيه Piaget، منذ عقود عديدة خلت، قد عرف الذكاء نفسه على أنه القدرة على التكيف للبيئة، وأن تطور نمو هذه القدرة يمر خلال سلسلة من مراحل النمو، ولكل منها خصائصه المميزة، والتي تتأثر بسابقتها وتؤثر في لاحقتها.

ولما كان السلوك التكيفي يتبوأ هذه المكانة المهمة في البحث العلمي السيكولوجي، وفي العملية التربوية الخاصة بتعليم المعاقين عقلياً وتأهيلهم تربوياً ومهنياً واجتماعياً، بدءاً من التشخيص، ومروراً بالعلاج أو التأهيل، وحتى الدمج التربوي والمهني والاجتماعي، فإن هناك حاجة ماسة إلى إجراء المزيد من الدراسات الاميريكية للتعرف على الوجه الآخر لهذا السلوك، أي أنماط السلوك اللاتكيفي ومظاهره الشائعة لدى هؤلاء المعاقين عموماً، وفي مدارس التربية الفكرية بمصر خصوصاً، وذلك نظراً لقلّة هذه الدراسات، وندرة أدوات القياس المناسبة لتحديد هذا السلوك بالمقارنة إلى ما هو متاح في

الدول الأخرى خاصة المتقدمة منها، فضلاً عن أهمية هذا الموضوع بدرجة لا تتناسب معها هذه القلة النسبية في الجهود البحثية والسيكومترية.

ومن ثم كانت هذه الدراسة المسحية المقارنة لأنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى التلاميذ المعاقين عقلياً في مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج، باعتبارها إحدى محافظات إقليم جنوب الوادي الذي يشهد الآن توجهاً قومياً خاصاً نحو التنمية البشرية والبيئة الشاملة، الأمر الذي يتناقض مع الاتجاهات الكلاسيكية السائدة لتشخيص الإعاقة العقلية في هذا الميدان، وبالتالي تخطيط وتنفيذ وتقييم، ثم تقويم البرامج التربوية والمهنية الخاصة بهم، حيث مازال المعيار العقلي المستند إلى نسبة الذكاء فقط هو الفيصل الوحيد، ودون أدنى اعتبار للسلوك التكيفي أو اللاتكيفي، لاتخاذ جميع هذه الإجراءات في إطار المجتمع الأصلي لعينة البحث المستهدفة في هذه الدراسة.

#### أهداف الدراسة ومشكلاتها:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق أهداف بحثية ضمنية وأخرى صريحة، حيث تتمحور الأهداف الضمنية في محاولة إعداد أداة قياس محلية لتقدير أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً من تلاميذ مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج، وذلك من خلال تقديرات معلمي هؤلاء التلاميذ لتلك الأنماط السلوكية الظاهرة لديهم، وطبقاً لنتائج هذه الأداة المستخدمة.

وأما الأهداف الصريحة، فأكثرها وضوحاً هو الهدف المسحي، والذي يتمحور حول التعرف على أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة، ومستوى كل نمط منها، والمجموع الكلي لها والمعبّر عنه بالسلوك اللاتكيفي العام أو الكلي، لدى هؤلاء التلاميذ بالأسلوب التقديرى السابق، بينما تتمثل الأهداف الأقل وضوحاً في المقارنة بين هذه الأنماط السلوكية اللاتكيفية لدى هؤلاء التلاميذ أيضاً، وذلك تبعاً لاختلاف بعض المتغيرات الشخصية لديهم قيد البحث في هذه الدراسة، وهي: الجنس، العمر الزمني، الحلقة الدراسية، الإقامة أثناء الدراسة، مستوى الإعاقة العقلية، والإعاقة المزوجة بمعنى وجود إعاقات أخرى، حسية أو حركية أو لغوية مصاحبة للإعاقة العقلية أو عدم وجودها لديهم.

وبلغة البحث العلمى لصياغة المشكلة في صورة أسئلة بحثية، فإن هذه الدراسة تثير عدداً من هذه الأسئلة وتسعى للإجابة عنها، وهي:

- ١- ما مستوى أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج؟.
- ٢- هل توجد فروق دالة في مستوى هذه الأنماط السلوكية لدى هؤلاء التلاميذ تبعاً لاختلاف متغير الجنس؟.
- ٣- هل توجد فروق دالة في مستوى هذه الأنماط السلوكية لدى هؤلاء التلاميذ تبعاً لاختلاف متغير المرحلة العمرية؟.
- ٤- هل توجد فروق دالة في مستوى هذه الأنماط السلوكية لدى هؤلاء التلاميذ تبعاً لاختلاف متغير الحلقة الدراسية؟.
- ٥- هل توجد فروق دالة في مستوى هذه الأنماط السلوكية لدى هؤلاء التلاميذ تبعاً لاختلاف متغير الإقامة أثناء الدراسة؟.
- ٦- هل توجد فروق دالة في مستوى هذه الأنماط السلوكية لدى هؤلاء التلاميذ تبعاً لاختلاف متغير مستوى الإعاقة العقلية؟.

٧- هل توجد فروق دالة في مستوى هذه الأنماط السلوكية لدى هؤلاء التلاميذ تبعاً لاختلاف متغير الإعاقة المزدوجة؟

### أهمية الدراسة والحاجة إليها:

تتبع أهمية هذه الدراسة والحاجة إليها من عدة أمور، لعل أولها يتمثل في محاولتها إعداد أداة قياس أصيلة أو محلية لتحديد مدى شيوع أنماط السلوك اللاتكفي ومستواها لدى المعاقين عقلياً من تلاميذ مدارس التربية الفكرية، وفي البيئة السوهاجية التي تفتقر إلى وجود مثل هذه الأداة، ولا يخفى ما لذلك من أهمية سيكومترية، خاصة وأن مثل هذه الأدوات قليلة في مصر والعالم العربي عموماً.

بل أن ما يتوافر من أدوات عربية أو مصرية لتحديد كل من السلوك التكيفي واللاتكفي جميعها أدوات مترجمة، ولا يوجد- على حد علم الباحث- أداة واحدة في مجال المعاقين عقلياً بشكل خاص تم إنشائها من الألف إلى الياء في البيئة المصرية أو العربية عموماً، وقد سبق الإشارة إلى أشهر الجهود البحثية العربية التي استخدمت الجزء الثاني من مقياس السلوك التكيفي الذي طوره الجمعية الأمريكية للإعاقة العقلية، وذلك في تحديدها لأنماط السلوك اللاتكفي أو أبعاده ومظاهره لدى ذوي هذه الإعاقة من تلاميذ مؤسسات التربية الخاصة والمعاقين عقلياً.

وربما يكون المرء في غنى عن الدليل لتأكيد أهمية مراعاة البيئة الاجتماعية في تطوير المقاييس النفسية عموماً، ومقاييس السلوك التكيفي واللاتكفي المعبرة عن السلوك الاجتماعي والكفاءة الاجتماعية للفرد خصوصاً، وفي تشخيص الإعاقة العقلية بالذات، ذلك أن السلوك التكيفي يشير إلى درجة الفاعلية التي يحقق بها الفرد كفايته الذاتية ويستجيب بها لمسئولياته الاجتماعية المتوقعة منه وفقاً لعمره الزمني ونوع وطبيعة الجماعة التي ينتمي إليها.

وهذا يضاعف من أهمية إعداد أداة قياس لتحديد أنماط السلوك اللاتكفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً من تلاميذ مدارس التربية الفكرية في إطار المجتمع الأصلي لعينة البحث في هذه الدراسة، ذلك أن تصميم أداة قياس ملائمة لهذا السلوك يحقق أغراضاً عدة في مجال التشخيص ورسم الخطط والبرامج التعليمية والعلاجية هؤلاء المعاقين، حيث يبرر الدارسون والمهتمون بهذا المجال، أهمية إيجاد مثل هذه الأداة بالآتي (شاكر قنديل، ١٩٩٠: ٢٢٧):

- ١- الكشف عن اضطرابات الشخصية والسلوك لدى المعاقين عقلياً.
- ٢- تحديد الجوانب السلوكية التي تتطلب خدمات علاجية هؤلاء المعاقين.
- ٣- الكشف عن مدى فعالية بعض البرامج العلاجية التي تطبق على المعاقين عقلياً.
- ٤- يعد استخدام مثل هذه الأداة مكملاً لاختبارات الذكاء في تشخيص الإعاقة العقلية.
- ٥- تحديد أهم المتغيرات المسهمة في تشكيل السلوك المشكل.

وفضلاً عن ذلك فإن ما قد تكشف عنه النتائج المسحية والمقارنة لتطبيق هذه الأداة على أفراد عينة هذه الدراسة، يمكن أن يزيد وعى المربين بأنماط السلوك اللاتكفي الشائعة ومستواها لدى تلاميذهم في مدارس التربية الفكرية بمجتمع هذه الدراسة، الأمر الذي ييسر لهم التعامل مع هذه المشكلات السلوكية، بما لا يعيق مهمتهم التربوية الصعبة، والتي ربما تتضاعف صعوبتها لدى المعلم بالذات لكونه أكثر التصاقاً هؤلاء المعاقين، وانحور الأساس للعملية التربوية الخاصة بهم، وقد يزداد الأمر سوءاً إذا لم يكن المعلم على وعى تام بمثل هذه السلوكيات اللاتكيفية المصاحبة للإعاقة العقلية

لدى هؤلاء التلاميذ، ذلك إن وجود أنماط السلوك اللاتكفي بشكل ملموس، ودون وعى المربين بطبيعتها وكيفية التعامل معها، وأخذها في الاعتبار الأساسي عند التخطيط والتنفيذ والتقييم لأية برامج تربوية أو علاجية أو تأهيلية، يمكن أن يكون وبالاً على المعلم والتلميذ والعملية التعليمية الخاصة بشكل عام، وهذا ما تؤكدته نتائج الدراسات التي أجريت على عينات مختلفة من المعلمين في كل من مدارس التعليم العام والتربية الخاصة على حد سواء (هانم باركندي، ١٩٩٣، Fimian, et al., 1986؛ Meagher, 1983؛ Kyriacau & Sutcliffe, 1978).

ومن المعتقد، أن هذه النتائج النفسية والتربوية السالبة، أقرب إلى الحدوث لدى معلمى التربية الخاصة للمعاقين عقلياً، كتلاميذ مدارس التربية الفكرية، حيث تشير النتائج السيكولوجية المقارنة إلى أن هؤلاء المعلمين أكثر معاناة من الضغوط النفسية والمهنية بالمقارنة إلى معلمى التعليم العام من جهة، وبالمقارنة إلى نظرائهم من معلمى بقية الاعاقات من جهة أخرى (شوقية السمادوني، ١٩٩٣؛ Zabel & Zabel, 1981؛ Bersani & Hefetz, 1985). وإذا كان الأمر كذلك فينعكس هذا الفارق الجوهرى في تلك الضغوط الواقعة على معلم المعاقين عقلياً بشكل سلبى ملحوظ على كفاءته الوظيفية، بل على صحته النفسية وفعاليته الذاتية في الحياة المهنية والعامية أيضاً، ففى دراسة حديثة سابقة كشفت النتائج عن تدنى مستوى التوافق المهني، وارتفاع مستوى سمة القلق، وكذا الاحتراق النفسى لدى معلمى ومعلمات مدارس التربية الفكرية بالمقارنة إلى نظرائهم في مدارس النور للمكفوفين، ومدارس الأمل للصم والبكم (خلف مبارك، ١٩٩٩).

وإذا كان من المفترض رسمياً، أن تلاميذ مدارس التربية الفكرية يمثلون فئة ذوى الإعاقة العقلية البسيطة، والتي يبدو من تصنيف الجمعية الأمريكية للإعاقة العقلية، فيما يرتبط بمستويات القصور فى السلوك التكيفي، أن هذه الفئة تمثل مستوى خفيفاً من العجز فى هذا السلوك، مما يجعلها تقع فى منطقة حدودية **Borderline** على متصل العادية واللاعادية، مما يلقي أضواءً على فهم ظاهرة السلوك التكيفي فى منطقة يتداخل فيها العادى وغير العادى (شاكر قنديل، ١٩٩٠: ٢٢٨)، إلا أن خبرة الباحث وملاحظاته الشخصية تميل إلى ترجيح الحكم بأن غالبية معلمى ومعلمات مدارس التربية الفكرية غير مؤهلين لأداء هذه المهمة التشخيصية والتربوية الفارقة فى مجتمع هذه الدراسة. وتؤكد هذه الخبرة نتائج بعض الدراسات الواقعية والتجريبية التى أجريت فى بيئات عربية مشابهة (منى الحديدى، ١٩٩٠؛ إبراهيم قشقوش، ١٩٩١).

وبالطبع فإن فاقده الشئ لا يعطيه، فالمعلم الذى يعانى من وطأة جهله بأنماط السلوك اللاتكفي الشائعة لدى المعوقين عقلياً، وكيفية تقديرها والتعامل السليم معها، وطرق تعديلها، لا يمكنه أن يحقق هذه الأهداف التربوية والعلاجية والاجتماعية، كما أن المسئولين عن هذا المعلم بدءاً من الانتقاء ومروراً بالإعداد والتدريب، وانتهاءً بتقدير جهوده وضغوطه المهنية وإثابته والعمل على نموه المهني المستمر، لا يمكنهم أن يساعده على بلوغ هذه الأهداف كما يجب أن يكون، ناهيك عن الدور القاصر لأسرة التلميذ المعاق عقلياً، وضعف المساندة الاجتماعية عموماً، فهذا المعلم فى محاولته لمساعدة هذه الفئة من المعاقين.

وبالتالى فإن دراسة مسحية كهذه يمكن أن تسهم فى زيادة وعى المربين والأخصائيين والقائمين على أمر تلاميذ التربية الفكرية، بأهمية أخذ مظاهر السلوك اللاتكفي، فى الاعتبار الأساسى عند تشخيص الإعاقة العقلية، وكذا فى وضع البرامج والخطط العلاجية والتربوية والتأهيلية الفاعلة



والمناسبة هؤلاء المعاقين، كما قد تسهم في زيادة وعي الباحثين السيكولوجين بأهمية دراسة السلوك التكيفي كميّار أساسي في تحديد العجز العقلي عموماً، وتشخيص الإعاقة العقلية خصوصاً، وفي الحكم على مدى فعالية تجاربهم الإرشادية والعلاجية والتربوية التي تستهدف علاج السلوكيات اللاتكيفية لدى هؤلاء الأفراد.

كما قد تسهم هذه الدراسة أيضاً في زيادة وعي المسؤولين عن التربية الخاصة وولاية أمور التلاميذ المعاقين والمؤسسات التربوية والاجتماعية عموماً بخطورة الدور الذي يقوم به معلم تلاميذ التربية الفكرية وكثرة تحدياته وضغوطه، وحاجته المتزايدة إلى الإعداد المناسب، والتدريب المستمر، والتشجيع اللائق بهذا الدور، ومن هنا تأتي الأهمية النظرية لهذه الدراسة.

ومن ناحية ثانية، فإن ما قد توفره هذه الدراسة من أداة قياس منضبطة إحصائياً لتقدير مستوى أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً من تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج في ضوء تقديرات المعلم نفسه وملاحظاته المباشرة هؤلاء التلاميذ، يمكن أن تساعد في إعادة تقييم هؤلاء التلاميذ من حيث مستوى الإعاقة، بل يمكن أن تمثل دوراً رئيساً في قرارات هذه المدارس المرتبطة بقبولها للتلاميذ المعاقين عقلياً أو المحولين إليها من مدارس التعليم العام، أو أولئك الذين ترى المدرسة تحويلهم إلى مدارس التعليم العام، وذلك نتيجة لما قد يحدث من أخطاء ترتبط بتشخيص الإعاقة العقلية إستناداً إلى معيار نسبة الذكاء فحسب، والذي يكاد يمثل المعيار الأساسي في الحكم على هذه الإجراءات.

وبالطبع يضاف إلى ذلك الإسهام في التنفيذ العملي لما سبق ذكره في الفقرة السابقة حول ما يمكن أن تسهم فيه نتائج هذه الدراسة من رفع وعي فئات مهنية وبحينة عديدة يمكن لها أن تترجم هذا الوعي إلى واقع فعلى يسهم بدور ملموس في تطوير فعالية برامج مدارس التربية الفكرية بشكل عام، وفي تعديل سلوكيات تلاميذها اللاتكيفية بشكل خاص، ومن هنا تأتي الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة.

#### مصطلحات الدراسة ومفاهيمها:

**١- السلوك التكيفي:** يعد مصطلح السلوك التكيفي من المصطلحات التي تحتاج إلى مزيد من التفكير لكي يمكن تحديدها بصورة دقيقة، ومن ثم استعراض الباحث عدداً من الآراء والتعريفات السابقة لهذا السلوك وخصائصه (عبد العزيز الشخص، ١٩٩١، ١٣؛ شاكر قنديل، ١٩٩٠: ٢٢٩؛ رمضان القذافي، ١٩٩٦: ٦٢؛ Nihira, et al., 1974)، وخلص من ذلك إلى أبرز القواسم المشتركة التي تميز هذا السلوك بشكل عام، ولدى المعاقين عقلياً بشكل خاص، وقد تبين للباحث أن هذه القواسم المشتركة يستوعبها تعريف جروسمان (5: 1977: Grossman) للسلوك التكيفي، والذي ينص على أن السلوك التكيفي هو: "مفهوم متعدد الأوجه، يشير إلى مستوى فاعلية الفرد أو درجة تحقيقه لمعايير الاستقلال الشخصي والمسئولية الاجتماعية المتوقعة من فئته العمرية وجماعته الثقافية".

ولذا يؤخذ بهذا التعريف في هذه الدراسة بشكل عام، بالإضافة إلى أهم ما يميز السلوك التكيفي، كميّار أساسي للإعاقة العقلية، فضلاً عن اختبارات الذكاء كميّار سائد الآن لتشخيص هذه الإعاقة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي (شاكر قنديل، ١٩٩٠: ٢٣٧):

- أ - أن السلوك التكيفي يركز على السلوك الحى (الظاهر أو الفعلى) وليس على عملية التفكير الداخلية.
- ب- أن السلوك التكيفي المقاس له صفة الصدق الذاتى (القدرة على إرتداء الملابس مثلاً) فليس هناك حاجة لاستنتاج خاصة سلوكية من درجة ذكاء حصل عليها الفرد.
- ج- أن تقدير السلوك التكيفي أمراً يمكن تأمينه بواسطة الأهل وليس بواسطة الفرد الذى نقيس سلوكه، وهذا أمر مهم فى حالة الإعاقة العقلية وصعوبة التواصل اللغوى.
- د - أن معايير السلوك التكيفي تقنن على مجموعات من المجتمع الذى ينتمى إليه الفرد فعلاً وهو مجتمع المعاقين عقلياً.

**٣- السلوك اللاتكيفي:** فى ضوء الفهم السابق للسلوك التكيفي، ومميزاته كمعيار للإعاقة العقلية، ومن خلال قاعدة فهم الشيء بنقيضه أو التعريف بالتضاد، يمكن القول أن السلوك اللاتكيفي، هو: مفهوم متعدد الأوجه أو الأنماط، والتي تشير إلى جملة السلوكيات الملحوظة وغير المرغوب فيها، مما يخفض مستوى فاعلية الفرد، وإعاقة قدرته على الاستقلال وتحمل المسؤولية الشخصية والاجتماعية المتوقعة من أقرانه فى نفس السن والجنس، وفى إطار ثقافته الفرعية التى ينمو ويعيش فى رحابها.

وفى هذه الدراسة، يتضمن السلوك اللاتكيفي أحد عشر نمطاً من أنماط هذا السلوك أو أبعاده أو مظاهره اللاتكيفية الشائعة، والتي ينظر إلى محصلتها باعتبارها السلوك اللاتكيفي الكلى لدى المعاق عقلياً من أفراد العينة المستهدفة، وطبقاً لنتائج تقديرات معلمى ومعلمات هؤلاء الأفراد من تلاميذ مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج، وذلك على قائمة تقدير هذه الأنماط لدى المعاقين عقلياً والمعدة لهذا الغرض.

وقد أطلق على هذه الأنماط السلوكية اللاتكيفية، المسميات الآتية: (التدمير والاتلاف والتخريب، الاعتداء والمكايده والتعذيب، اضطرابات الذوق والحس الاجتماعى، الكذب والسرقة والغش والتزوير، العناد والتمرد والعصيان، الانسحاب والانطواء والعزلة، النمطية واضطرابات النشاط الحركى، العنف الذاتى وإيذاء النفس، السلبية واضطرابات النصح الشخصى، العادات المستهجنة والغريبة والشاذة، واضطرابات الوجدان ومفهوم الذات).

**٣- الإعاقة العقلية:** تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من المصطلحات الحديثة والقديمة التى تعبر عن مفهوم الإعاقة العقلية، إلا أن الاتجاه الحديث فى التربية الخاصة يميل إلى استخدام هذا المصطلح، وتبدو مبررات استخدام ذلك المصطلح مرتبطة باتجاهات الأفراد نحو الإعاقة العقلية وتغير هذه الاتجاهات نحو الإيجابية، إذ يعبر مصطلح الإعاقة العقلية عن اتجاه إيجابى فى النظرة إلى هذه الفئة، فى حين تعبر المصطلحات القديمة أو غيرها عن اتجاه سلبى نحو هذه الفئة من الأفراد المعاقين أو غير العاديين (فاروق الروسان، ١٩٩٦: ٧٣).

وعلى أية حال فإن مفهوم الإعاقة العقلية، وبغض النظر عن إختلاف المصطلحات العلمية المعبرة عنه، قد ارتبط بمفهوم الذكاء، على اعتبار أنه يمثل بصفة عامة الطرق الأدنى من توزيع الذكاء، ويبدل على نحو غير كاف للقدرات العقلية لايساعد على التعليم المعتاد، كما يدل من ناحية أخرى على نقص القدرات اللازمة للتوافق والبقاء فى وسط بينى وثقافى معين (سيد خير الله وآخرون، ١٩٩٧: ١٦٦).

ولذا يلحظ من جميع التعاريف المتداولة للإعاقة العقلية، أنها تعتمد بشكل رئيسي على وصف العمليات الوظيفية للذكاء، والتي تبدو في مظهرين أساسيين، هما: عدم القدرة على التعلم، ونقص القدرة على القيام بعمليات التكيف الاجتماعي (رمضان القذافي، ١٩٩٦: ٩-١١).

ومع ذلك، فقد سبقت الإشارة إلى الانتقادات العديدة التي وجهت إلى هذا المنحى السيكمترى القاصر على مقياس القدرة العقلية العامة ونسبة الذكاء كميّار وحيد لتحديد الإعاقة العقلية بالذات، وتصنيف مستوياتها، فضلاً عن عجز هذا المياري في تحديد السلوك التكيفي للفرد عموماً، والمعوق عقلياً خاصاً. ولعل ذلك هو السبب الذي دفع بأعضاء الجمعية الأمريكية للإعاقة العقلية، إلى تبني تعريف "جروسمان" (Grossman, 1977: 11) للذكاء كتعريف أساسي للإعاقة العقلية وتشخيص أصحابها، حيث ينص هذا التعريف على أن "الإعاقة العقلية تمثل مستوى من الأداء الوظيفي دون المستوى المتوسط للذكاء بانحرافين معيارين، وعلى أن يكون ذلك مصحوباً بعجز أو قصور واضح في السلوك التكيفي، ويظهر هذا المستوى في مراحل النمو بدءاً من الولادة وحتى بلوغ الثامنة عشرة".

وعلى ما يبدو أن هذا التعريف للإعاقة العقلية يتفق إلى حد كبير من المنطلقات النظرية والأهداف والامبيريقية لهذه الدراسة، فضلاً عن الخصائص الفعلية لأفراد عينتها، كما أن هذا التعريف قد تبنته الجمعية الأمريكية للإعاقة العقلية منذ عام (١٩٧٣)، ولا يزال من أكثر التعريفات شيوعاً وقبولاً في الأوساط العلمية والمهنية للتربية الخاصة، وبالتحديد تلك الأوساط الأكثر حداثة والأكثر تكاملية وشمولية في نظرتها للإعاقة العقلية وتشخيصها والتعامل مع أصحابها، ولذلك يؤخذ بهذا التعريف في هذه الدراسة. كشرط أساسي بجانب نسبة الذكاء الماسة للتمييز بمدارس التربية الفكرية، في الحكم عليه باعتباره معاقاً عقلياً.

**٤- مستويات الإعاقة العقلية:** ظهرت تصنيفات متعددة للمعاقين عقلياً، تختلف فيما بينها باختلاف جانب المشكلة التي يراعيها الباحث في دراسته للإعاقة العقلية، ومن التصنيفات الشائعة للإعاقة العقلية التصنيف السيكمترى، الذي يتخذ من نسبة الذكاء معياراً للمستوى الوظيفي للقدرة العقلية العامة للفرد، وقد استعرض الباحث العديد من هذه التصنيفات ذات الطابع العالمي (وليم الخولي، ١٩٧٦؛ عبد الستار إبراهيم، ١٩٨٨؛ حامد زهران، ١٩٩٧؛ سيد خير الله وآخرون، ١٩٩٧). وغنى عن الدليل، أن هذه التصنيفات لمستويات الإعاقة العقلية، تقوم على معيار وحيد وهو نسبة الذكاء، وقد سبق ذكر بعض الانتقادات التي وجهت إلى الاقتصار على هذا المياري وحده في تحديد مستوى القدرة العقلية لدى الفرد عموماً، والمعوق عقلياً خصوصاً.

ولذا فإن تصنيف الإعاقة العقلية التي تبناه الجمعية الأمريكية لهذه الإعاقة، حسب تعريف "جروسمان" السابق لها، يأخذ في اعتباره كل من: القدرة العقلية والسلوك التكيفي معاً، ومن ثم تصنف الإعاقة العقلية إلى أربع مستويات اعتماداً على أربع فئات لنسب الذكاء، وهي (Grossman, 1977: 11):

- أ - الإعاقة العقلية البسيطة Mild عندما يتراوح نسبة الذكاء بين ٧٠-٥٥.
- ب- الإعاقة العقلية المتوسطة Moderate عندما يتراوح نسبة الذكاء بين ٥٥-٤٠.
- ج- الإعاقة العقلية الشديدة Severe عندما يتراوح نسبة الذكاء بين ٤٠-٢٥.

د - الإعاقة العقلية الشديدة جداً أو العميقة Profound عندما تبلغ نسبة الذكاء ٢٥ فأقل.

وفي الوقت نفسه يقابل كل فئة من هذه الفئات مظاهر للسلوك اللاتكيفي والتي توضح درجة القصور في هذا السلوك التكيفي لكل فئة من هذه الفئات على الترتيب، حيث تعتمد معظم مقاييس هذا السلوك التي تتبناها الجمعية الأمريكية للإعاقة العقلية أربعة مستويات من القصور فيه، وهى: القصور الخفيف ويقابل الإعاقة العقلية البسيطة، القصور المعتدل ويقابل الإعاقة العقلية المتوسطة، القصور الشديد ويقابل الإعاقة العقلية الشديدة، والقصور الحاد أو العميق ويقابل الإعاقة العقلية الحادة أو العميقة (شاكر قنديل، ١٩٩٠: ٢٢٧-٢٢٨).

ولذا يؤخذ بهذا التصنيف في هذه الدراسة التي تتفق منطلقاتها النظرية وأهدافها الإمبريقية مع هذا المنحى التكاملي في التعامل مع المعاقين عقلياً بشكل عام، وفي مدارس التربية الفكرية بشكل خاص، مع الأخذ في الاعتبار مستويات الإعاقة العقلية التي لا وجود لها في هذا التصنيف، وفي الوقت نفسه توجد لدى بعض تلاميذ مدارس التربية الفكرية من عينة هذه الدراسة، ويتضمنها تصنيفات أخرى ذات شهرة واسعة في هذا المجال مثل تصنيف "تيرمان" Terman (سيد خير الله وآخرون، ١٩٩٧: ١٦٧)، والتصنيف الدولي للأمراض (وليم الخولى، ١٩٧٦: ٤٦٢)، وخاصة فيما يتعلق بمستوى الحالات الهامشية أو البين بين.

**٥- مدارس التربية الفكرية:** هى تلك المؤسسات التربوية الخاصة التى تتبع وزارة التربية والتعليم، والتي يوكل إليها مهمة تهيئة وتعليم وتأهيل التلاميذ المعاقين عقلياً، وذلك وفق شروط معينة لعل أبرزها (وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٠: ١٦): أن تتراوح نسبة الذكاء للطفل من ٥٠ إلى ٧٥، وألا تكون لديه إعاقة أخرى مصاحبة للإعاقة العقلية، وأن يكون متمتعاً بالاستقرار النفسى.

وتبعاً للشرط الأول، يفترض أن هذه المدارس تضم تلاميذ ينتسبون إلى المستويين الأول والثاني فقط من مستويات الإعاقة العقلية، حسب تصنيف الجمعية الأمريكية سألغة الذكر، وهذا ما دعما إلى الاستفادة من التصنيفات الأخرى زائفة الصبغ، والتي تسمح بإضافة مستوى ثالث للإعاقة العقلية، لكى تشمل هذه الدراسة جميع تلاميذ مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج، وعلى ذلك تكون هذه المستويات كالتالى:

- المستوى الأول: ويمثل الحالات الهامشية (نسبة الذكاء بين ٧٠ فأكثر).

- المستوى الثاني: ويمثل الإعاقة العقلية البسيطة (نسبة الذكاء بين ٥٥ - ٧٠).

- المستوى الثالث: ويمثل الإعاقة العقلية المتوسطة (نسبة الذكاء بين ٥٥ فأقل).

هذا، ويشترط لقبول التلميذ المعاق عقلياً بهذه المدارس ألا يقل عمره الزمنى عن ٦ سنوات وألا يزيد عن ١٢ سنة، إذا لم يكن محولاً من التعليم العام، فإن كان محولاً يمتد هذا الشرط إلى ١٦ سنة، وتقسم مدة الدراسة للتعليم الأساسى للمعاقين عقلياً بهذه المدارس على ثلاث حلقات دراسية على النحو التالى (وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٠: ٦).

أ - فترة التهيئة: ومدتها سنتان وخطة الدراسة فيها عبارة عن تدريبات حسية وعقلية وفنية ورياضية وموسيقية.

ب - الحلقة الابتدائية: ومدتها ست سنوات تتضمن حلقتين (فرعيتين) كل منهما ثلاث سنوات وخطة الدراسة بها تتضمن المواد الثقافية البسيطة والمواد العملية المناسبة.

ج- الإعداد المهني: مدة الدراسة ثلاث سنوات وخطة الدراسة تتضمن التدريبات المهنية، ويمسح المتخرج مُصدّقة بإتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي لمدارس التربية الفكرية.

ومن الجدير بالذكر أن التعليم في هذه المدارس مشترك أو مختلط بين البنين والبنات، كما تسير الدراسة بهذه المدارس والفصول الخاصة بالتربية الفكرية على النظام الداخلي والخارجي معاً، حيث يكون نوع الإقامة لتلاميذها أثناء الدراسة كالاتي (نجدى حبشى، ورأفت باخوم، ١٩٨٨: ٢٦٢):  
أ - الإقامة الداخلية، والتي تعنى إقامة المعاق عقلياً إقامة كاملة بمدرسة التربية الفكرية منذ التحاقه بها، وتلقيه التدريبات على الأنشطة الثقافية والاجتماعية التي يتضمنها برنامج الإقامة ويقوم بتنفيذها المشرفون.

ب- الإقامة الخارجية، ويقصد بها إقامة المعاق عقلياً مع أفراد أسرته ورعايتهم له منذ التحاقه بالمعهد أو المدرسة، وعدم تلقيه تدريبات على الأنشطة الثقافية والاجتماعية التي يتضمنها برنامج الإقامة ويقوم بتنفيذها المشرفون.

#### الإطار النظري والدراسات السابقة

لعله اتضح مما سبق، أهمية وضع معايير لكل من الأداء العقلي والسلوك التكيفي للفرد لكي يمكن الحكم عليه بأنه معاق عقلياً، بل لكي يمكن تصنيفه في مستوى محدد من مستويات الإعاقة العقلية، وبالتالي يكون لزاماً على العاملين في مجال رعاية المعاقين عقلياً وضع مستويات خاصة بتكيف هؤلاء المعاقين، لأن ذلك علاوة على أهميته في قياس السلوك التكيفي، فهو أكثر أهمية من أجل التشخيص، ومن أجل برمجة التعليم بما يتناسب مع مستوى الإعاقة العقلية وخصائصها لكل تلميذ على حدة، من هؤلاء المعاقين.

ولعل ذلك كان دافعاً قوياً للشعور بهذه المشكلة لدى الباحثين في المجال النفسى التربوى، حيث أجريت دراسات مسحية عديدة للتعرف على مدى شيوع أنماط السلوك اللاتكيفي وأبعاده ومظاهره، وتحديد مستوى كل منها لدى الأفراد المعاقين عقلياً، ولدى الملتحقين منهم بمعاهد ومدارس التربية الفكرية خصوصاً، وعلى الرغم من أن نتائج هذه الدراسات قد جاءت متباينة إلى حد كبير، إلا أنها تشير بشكل عام، إلى وجود معدل مرتفع من هذه الأنماط اللاتكيفية والمشكلات السلوكية الشائعة لدى المعاقين عقلياً من تلاميذ هذه المؤسسات التربوية الخاصة (Hill & Bruininks, 1984: 385).

ومن ثم أسفر البحث بشقيه السيكومترى والكلينيكى، في دراسة عبد الرقيب البحيرى (١٩٨١) عن معاناة المعاقين عقلياً من تلاميذ معاهد التربية الفكرية بأسبوط، من بعض أنماط السلوك الشاذ أو اللاتكيفي، والتي أمكن حصرها وفقاً لدرجة شيعها فيما يلي: الاضطرابات الانفعالية، السلوك العدواني، السلوك المضاد للمجتمع، سلوك التمرد والعصيان، الانسحاب، السلوك الشاذ جنسياً، الحركة الزائدة، عادات غير مقبولة، السلوك النمطى واللزمات الغريبة، سلوك لا يوثق به، عادات صوتية غير مقبولة، سلوك غير مناسب فى العلاقات الاجتماعية، سلوك يهين بالذات، واستعمال الأدوية.

وفى دراسة فرويند وريس (Freund, & Reiss, 1991) لقياس معدلات المشكلات السلوكية الشائعة لدى المعاقين عقلياً من مزردى العيادات الخارجية، أشارت النتائج إلى وجود العديد

من مظاهر السلوك اللاتكفي لدى هؤلاء الأفراد، وأوضحت معدلات مرتفعة بشكل ملحوظ في بعض هذه المظاهر والأنماط السلوكية اللاتكفية كالتكيفية للتهيج، البلادة، النشاط الزائد، النمطية واللتزمات الحركية، واضطرابات الكلام، والعجز عن التواصل اللغوي بالمقارنة إلى نظرائهم العاديين، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هلهان وكوفمان (Hallahan & Kauffman, 1981) قد جمعاً عدداً من الدراسات الخاصة بمظاهر اضطرابات النمو المتعلقة بالسلوك اللغوي لدى الأطفال المعاقين عقلياً حيث بينت إحداها أن أكثر المشكلات اللغوية شيوعاً لدى هؤلاء الأطفال تمثلت في عيوب النطق والتأتأة أو اللجلجة، وقلة عدد المفردات اللغوية، وضعف بناء القواعد السليمة.

وفي دراسة عفاف عبد المنعم (١٩٩١) للمشكلات السلوكية الشائعة لدى الأطفال المعاقين عقلياً من تلاميذ مدارس التأهيل الفكرى، أظهرت النتائج أن مشكلات السلوك العدوانى يعد من أكثر المشكلات السلوكية إنتشاراً لدى هؤلاء الأطفال، ويلى ذلك المشكلات الأخلاقية، ثم مشكلات النشاط الزائد، فالمشكلات الاجتماعية، وأخيراً المشكلات الصحية والتي سجلت معدلاً مرتفعاً رغم احتلالها للموقع الأخير في ترتيب هذه المشكلات اللاتكفية، وهذا ما تؤكدته دراسة إيمان وآخرين (Eyman, et al., 1981) حول اتجاهات السلوك اللاتكفي لدى الأفراد المعاقين عقلياً في محيط مؤسسات الرعاية والتربية أو المجتمع عموماً.

وفي دراسة أجراها جاث وجازولى (Gath & Gazoli, 1986) على ٢١٨ فرداً من ذوى الإعاقة العقلية المتوسطة، والذين حضروا برنامجاً تدريبياً لمدة عامين، تبين أن نسبة ٢٥٪ من هؤلاء المعاقين قد ظلوا بلا عمل، وأن نسبة ٢٠٪ منهم قد تخرجوا بعد أن حصلوا على عمل، بينما ظل ٥٥٪ منهم عالة على أسرهم الأصلية، ومعنى ذلك أن حوالى ٨٠٪ من هؤلاء الأفراد يصعب عليهم تحقيق قدرات ملائمة من الاستقلال الاجتماعى، والذي يمثل أحد شرطين رئيسيين لتحقيق السلوك التكفي، وبالتالي وجود خلل أو عجز كبير في هذا السلوك لدى هؤلاء المعاقين.

إلا أن الأمر ليس على هذا النسق بصورة مطردة بالنسبة لنتائج جميع الدراسات والبحوث التي أجريت في هذا الصدد، حيث توجد بعض النتائج، وإن كانت أقل عدداً، والتي تتناقض مع النتائج السابقة، ومن ذلك دراسة جمال الخطيب (١٩٨٨) والتي دلت نتائجها المسحية على أن نسبة حدوث مظاهر السلوك اللاتكفي الشائعة لدى تلاميذ مدارس التربية الخاصة، كانت منخفضة نسبياً، وذلك طبقاً لتقديرات معلمى هؤلاء التلاميذ على قائمة تقدير مظاهر السلوك غير التكفي، والتي هي صورة مطورة من الجزء الثانى لمقياس السلوك التكفي للجمعية الأمريكية للإعاقة العقلية، وقد اشتملت هذه القائمة على اثنى عشر مظهراً للسلوك اللاتكفي، تتشابه إلى حد كبير مع أنماط السلوك الشاذ أو اللاسوى التي وردت في دراسة عبد الرقيب البحيرى (١٩٨١) سالفة الذكر.

وفي دراسة أجنبية مبكرة نسبياً، وواسعة النطاق عن التوافق المهني والاجتماعي للمعاقين عقلياً، انتهى الباحث إلى وضع مجموعة من الاعتبارات المهمة في توجيه ورعاية المعاقين عقلياً، ومنها (شاكر قنديل، ١٩٩٠: ٢٤٢):

- ١- أن معظم المعاقين عقلياً قد استجابوا لمطالب البيئة، كما استجاب لها العاديون، غير أنهم يتجنبون لفت انتباه الآخرين، وينجحون في تحقيق توافق أفضل حين يغادرون المدرسة.
- ٢- أنهم يواجهون صعوبات اقتصادية نتيجة لضالة عائد المهنة التي يشغلونها، وتمثل فترات الركود الاقتصادى محنة لهم.

بل إن دراسة حديثة أجرتها عانكة السعيد (١٩٩٧) حول البناء العاملي للشخصية لدى الأطفال المعاقين عقلياً ونظرانهم العاديين، حيث تبين من النتائج أن هناك تشابهاً في هذا البناء بين المجموعتين، وخاصة فيما يتعلق بالاضطرابات الانفعالية والمشكلات السلوكية مثل العدوان، النشاط الزائد، عدم الانضباط السلوكي، مشكلات السلوك الاجتماعي، السلوك اللاأخلاقي، ونقص الدافعية (أمان محمود وصلاح مراد، ١٩٩٨: ٧٩٤).

بيد أن تلك النتائج نفسها قد فسرت باعتبارها تعكس سوء توافق، فعلى الرغم من حصول هؤلاء المعاقين على مهنة معينة، إلا أن هذه المهنة تقع عند أدنى درجات السلم الوظيفي، كما أن حياتهم الأسرية حتى وإن تزوجوا وأنشأوا أسراً فهي حياة أسرية لا تقارن في نوعيتها بحياة العاديين، وأن صورتهم عموماً لا تقارن بصورة أقرانهم من العاديين في معظم مظاهرها الاجتماعية (فتحي عبد الرحيم، ١٩٨٧)، كما أن المقارنة بين البناء النفسي والمشكلات السلوكية بين المعاقين عقلياً والعاديين لم تتوصل إلى وجود تطابق بينهما، بل تشابه في بعض الجوانب، وهناك فرق كبير بين التطابق والتشابه.

ومن جهة أخرى، حاولت دراسات سابقة عديدة التعرف على طبيعة العلاقة بين السلوك اللاتكفي الذي يصدر عن المعاقين عقلياً وبين بعض العوامل الشخصية لهؤلاء المعاقين مثل: نوع الجنس، العمر الزمني، مستوى الإعاقة العقلية، والإعاقة المزوجة بمعنى وجود إعاقات أخرى مصاحبة لها، فضلاً عن بعض المتغيرات الزبوية والبيئية المحيطة بالطفل المعوق عموماً، ومن تلاميذ مؤسسات التربية الفكرية خصوصاً، مثل الحلقة الدراسية، ونوع الإقامة أثناء الدراسة، وبشكل عام فقد جاءت النتائج الارتباطية أو المقارنة لهذه الدراسات متماثلة مع نتائج الدراسات المسحية السابقة من حيث التناقض أو عدم التناغم الملحوظ، بصرف النظر عن كم النتائج المرجحة لاتجاه دون الآخر.

ومن ثم توصلت دراسة دوكر وزملائه (Duker, et al., 1986) إلى وجود علاقة دالة بين أنماط السلوك اللاتكفي ومتغير الجنس، بحيث كانت هذه الأنماط أكثر شيوعاً لدى الذكور بالمقارنة إلى الإناث ضمن العينة من الأطفال المعاقين عقلياً، كما توصل ميتسو ورفاقه (Maisto, et al., 1978) إلى نتائج مشابهة، في حين تباينت هذه النتائج طبقاً لاختلاف نمط السلوك اللاتكفي في دراسة سالاجاراس ونيثيليك (Salagaras & Nettelbeck, 1983) حيث أظهر الأطفال الذكور سلوكاً ضد اجتماعي ونشاطات زائدة أكثر من أقرانهم الإناث، في حين أظهر الأطفال الإناث معدلاً أعلى من إيذاء النفس بالمقارنة إلى نظرائهم الذكور.

كذلك توصلت نتائج دراسة أمان محمود وصلاح مراد (١٩٩٨)، إلى عدم وجود فروق دالة بين الجنسين من الأطفال المعاقين عقلياً في مركزية الذات الاجتماعية والجسمية بينما يختلف الذكور عن الإناث في مركزية الذات المزاجية، كما توصلت النتائج إلى عدم وجود فروق بين الجنسين في تقدير السلوك الشخصي والتأزر الحركي والتوجه السلوكي، بينما اختلف الذكور عن الإناث في اللغة المنطوقة والفهم السماعي، وكذلك توصلت النتائج إلى عدم وجود فروق بين الجنسين في الحالة المزاجية وأبعادها ما عدا الاكتئاب حيث كانت الإناث أكثر اكتئاباً من الذكور.

وأما دراسة كولنان وآخرين (Cullinan, et al., 1984) بهدف التعرف على المشكلات السلوكية لدى عينة من المراهقين المعاقين عقلياً، فقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة تبعاً



لاختلاف متغير الجنس في غالبية هذه المشكلات السلوكية لدى أفراد العينة، وباستثناء واحد فقط تمثل في تفوق الذكور على الإناث في المشكلات السلوكية المرتبطة ببعده الاضطراب السلوكي فقط.

ومع ذلك، فقد أجرى فاين وآخرون (Fine, 1990) تقييماً للتغيرات الحادثة في الوظيفة التكيفية لدى ٣٢ معاقاً عقلياً من كبار السن عقب انفصافهم عن المؤسسات التأهيلية، وقد تبين من ذلك وجود زيادة كلية في السلوك التكيفي واللاتكيفي أيضاً، إلا أن الإناث والذين يعانون من إعاقة عقلية بسيطة ومتوسطة المستوى، قد أظهروا مستويات وظيفية تكيفية أعلى من الذكور والذين يعانون من إعاقة عقلية شديدة على الترتيب.

بل وجدت دراسات أخرى سابقة أكدت نتائجها عدم وجود علاقة دالة بين متغير الجنس والسلوك اللاتكيفي على اختلاف أنماطه وأبعاده ومظاهره الشائعة لدى الأفراد المعاقين عقلياً عموماً، وفي مؤسسات التربية الفكرية خصوصاً. ومنها دراسة جمال الخطيب (١٩٨٨) التي أظهرت نتائجها عدم وجود فروق دالة في اثني عشر مظهراً من مظاهر السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً من تلاميذ مدارس التربية الخاصة، وكذلك أسفر البحث بشقيه السيكمومتري والكليينكي في دراسة عبد الرقيب البحري (١٩٨١) عن عدم وجود فروق دالة بين المعاقين عقلياً من طلاب معاهد التربية الفكرية في درجاتهم على مقياس السلوك الشاذ، تبعاً لاختلاف متغير الجنس لدى هؤلاء المعاقين.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسات أخرى سابقة ولاحقة لهاتين الدراستين، ومن ذلك دراسة وير وإيبشتاين (Weber & Epstein, 1980) والتي كشفت نتائجها عن عدم وجود فروق دالة بين الذكور والإناث في المشكلات السلوكية الشائعة لدى المعاقين عقلياً في مؤسستين مختلفتين لرعاية الأطفال المعاقين، ومن ذلك أيضاً دراسة سهر الصباح (١٩٩٣) والتي توصلت نتائجها إلى عدم وجود فروق دالة في درجات السلوك الانسحابي الاجتماعي بين الجنسين من هؤلاء المعاقين عقلياً.

والواقع أن هذا التناقض الملحوظ في نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً ومتغير الجنس لدى هؤلاء المعاقين، يشكل مجالاً ملائماً لإثارة النقد والهجوم على هذه النتائج، والتشكيك في مدى صحتها، أو على الأقل التحفظ عليها، لكن المتعمق في ملايسات هذه النتائج من حيث اختلاف الظروف الثقافية والاجرائية والزمانية التي تمت فيها الدراسات المستخلصة منها هذه النتائج، ربما يكون أكثر تعقلاً في نقده لها، بل ربما يصبح أكثر تقبلاً لها، على اعتبار أنها تعكس الواقع الاجتماعي الذي أجريت فيه وعلاقته بمتغير الجنس، واختلاف أساليب التنشئة الاجتماعية للفرد حسب هذا المتغير من مجتمع لآخر.

هذا، وقد حاولت دراسات أخرى سابقة دراسة العلاقة بين أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً في علاقتها بمتغير العمر الزمني للمعاق، من حيث كم هذه الأنماط السلوكية ونوعها ومستوى كل منها ومعدل حدوثها، وعلى ما يبدو أن تناقض النتائج هو الأمر السائد في غالبية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع لدى هؤلاء الأفراد غير العاديين، الأمر الذي ينسحب على طبيعة العلاقة بين السلوك اللاتكيفي والعمر الزمني. ومن ثم أظهرت نتائج دراسة دوكر وزملائه (Duker, et al., 1986) أن معدل حدوث السلوك اللاتكيفي يقل مع زيادة العمر الزمني لدى الأطفال المعاقين عقلياً في مؤسسات العناية الخاصة بهم، وهذه النتيجة تؤيدها نتائج دراسات أخرى



سابقة، ومنها دراسة شرويدر وزملائه (Schroeder, et al., 1979) حول مدى شيوع سلوك إيذاء النفس **Self- Injurious Behavior** كأحد أنماط السلوك اللاتكيفي لدى المعاقين الذين يحصلون على تسهيلات كبيرة من الدولة، والأمر نفسه ينسحب على دراسة ماستو ورفاقه (Maisto, et al., 1978) بهدف تحليل المتغيرات المرتبطة بهذا السلوك لدى نزلاء إحدى مؤسسات الإعاقة العقلية.

وفي دراسة ماكجرو (McGrew, 1991) تم الحصول على بيانات حول السلوك اللاتكيفي لدى عينة بلغ قوامها ٨٢٥٥ فرداً من ذوي الإعاقة العقلية التي تراوحت مستوياتها ما بين الإعاقة البسيطة وحتى الإعاقة العميقة أو الشديدة جداً، ومن أعمار زمنية امتدت من لحظة الولادة وحتى ٩٨ سنة بعدها، وقد اشارت نتائج التحليل العاملي لهذه البيانات إلى تطابق عاملين رئيسيين لدى الأطفال، وثلاثة عوامل لدى المراهقين وصغار الراشدين، وأربعة عوامل بالنسبة للمتوسطى العمر والمسنين، مع الإشارة إلى أهمية مستوى الإعاقة في تفاعلها مع المرحلة العمرية، وعلاقة ذلك بتحديد هذه العوامل المميزة للسلوك اللاتكيفي في كل مرحلة لدى هؤلاء المعاقين.

وأما دراسة جمال الخطيب (١٩٨٨) فقد أظهرت نتائجها وجود علاقة موجبة قوية بين مستوى السلوك اللاتكيفي والعمر الزمني، وبخاصة ما يرتبط ببعيد الاضطرابات النفسية من قائمة تقدير مظاهر هذا السلوك لدى المعاقين عقلياً من تلاميذ مدارس التربية الخاصة، بحيث كانت الفئة الأكبر سناً (أكبر من ١٣ سنة) هي الأكثر اضطراباً من الأصغر سناً (أقل من ١٣ سنة). وفي دراسة شاكر قنديل (١٩٩٠)، تكشف نتائج المعالجة الإحصائية والأشكال البيانية للبيانات الخاصة بأبعاد السلوك اللاتكيفي، عن وجود فروق جوهرية بين ثلاث فئات عمرية (٦-٨، ٩-١١، ١٢-١٤) من الأطفال المعاقين عقلياً والمتتحقين بمدارس التربية الفكرية، وفي كل مستوى من الإعاقة العقلية (بسيطة - متوسطة)، ولصالح الفئة العمرية الأكبر سناً في جميع الأحوال، بمعنى أن السلوك اللاتكيفي يزيد ويصبح أكثر شدة بزيادة العمر الزمني للطفل المعاق عقلياً.

ويتفق ذلك مع نتائج دراسة إيمان وزملائه (Eyman, et al., 1981) التي أظهرت أن حدة السلوك اللاتكيفي تزداد مع زيادة العمر الزمني للطفل المعاق عقلياً سواء كان ذلك في إطار المؤسسات الخاصة برعاية المعاقين وتربيتهم وتأهيلهم أم في محيط المجتمع الذي يعيشون فيه، وفي دراسة أمان محمود وصلاح مراد (١٩٩٨) وجدت فروق دالة في العداوة وفي الحالة المزاجية الكلية لصالح الفئة العمرية الأكبر سناً، بينما لم توجد فروق ترجع إلى اختلاف متغير الفئة العمرية في مركزية الذات وتقدير السلوك وأبعادهما لدى الأطفال المعاقين عقلياً من مدارس التربية الفكرية والمؤسسات الخيرية بدولة الكويت.

وهكذا يبدو تآرجح هذه النتائج وتناقضها ما بين وجود علاقة سالبة أو موجبة، عكسية أو طردية، وكلية أو جزئية، بين السلوك اللاتكيفي ومتغير العمر الزمني لدى المعاقين عقلياً، إلا أنها جميعاً تتفق على وجود علاقة ما بين هذين المتغيرين، الأمر الذي يتعارض مع دراسات أخرى سابقة تشير نتائجها بشكل ضمني أو صريح إلى عدم وجود علاقة البتة بين هذين المتغيرين لدى هؤلاء الأفراد، وهذا ما توحي به إحدى الدراسات الأجنبية الباكورة التي تشير إلى أن الأسباب المؤدية إلى انخفاض مستوى الذكاء لدى المعاقين عقلياً لا تؤدي إلى الاستخدام اللغوي الشاذ لديهم، بل تؤدي إلى استقرار غوهم اللغوي في مرحلة بدائية من مراحل التطور اللغوي (فاروق الروسان، ١٩٩٦: ١٠٣).

وإذا صحت هذه النتيجة، فإن هذا الاستقرار النمائي يجعل التغير في العمر الزمني أمراً غير ذي جدوى في التأثير على السلوك التكيفي أو اللاتكيفي للفرد المعاق، ومن ثم ففي دراسة موس وهوج (Moss & Hogg, 1990) تم تحليل العوامل الأساسية لدرجات ١٢٢ فرداً مسناً (متوسط العمر ٦٣,٥ سنة) من ذوى الإعاقة العقلية الشديدة والذين يعيشون في المجتمع بالجزء، وذلك بالنسبة لدرجاتهم على مقياس السلوك التكيفي، حيث اتضح أن بنية المهارات التكيفية والسلوكيات اللاتكيفية البين شخصية لدى هؤلاء المسنين مماثلة لتلك المهارات والسلوكيات لدى الشباب المعاقين عقلياً أيضاً، كما كان عاملاً الكفاءة الشخصية والكفاءة الاجتماعية لدى كلتا الفئتين العمريتين متطابقين على وجه التقريب.

وبشكل صريح توصلت دراسة سهرير الصباح (١٩٩٣) إلى عدم وجود فروق دالة بين فئات العمر المختلفة لأفراد العينة من الأطفال المعاقين في سلوك الانسحاب الاجتماعي كأحد أنماط السلوك اللاتكيفي أو مظاهره الأساسية، كما كشفت دراسة أندو ويوشيمورا (Ando & Yoshimura, 1979) عن عدم وجود علاقة دالة بين السلوك اللاتكيفي عموماً، وبين العمر الزمني للطفل المعاق عقلياً، وفي دراسة ثمانية للمهارات الذاتية والاجتماعية لدى المعاقين عقلياً من تلاميذ معاهد التربية الفكرية، والتي أجراها نجدى حبشى ورأفت باخوم (١٩٨٨)، تبين أنه لا توجد فروق معنوية بين مجموعتي الطفولة والمراهقة في هذه المهارات.

وعلى الرغم من هذا التناقض الرحب كما وكيفا في نتائج الدراسات سالفة الذكر حول طبيعة العلاقة بين السلوك التكيفي أو بعض أبعاده من جهة وبين العمر الزمني للمعاقين عقلياً من جهة أخرى، الأمر الذي قد يثير للوهلة الأولى مزيداً من التحفظ أو التحوط، بل ربما التشكك في دقة هذه النتائج وصدقها، لكن الواقع في جوهر السلوك التكيفي واللاتكيفي، يجعل ذلك أمراً محتملاً، بل ربما مقبولاً أيضاً، فمن المعروف أن مفهوم النضج الاجتماعي أو الكفاية الاجتماعية كأساس للحكم على السلوك التكيفي، ليس أمراً مطلقاً، فتجاح الفرد أو إخفاقه لا يقاس إلا في ضوء مطالب بيئية معينة، وأن هذه الدراسات أجريت في بيئات ثقافية متباينة، الأمر الذي يعني اختلاف التوقعات أو المتطلبات النمائية المحددة للسلوك التكيفي هذه البيئات، وبالتالي توقع اختلاف نتائجها المرتبطة بالعمر الزمني في علاقته بأنماط السلوك اللاتكيفي لدى المعاقين عقلياً شأنه في ذلك، شأن أقرانه العاديين في التأثير بهذه المتطلبات أو التوقعات، بغض النظر عن الفرق في درجة هذا التأثير لدى المعاقين والعاديين في المجتمع الواحد.

ولعل من العوامل المهمة أيضاً في تحديد طبيعة هذه العلاقة ما يرتبط بالإعاقة العقلية نفسها، حيث من المفترض أن يزداد العجز في السلوك التكيفي، أى تزداد حدة السلوك اللاتكيفي، بازدياد شدة الإعاقة العقلية، أو تدنى مستواها، ومع ذلك فقد حاولت الدراسات السابقة دراسة هذه العلاقة وتحديد حجمها، والتأكد من نوعها إمبريقياً، وحتى في هذه النقطة لم يخلو الأمر من تناقض النتائج، وإن كانت الكثرة تؤكد الافتراض المذكور، والقللة تشد عنه، فالعديد من الدراسات الأجنبية سالفة الذكر قد أوضحت نتائجها وجود علاقة موجبة ودالة بين شدة الإعاقة ومعدل حدوث السلوك اللاتكيفي أو بعض أنماطه، بمعنى أنه كلما ازدادت شدة الإعاقة ازداد تبعاً لذلك معدل تكرار السلوك اللاتكيفي وتعددت أنماطه ومظاهر شيوعه لدى هؤلاء المعاقين عقلياً، بما في ذلك تلاميذ مؤسسات التربية الخاصة أو الفكرية منهم.

ومن ذلك دراسة هيل وبروينكس (Hill & Bruininks, 1984)، ودراسة سالاجاراس ونييلبيك (Salagras & Nettelbeck, 1983)، ودراسة ميتسو ورفاقه (Maisto, et al, 1978)، ودراسة أندو ويوشيمورا (Ando & Yoshimura, 1979)، وأخيراً دراسة ماكجرو (McGrew, 1991)، التي كشفت نتائجها عن أهمية بالغة لمستوى الإعاقة العقلية في تحديد عوامل السلوك اللاتكفي لدى عينة كبيرة الحجم من ذوى الإعاقة العقلية المتنوعة المستويات، ومن فئات عمرية امتدت من الميلاد وحتى قرابة المائة عام من العمر. وفي دراسات أجنبية أخرى أكثر تبكيراً، أكدت نتائجها هذه العلاقة بشكل جزئي أو ضمنى، حيث أظهرت وجود علاقة إرتباطية بين شدة الإعاقة العقلية ومظاهر الاضطرابات اللغوية، حيث تبين أن الأطفال ذوى الإعاقة العقلية البسيطة يتأخرون في الكلام لكنهم نادراً ما يعانون من اليكم، بينما نادراً ما تخلو لغة ذوى الإعاقة العقلية المتوسطة من اضطرابات لغوية، ويشيع اليكم بين الأطفال شديدي الإعاقة ويكون مستوى اللغة لدى هذه الفئة بدائياً، فهم يصدرون ألفاظاً غير مفهومة وكلامهم يعوزه الوضوح والترابط والمعنى (Hallahan & Kauffman, 1981).

وهذه العلاقة تؤكدها بشكل صريح وشمولى دراسات عربية وأجنبية أخرى سابقة ولاحقة، ومن ذلك دراسة جمال الخطيب (١٩٨٨) التي أوضحت نتائجها وجود علاقة قوية جداً بين مستوى السلوك اللاتكفي وبين متغير شدة الإعاقة العقلية لدى المعاقين عقلياً الملتحقين بمدارس التربية الخاصة، حيث وجدت فروق دالة إحصائياً بين مستويات الإعاقة العقلية (بسيطة، متوسطة، وشديدة) في أبعاد العنف والتخريب، السلوك النمطي، العادات الكلامية غير المقبولة، والعادات الشاذة، من قائمة تقدير مظاهر السلوك غير التكفي، وكانت هذه الفروق في جانب ذوى الإعاقة العقلية الشديدة، مقارنة بذوى الإعاقة العقلية البسيطة والمتوسطة على الترتيب، بمعنى أنه كلما زادت شدة الإعاقة زادت تبعاً لها حدة هذه المشكلات السلوكية لدى هؤلاء المعاقين.

وفي دراسة ديكنز وكازارى (Dykens & Kasari, 1997) أجريت مقارنة لبعض أنماط السلوك اللاتكفي لدى مجموعة عددها ٤٣ فرداً تراوحت أعمارهم ما بين ٤-١٩ عاماً، ومن المعاقين عقلياً الذين تبدو عليهم زملة أعراض برادر- ويلي Prader- Willi Syndrome وذلك بالنسبة لهذه الأنماط لدى مجموعتين من الأطفال المعاقين عقلياً، بحيث يعانى أفراد إحدهما من زملة أعراض داون Down Syndrom، بينما يعانى أفراد المجموعة الأخرى من إعاقة عقلية غير مصنفة كإعاقة عقلية، ومن ثم أظهر الأطفال المعاقين عقلياً من مجموعة زملة برادر - ويلي تكراراً وشدة أكثر فى الانغلاق الذاتى والتقوقع على النفس، أو الإنفتاح الشديد والاستعراضية والضبط الخارجى، كما كانوا أكثر حدة فى مجمل السلوكيات المشكلة، وكانوا أعلى معدلاً للتنبؤ بحدوث الاضطراب لديهم بالمقارنة إلى نظرائهم من أفراد المجموعتين الأخيرتين.

وإذا ما أخذ فى الاعتبار أن مرضى داون أو المنغولية Mongolism، كأحد الأنماط الكلينيكية للإعاقة العقلية، يكون معظمهم من فئة البهلاء (حامد زهران، ١٩٩٧)، أى أنهم يقابلون مستوى الإعاقة المتوسطة، فإن نتائج الدراسة السابقة تدعم بشكل غير مباشر نتائج الدراسات الأخرى التى تشير إلى وجود علاقة قوية بين السلوك اللاتكفي وشدة الإعاقة العقلية، بمعنى زيادة تكرار شيع هذا السلوك كلما اشتدت الإعاقة العقلية أو تدنى مستوى الذكاء المعبر عنها.

إلا أنه، ومع كثرة الدراسات التي دلت نتائجها على وجود علاقة موجبة وقوية جداً بين شدة الإعاقة العقلية والسلوك اللاتكفي، فإن هناك دراسات أخرى - وإن كانت أقل - قد أظهرت نتائجها وجود علاقة سلبية بين هذين المتغيرين، ومن ذلك دراسة إيمان وزملائه (Eyman, et al., 1981) التي تضمنت نتائجها أن السلوك اللاتكفي أكثر شيوعاً لدى الأطفال ذوى الإعاقة العقلية البسيطة والمتوسطة بالمقارنة إلى نظرائهم ذوى الإعاقة العقلية الشديدة. وأما دراسة عبد الرقيب البحري (١٩٨١) فقد أسفر البحث فيها بشقيه السيكومزى والكلينيكي، عن عدم وجود فروق ذات دلالة بين درجات التلاميذ المعاقين عقلياً في معاهد التربية الفكرية على مقياس السلوك الشاذ تبعاً لاختلاف متغيري الذكاء، وعلّة الإعاقة العقلية.

وبشكل ضمنى تؤكد بعض الدراسات والبحوث الحديثة هذا المنحى المناقض لنتائج الدراسات السابقة، حيث أجرى كونارسكي وآخرون (Konarski, et al., 1997) فحصاً شاملاً لحالات الحوادث الخطرة والخصائص المميزة لدى ٤١٢ فرداً من المعاقين عقلياً الذين يعيشون في أوساط رعاية تقدم لهم خدمات متوسطة المستوى، حيث اتضح من ذلك أن ١٦٪ من هؤلاء المعاقين قد تعرضوا لنسبة ٧٦٪ من حالات الحوادث الخطرة، إلا أن من كان يعالج منهم ضد الذهان، أو من كان يتعاطى مضادات ذهانية، وكذا من أظهر مستويات مرتفعة نسبياً من السلوك اللاتكفي، كانوا أكثر عرضة للوقوع في هذه الحوادث الخطرة بالمقارنة إلى بقية أفراد العينة من هؤلاء المعاقين عقلياً.

كذلك قام بورتويك وآخرون (Borthwick, et al, 1990) بدراسة واسعة تم فيها فحص ٧٨٦٠٣ معاقاً عقلياً يعيشون في كاليفورنيا بأمريكا، ومن الذين يتلقون خدمات من الدولة، وذلك بهدف تحديد العلاقات المتبادلة بين المشكلات السلوكية، ونوع الإقامة، وبعض الخصائص الشخصية الأخرى، واحتمالية التشخيص المزدوج (إعاقة عقلية + مرض عقلي)، والسلوكيات اللاتكفية التأديبية، والقدرات المعرفية، وذلك استناداً إلى البيانات القاعدية المتاحة عن هؤلاء المعاقين، حيث تبين وجود علاقات بين هذه المتغيرات من جهة، وارتباطها بالتشخيصات المتعلقة بالصحة النفسية أو العقلية من جهة أخرى.

ومع ذلك، ففي دراسة روجان (Rojahn, 1994) حيث أكمل ٣٨ راشداً المقابلة التشخيصية للأطفال والمراهقين ومقياس "ريس" Reiss للسلوك اللاتكفي، وإستبانة الاكتئاب عن طريق التقرير الذاتي، ثم حددت درجات الذين حصلوا على تقديرات أعلى، والذين حصلوا على تقديرات أقل في مقياس الاكتئاب، وذلك على المقياسين الآخرين، فقد تبين أن الارتباط بين المقياس المستخدمة منخفض بشكل عام، وأن نتائج تصنيف هؤلاء المعاقين بهذا الأسلوب كانت متذبذبة أو ضعيفة، الأمر الذي يعكس ضعف العلاقة بين مظاهر السلوك اللاتكفي وخصائص الشخصية أو بعض وظائفها المضطربة لدى هؤلاء المعاقين.

والواقع أن هذا التناقض، على الرغم من انخفاض حدته وقلة تعدده وضعف جبهته المعارضة، فلا يخرج تأويله عما يمكن إثارته حول خصائص الأفراد المعاقين عقلياً ومستوياتهم المختلفة وأدوات القياس المستخدمة، والظروف الثقافية التي يتم فيها تقدير السلوك اللاتكفي لهؤلاء الأفراد، ويكفى أن يذكر هنا ما يقرره أحد الباحثين من أن أكثر ما يثير الانتباه لدى الأطفال المعاقين عقلياً هو أنهم أرقى من أقرانهم في الكفاية الاجتماعية، إلا أنهم أبطأ من العاديين في الوصول إلى المستوى المطلوب، وأن ذلك التأخر في النمو والسيطوقية من السهل ملاحظته ولكن من الصعب قياسه.

ويرجع ذلك - في رأى هذا الباحث - إلى أن المقاييس التي استخدمت مثل مقياس "فلاينلاند" للنضج الاجتماعي، واختبار "كين - ليفين" للكفاية الاجتماعية لاتصلح للاستخدام مع متوسطى الإعاقة العقلية، والذين تقتصر مشكلات التكيف لديهم على الجوانب الأكاديمية، وحيث أن مستوى الكفاية الاجتماعية ودرجة السلوك التكيفي تقدر في ضوء متغيرى العمر الزمنى للفرد والمطالب الاجتماعية للبيئة، فإن القياس يبدو عسيراً، لأن المعايير تختلف من ثقافة إلى أخرى، ولأن النضج ليس أمراً مطلقاً أو قدرة ذاتية داخلية، ولكنه مستوى إستجابته لمتطلبات بيئية متغيرة، وأن نجاح الفرد أو فشله يتقرر في ضوء معايير البيئة (شاكر قنديل، ١٩٩٠: ٢٢٩-٢٣٠).

ومن ثم تعددت المداخل التربوية والنفسية للمواءمة بين قدرات الفرد المعوق ومتطلبات بيئته، حيث يركز المدخل الأول على تعديل سلوك الفرد وتطويره بما يجعله قادراً على الاستجابة المناسبة لمطالب بيئته المنزلية أو المدرسية أو الاجتماعية عموماً، ومن الحقائق المعروفة في ميدان التربية الخاصة أن أساليب تعديل السلوك من أكثر أساليب التدخل العلاجي والتربوي استخداماً مع الأطفال المعاقين عامة والأطفال المعاقين عقلياً خاصة، ويعود ذلك إلى نتائج الدراسات العلمية التجريبية قد أوصت بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه الأساليب هي الأكثر فعالية وسرعة في تحقيق الأهداف التربوية والعلاجية المنشودة (جمال الخطيب، ١٩٩٣: ٣٣٨-٣٣٩).

وطبقاً لهذا المدخل، يتم تعديل سلوك الفرد من خلال برامج تربوية خاصة أو تأهيل اجتماعي للفرد، ويكون التركيز على المعالجة لمناطق العجز التي يواجه فيها الفرد صعوبات تكيف مع البيئة، وحتى يتمكن من أن يصبح سلوكه محتملاً في المجالات الاجتماعية التي يتفاعل فيها، فالعاقون عقلياً القابلون للتعليم يكون التركيز معهم على برامج تنمية القراءة والمهارات الأكاديمية. وبالنسبة للمعاقين القابلين للتدريب يتم التركيز على تعلم المهارات الاجتماعية والمهنية، وبالنسبة لشديدي الإعاقة العقلية يكون التركيز على المشكلات السلوكية ومشكلات التكيف للمجتمع (شاكر قنديل، ١٩٩٠: ٢٣٩).

وقد بينت العديد من الدراسات العلمية السابقة إمكانية استخدام أساليب تعديل السلوك نحو المظاهر السلوكية الشائعة لدى الأطفال المعاقين عقلياً مثل: الاعتداء البدني واللفظي، العنف الذاتى وإيداء النفس، فرط النشاط الزائد، السلوك النمطي، والتخريب والفوضى، وما شابه ذلك من أنماط سلوكية شاذة أو لا تكيفية، بل إمكانية استخدام هذه الأساليب في تطوير قدرات هؤلاء الأطفال عقلياً فيما يتصل بالعناية الذاتية، والمهارات الحياتية اليومية، والنمو الحركي واللغوي والمهني والاجتماعي من جهة أخرى (نجدى حبشى ورأفت باخوم، ١٩٨٨، Foxx, 1982).

ولعله لذلك، حاولت دراسات واقعية حديثة الاستعانة بآراء وملاحظات أعضاء هيئة التدريس في الربط بين أصناف المعززات المتاحة في المؤسسة وبين أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى ذوى الإعاقة العقلية الحادة أو العميقة بالذات، بمعنى السعى العلمى لجعل كل معزز محدد كمنى بنمط محدد أيضاً من هذه الأنماط السلوكية اللاتكيفية (Bihm, 1992)، كما حاولت دراسات تطبيقية الاستعانة بالتقنيات الحديثة لتحقيق الجمع بين خبرة المربي أو المعالج بالحالة الفردية، وبين ما هو متاح من الثرات السابق للعلاج السلوكي الحديث، وذلك في تدعيم قرار التعامل مع مثل هذه الحالات، وتحسين البرامج المتخذة لتعديل السلوك اللاتكيفي لدى كل حالة على حدة من ذوى الإعاقة العقلية الحادة أو الشديدة جداً (Hile & Desrochers, 1991).

وبشكل عام، تشير بعض الدراسات التتبعية التي أجريت بهدف التعرف على فعالية البرامج العلاجية والتأهيلية التي طبقت على المعاقين عقلياً، إلى أن القابلين للتعلم من هؤلاء المعاقين أكثر استعداداً للاستجابة للمطالب والتوقعات الاجتماعية، علاوة على أنهم يحققون نجاحاً نسبياً في التكيف المهني والتوافق الشخصي، وذلك بالمقارنة إلى المستويات الأخرى من الإعاقة العقلية (فتحى عبدالرحيم، ١٩٨٧). وعلى ما يبدو أن العكس صحيح، بالنسبة لفعالية البرامج المستخدمة مع ذوي الإعاقة الشديدة خصوصاً، ففي دراسة تتبعية إستغرقت ثماني سنوات في جنوب ويلز الجديدة بإستراليا، حيث تم رصد وفحص وتحليل التغيرات الحادثة في السلوك التكيفي واللاتكيفي لدى عشرة أفراد من ذوي الإعاقة العقلية الشديدة أو العميقة، وذلك بعد نقل إقامتهم من مؤسسة تتوافر فيها تسهيلات كبيرة إلى مؤسسة أخرى تتوافر فيها تسهيلات أقل، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تغيرات ملموسة في السلوك التكيفي، بينما وجدت زيادة جوهرية في العديد من أبعاد السلوك اللاتكيفي ومظاهره لدى هؤلاء الأفراد (Bown & Gerry, 1995).

وفي دراسة تتبعية أخرى لسبعة أفراد من المراهقين أو صغار الراشدين ذوي الإعاقة العقلية من مستويات مختلفة، وذلك لمدة عام واحد بعد انتقالهم من معهد أو مؤسسة رعاية داخلية إلى العيش في المحيط الاجتماعي، أوضحت النتائج مكاسب مطردة في المهارات الاجتماعية والتواصلية والتفاعلية اللازمة للعيش في وسط اجتماعي، ومع ذلك كانت المكاسب المرتبطة بالمهارات الحركية والحياة الشخصية قليلة نسبياً، وهذه النتائج تعارضت مع المكاسب الشاملة التي وجدت لدى هؤلاء المعاقين بعد المتابعة الأولى والتي إستغرقت ستة أشهر فقط (Rose, 1993). وهذا يعني أنه حتى في حالة تحقيق مكاسب علاجية أو تأهيلية مناسبة في السلوك التكيفي، فإن هذه المكاسب تقلص مع زيادة الفترة التي تلي البرامج المطبقة على هؤلاء المعاقين، أو أثناء فترة المتابعة. إلا أن دراسات أخرى سابقة، حاولت كشف النقاب عن أثر عوامل أخرى في فعالية هذه البرامج، خاصة تلك التي تقدم في مؤسسات التربية الخاصة للمعاقين عقلياً، ففي دراسة أجنبية مقارنة أشارت نتائجها إلى أن أكثر من نصف المعاقين عقلياً المتحقين بمراكز الإقامة الكاملة للمعاقين عقلياً يعانون من مشكلات لغوية، بينما تراوحت نسبة شيوع هذه المشكلات ما بين ٨-٢٦٪ فقط لدى المعاقين عقلياً المتحقين بمراكز التربية الخاصة النهارية (فاروق الروسان، ١٩٩٦: ١٠٤).

ومن المعروف أن مراكز الإقامة الكاملة للمعاقين عقلياً تشبه الإقامة الداخلية بالنسبة لتلاميذ التربية الفكرية في مصر، بينما تشبه مراكز التربية الخاصة النهارية الإقامة الخارجية لهؤلاء التلاميذ مع التحفظ على الفارق بين الإمكانيات والخدمات في الحالتين، ومع العلم بأنه في مراكز الإقامة العقلية الكاملة غالباً ما يلتحق بها ذوي الإعاقة العقلية الأكثر حدة، بالمقارنة إلى أولئك الذين يلتحقون بمراكز التربية الخاصة النهارية، وبالتالي فإن هذه النتيجة تشير إلى أهمية التفاعل بين شدة الإعاقة ونوع الإقامة، بل ربما تشير إلى أهمية تكاتف الرعاية المدرسية مع الرعاية الأسرية للتلاميذ بشكل عام، ولتلاميذ مدارس التربية الفكرية بشكل خاص.

ومن ثم، ففي دراسة عبد الرقيب البحري (١٩٨١)، لم تسفر نتائج البحث فيها عن وجود علاقة بين أنماط السلوك اللاتكيفي وعلّة الإعاقة العقلية، بينما وجدت فروق في هذه الأنماط تبعاً لنوع الإقامة أثناء الدراسة، وطبيعة العلاقات الأسرية، وتثبيات أو نكوصات الأنا بمستوى مبكر من النمو، ومع أنه في دراسة أمان محمود وصالح مراد (١٩٩٨) توصلت النتائج إلى عدم وجود فروق

دالة بين الأطفال المعاقين عقلياً من تلاميذ مدارس التربية الفكرية وبين نظرائهم من نزلاء المؤسسات الخيرية في مركزية الذات، إلا أنها وجدت أن أطفال هذه المؤسسات أعلى في التوجه السلوكي، وأن أطفال هذه المدارس أعلى في الحساسية النفسية.

وأما دراسة نجدى حبشى ورأفت باخوم (١٩٨٨)، فقد تضمنت أهم نتائجها، حول نمو المهارات الذاتية والاجتماعية، والتي تعد مؤشراً على السلوك التكيفي لدى المعاقين عقلياً من تلاميذ معهد التربية الفكرية بالنيابا، ما يلي:

- لا توجد فروق دالة إحصائية بين التطبيقين القبلي والبعدي للمعاقين عقلياً من هؤلاء التلاميذ في الحلقات التعليمية الثلاثة في المهارات الاجتماعية عدا مهارات الانتقال في الحلقة الأولى والثانية.
- وجدت فروق جوهرية بين المجموعات التعليمية الثلاثة مع أدنى فرق دال في المتوسطات لمهارات العناية بالذات عامة، العناية بالذات في الملمس، الانتقال، والمهنة لدى هؤلاء التلاميذ.
- لم توجد فروق بين المجموعتين السابقتين في المهارات الاجتماعية الأخرى لمجموعات الإعاقة العقلية الكلية، والمقيمون بمعهد التربية الفكرية وغير المقيمين بالمعهد، وهذا يعني أن الفروق لا ترجع إلى اختلاف بين هاتين المجموعتين باستثناء متغير التطبيع الاجتماعي، أي أن نوع الإقامة لا يغير في نمو المهارات الاجتماعية بشكل عام.

#### تعقيب عام على الإطار النظري السابق:

لعل أول ما يبدو من مراجعة الإطار النظري والدراسات السابقة، هو ندرة الدراسات العربية المسحية التي تناولت أنماط السلوك اللاتكيفي أو أبعاده ومظاهره الشائعة لدى المعاقين عقلياً وذلك بالمقارنة إلى الدراسات الأجنبية في هذا الموضوع، فعلى حد علم الباحث لم توجد إلا دراسة مسحية واحدة تناولت هذا الموضوع في البيئة العربية بشكل صريح، وهي تلك الدراسة التي أجراها جمال الخطيب (١٩٨٨) في البيئة الأردنية، وأما بقية الدراسات العربية عموماً، والمصرية خصوصاً، التي حاولت دراسة هذا الموضوع، فقد كانت - رغم قلتها النسبية - أقرب إلى كونها دراسات إيمبريقية وصفية أجريت على عينات يُفترض أنها ممثلة للمجتمع الأصلي لها، أو إلى كونها دراسات حالة على اختلاف مشاربها، حيث أجريت على عينات مقصودة كطلاب مؤسسة تربوية بعينها للتربية الفكرية.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار أهمية الدراسات المسحية في تحديد مدى شيوع الظاهرة موضع البحث، ومداهها وتنوعها ومستواها بشكل عام، وبالنسبة للسلوك اللاتكيفي لدى المعاقين عقلياً في مؤسسات التربية الفكرية بشكل خاص، من حيث تحقيق أغراض التشخيص والعلاج والتأهيل لهؤلاء المعاقين، فإن الحاجة إلى إجراء هذه الدراسة المسحية تزداد، وتتضاعف أهمية هدفها المسحي بالذات، والمتمثل في تحديد مستوى أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى جميع التلاميذ عقلياً والمنتظمين في مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج وقت إجراء هذه الدراسة. وتتجسد هذه الحاجة وتلك الأهمية، إذا ما أعيد إلى الأذهان ما ذكر آنفاً، من أن الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع، قد استخدمت أدوات قياس مترجمة بعد تطويرها للبيئة العربية، أما هذه الدراسة فقد سعت إلى إنشاء أداة محلية لتحديد أنماط السلوك اللاتكيفية الشائعة ومستواها لدى المعاقين عقلياً في المجتمع الأصلي لعينة البحث بها، وبالطبع دون أن ينفي ذلك الاستفادة من الأدوات السابقة في إنشاء هذه الأداة، ثم تطويرها بما يحقق لها درجة أعلى من الصدق فيما يراد قياسه باستخدامها في هذا المجتمع.



وقد يضاعف من أهمية هذه المحاولة السيكومترية، ما ذكر آنفاً أيضاً من عدم ملاءمة بعض المقاييس التي استُخدمت في قياس السلوك التكيفي واللاتكيفي، ليس في الدراسات العربية فحسب، بل أيضاً في الدراسات الأجنبية للموضوع ذاته، فضلاً عما يبدو من عدم التناغم في نتائج الدراسات المسحية أو الإيميريقية السابقة حول مدى شيوع أنماط هذا السلوك ومستواها، الأمر الذي أمكن إرجاعه إلى اختلاف التأثير البيئي على هذا السلوك، والمعايير الثقافية في الحكم عليه والمظاهر الدالة على وجوده، ومدى إسهامها في تحديد مستواه أو درجة العجز فيه، مما يمثل مسرراً قوياً لإجراء هذه الدراسة المسحية في محافظة سوهاج باعتبارها تمثل ثقافة فرعية في إطار الثقافة العامة للمجتمع المصري، والتي تتباين مع الثقافات العامة للمجتمعات الأخرى من جهة ومع الثقافات الفرعية في إطار هذا المجتمع الواحد من جهة أخرى.

ومع ذلك، فإن هذا التراجع أو عدم التناغم في نتائج الدراسات الواردة في الإطار النظري السابق، يبدو أكثر تشعباً ووضوحاً فيما يرتبط بعلاقة أنماط السلوك اللاتكيفي أو مظاهره الشائعة لدى المعاقين عقلياً عموماً، ولدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية خصوصاً، بالعديد من المتغيرات الشخصية والتربوية والاجتماعية الخاصة بهؤلاء الأفراد. إلا أنه يلحظ أن الاتجاه الأكثر تواتراً في هذه النتائج، رغم تناقضها، والذي يتفق مع التوقع العام والمنطق العلمي المباشر، هو زيادة حدة مثل هذه المشكلات السلوكية اللاتكيفية لدى المعاقين عقلياً تبعاً لزيادة مستوى الإعاقة، ولدى الذكور، والأصغر سناً من هؤلاء المعاقين، فضلاً عن نوع الإقامة أو خدمات الرعاية المقدمة لهم، ومع ذلك تبقى حقيقة تناقض النتائج المحددة لهذه العلاقات وأمثارها أمراً لا يمكن تجاهله، في دراسة مدى شيوع أنماط السلوك اللاتكيفي لدى المعاقين عقلياً بشكل عام، ولدى تلاميذ مؤسسات التربية الفكرية بشكل خاص.

وعلى ما يبدو أن هذا التناقض أو عدم التناغم، يرجع إلى عوامل عديدة، فضلاً عما سبق ذكره، ومن ثم يرى بعض الباحثين أن مرد هذا التناقض في نتائج هذه الدراسات السابقة، يكمن في عوامل متعددة، من ضمنها: المعايير المستخدمة لتحديد أنماط السلوك التكيفي واللاتكيفي، وكذا تعريفات الباحثين لهذه الأنماط السلوكية، ونوع هذه الأنماط وعددها أو أبعادها ومظاهرها، فضلاً عن قضايا منهجية أخرى متباينة ومتعددة (Gath & Gazoli, 1986). وقد سبقت الإشارة إلى الجهود المتعددة، والمكثفة التي بذلها الباحثون، وما زالوا يبذلونها حتى الآن في تطوير أدوات تشخيص الإعاقة العقلية وتحديد أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى أصحابها، وبالتالي تعدد أدوات القياس، وتعدد المعايير للحكم على الإعاقة العقلية وتحديد مستواها، فضلاً عما يثيره بعض الباحثين الآن فيما يطلق عليه التشخيص الثنائي أو المزدوج Dual Diagnosis، وذلك في مجال دراسة السلوك التكيفي واللاتكيفي أو المشكلات السلوكية لدى المعاقين عقلياً (Borthwick, 1990; Reiss, 1990, 1992).

وفيما يتعلق بأنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً من تلاميذ مؤسسات التربية الخاصة بالذات، يضيف بعض الباحثين عوامل أخرى عديدة، يرون أنها ذات تأثير جوهري في تباين نتائج الدراسات السابقة حول هذا السلوك في علاقته بالمتغيرات الشخصية لدى هؤلاء المعاقين، فضلاً عن مدى شيوع هذا السلوك ومستواه ومظاهره لديهم، ومن هذه العوامل ما يتصل بالبيئة المدرسية ذاتها مثل حجم المؤسسة التربوية، عدد التلاميذ المعاقين عقلياً بها، البدائل التربوية المقدمة للتلميذ المعاق، وما شابه ذلك (Mac Donald & Barton, 1986).



ومن المعتقد أن عدم دراسة مثل هذه العوامل قد يحفى الكثير من مصادر التباين فى مستوى السلوك اللاتكيفى الذى يظهره المعاقون عقلياً من تلاميذ هذه المؤسسات أو مدارس التربية الفكرية، ولتدعيم هذا الاعتقاد تكفى الإشارة هنا إلى دراسة حديثة أجراها (Thompson, 1996) بهدف تقدير السلوك لدى (٨٠) فرداً من ذوى الإعاقة العقلية المقيمين فى مؤسسات الرعاية التربوية والاجتماعية، حيث أشارت النتائج إلى أنه حتى الموصفات المعمارية أو خصائص المباني المدرسة قد اتسقت مع سلوك المقيمين بها، وذلك بدرجة وصلت إلى حد التطابق أو الاقتراب منه.

ولعل ذلك يضيف، إلى ما سبق، أهمية أخذ ظروف الإقامة أو نوعها أثناء الدراسة فى الاعتبار، كمتغير أساسى لبحث أثره فى السلوك اللاتكيفى لدى المعاقين عقلياً من تلاميذ مدارس التربية الفكرية، ومع ذلك فإن الدراسات التى تناولت هذا المتغير بشكل صريح تعد قليلة نسبياً، بل نادرة فى مصر والعالم العربى، والشئ نفسه ينطبق وبدرجة أوضح على متغير الحلقة الدراسية فى علاقته بالسلوك اللاتكيفى لدى هؤلاء المعاقين من تلاميذ مدارس أو معاهد التربية الفكرية فى مصر بالذات.

كذلك لوحظ عدم اهتمام الدراسات السابقة كما يجب، ببحث طبيعة العلاقة بين السلوك اللاتكيفى وبين متغير شخصى آخر قد يوجد لدى بعض المعاقين عقلياً من تلاميذ هذه المؤسسات التربوية الخاصة ولا يوجد لدى بعضهم الآخر، نظراً لظروف عدة تجعل هذه المؤسسات تتزاحى فى التقيد بشروط القبول بها. ولعل السبب فى قلة اهتمام الدراسات سالفه الذكر يكمن فى الفلسفة الرسمية التى تحكم العمل فى مؤسسات التربية الخاصة هؤلاء المعاقين، والتى تقتصر رسمياً على قبول التلاميذ ذوى الإعاقة العقلية الواحدة فقط، ومن أولئك القابلين للتعلم والتدريب على الأكثر، وهى مستويات غالباً لا يشيع فيها وجود إعاقات أخرى جسمية أو حسية مصاحبة للإعاقة العقلية، مع الأخذ فى الاعتبار تخصيص مؤسسات أخرى ذات مواصفات خاصة لرعاية المعاقين عقلياً من مستويات إعاقة شديدة أو عميقة، وكذا الأمر بالنسبة لمتعددى الإعاقة أو مزدوجيها، وهذا ما يحدث بالفعل فى كثير من الدول خاصة المتقدمة منها (فاروق الروسان، ١٩٩٦).

ولما كانت هذه الدراسة مسحية فى المقام الأول، فضلاً عن كونها واقعية، فقد إهتمت بمحاولة الجمع بين ما يوجد فى الميدان الفعلى فى حدود أهدافها البحثية، وبين القواعد المنظمة لذلك، وباختصار وجهت اهتمامها للواقع والمفروض معاً، وعلى هذا الأساس أخذت فى اعتبارها الأساسى المتغيرات الثلاث سالفه الذكر، وهى: الحلقة الدراسية نوع الإقامة أثناء الدراسة، والإعاقة المزدوجة، فى علاقة كل متغير منها بأنماط السلوك اللاتكيفى الشائعة لدى المعاقين عقلياً، فضلاً عن المتغيرات الأخرى التى درجت الدراسات السابقة على بحث أثرها فى هذا السلوك لدى هؤلاء المعاقين، مثل الجنس، مستوى الإعاقة، والمرحلة العمرية، ومن ثم كانت هذه الدراسة المسحية المقارنة لدى هؤلاء التلاميذ بشكلها الشمولى والفرعى على حد سواء.

#### فروض الدراسة:

- ١- يظهر تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج مستويات أعلى من المتوسط الافتراضى لأنماط السلوك اللاتكيفى الشائعة لدى المعاقين عقلياً.
- ٢- توجد فروق دالة فى مستويات أنماط السلوك اللاتكيفى الشائعة لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج تبعاً لاختلاف متغير نوع الجنس (ذكور- إناث) بينهم.

- ٣- توجد فروق دالة في مستويات أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج تبعاً لاختلاف المرحلة العمرية (طفولة - مراهقة) بينهم.
- ٤- توجد فروق دالة في مستويات أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج تبعاً لاختلاف الحلقة الدراسية (تهيئة، ابتدائي، مهني) بينهم.
- ٥- توجد فروق دالة في مستويات أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج تبعاً لاختلاف نوع الإقامة أثناء الدراسة (داخلي - خارجي) بينهم.
- ٦- توجد فروق دالة في مستويات أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج تبعاً لاختلاف المستوى الرسمي للإعاقة العقلية (هامشية - بسيطة - متوسطة) بينهم.
- ٧- توجد فروق دالة في مستويات أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج تبعاً لوجود إعاقة أخرى مصاحبة للإعاقة العقلية بينهم.

#### حدود الدراسة:

- ١- تم الحصول على البيانات النهائية هذه الدراسة خلال شهرى مارس وأبريل ١٩٩٩م، أى بعد إنقضاء عام دراسي كامل تقريباً، الأمر الذي يمنح فترة كافية للمعلمين ومعلمي أفراد العينة لإعطاء تقدير أكثر دقة لأنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى هؤلاء الأفراد من تلاميذهم.
- ٢- نظراً لأن هذه الدراسة مسحية، فقد شملت جميع المعاقين عقلياً المنتظمين في مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج أثناء العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨م، ومع ذلك فإن نتائجها لا تنطبق على كل المعاقين عقلياً، في هذه المحافظة، فهذه المدارس تقبل فئات محددة من هؤلاء المعاقين.
- ٣- نتائج هذه الدراسة ليس من الضروري أن تنطبق على تلاميذ مدارس التربية الفكرية في ثقافات أخرى مغايرة للثقافة المصرية، أو في ثقافات فرعية أخرى في إطار هذه الثقافة العامة، وبالتالي فإن تعميم هذه النتائج على عينات مماثلة في هذه الثقافات العامة أو الفرعية يتطلب إجراء المزيد من البحوث المماثلة في هذه البيئات.
- ٤- أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة قيد البحث في هذه الدراسة لا يمكن الإدعاء بأنها تمثل حصراً دقيقاً ونهائياً لكافة هذه الأنماط المعبرة عن مظاهر السلوك اللاتكيفي لدى المعاقين عقلياً من تلاميذ مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج، والأرجح أنها أقرب إلى الأنماط الأكثر شيوعاً لدى هؤلاء الأفراد، والتي تمثل سلوكيات ظاهرة يمكن للآخرين ملاحظتها بشكل مباشر، وبالتالي فلا تتضمن هذه الأنماط السلوكيات غير الملاحظة.
- ٥- على الرغم من أن مفهوم الإعاقة العقلية يعبر عنه بعدد آخر من المصطلحات مثل التخلف العقلي، النقص العقلي، الضعف العقلي، التأخر العقلي، فإن هذه الدراسة تقتصر على استخدام مصطلح الإعاقة العقلية للتعبير عن هذا المفهوم، نظراً لأن الاتجاه الحديث في التربية الخاصة، يفضل استخدام هذا المصطلح لما يعبر عنه ذلك من تغير إيجابي في الاتجاهات الاجتماعية نحو المعاقين عقلياً.
- ٦- نظراً لأن المعلم هو أقرب شخص لتلاميذه، وهو الذي يعرفهم عن كثب، وأكثر من غيره حساسية لمشكلاتهم السلوكية، فضلاً عن الصعوبات التي تحول دون الاعتماد على المعاقين عقلياً من تلاميذ مدارس التربية الفكرية في إعطاء تقديرات وصفية دقيقة لخصائصهم السلوكية، وصعوبة قيام الباحث بمفرده بمثل تلك المهمة في دراسة مسحية كهذه، فقد تم الاعتماد على

تقديرات معلمى هؤلاء التلاميذ لأنماط السلوك اللاتكيفية الشائعة لديهم على أداة القياس المستخدمة فى هذه الدراسة.

٧- نظراً لعدم وجود مؤسسات أخرى تعرى الفئات المختلفة للمعاقين عقلياً بمحافظة سوهاج، واقتصار ذلك على مدارس التربية الفكرية التابعة لوزارة التربية والتعليم، الأمر الذى يجعل ضمن تلاميذ هذه المدارس بعض ذوى مستوى الإعاقة العقلية الأخرى، بل يوجد من يعانى إعاقات أخرى مصاحبة للإعاقة العقلية، وبالتالي أخذت هذه الدراسة ذلك قيد البحث بها، ودون الخروج السافر على القواعد التنظيمية الرسمية لهذه المدارس.

### الطريقة والأجراءات

#### أولاً: عينة الدراسة:

تكونت العينة الكلية لهذه الدراسة من جميع التلاميذ المنتظمين فى مدارس التربية الفكرية التابعة لمديرية التربية والتعليم بمحافظة سوهاج، وذلك وقت التطبيق النهائى لهذه الدراسة، وخلال العام الدراسى ١٩٩٩/٩٨ م، وكان عدد هذه المدارس أربعة فقط، وهى: مدرسة التربية الفكرية بمدينة سوهاج، مدرسة التربية الفكرية بمدينة جرجا، مدرسة التربية الفكرية بمدينة طهطا، ومدرسة التربية الفكرية بقرية شطورة مركز طهطا أيضاً. ومن ثم، فقد بلغ قوام هذه العينة الكلية (٤٣٣) تلميذاً وتلميذة من ذوى الإعاقة العقلية المنتظمين بهذه المدارس وقتئذ، والذين تراوحت أعمارهم الزمنية ما بين (٦,٨٢ - ١٩,٧٤) سنة وبمتوسط عمرى قدره ١٢,٩٦ سنة، وإحتراف معيارى قدره ٣,١٩ سنة، ويوضح جدول (١) التوزيع الاحصائى لأفراد هذه العينة على المتغيرات قيد البحث فى هذه الدراسة.

#### جدول (١)

توزيع أفراد العينة (ن = ٤٣٣) على متغيرات الدراسة

المتغيرات الأخرى	العدد	الجنس		المرحلة العمرية		نوع الإقامة			مستوى الإعاقة		إعاقات أخرى	
		ذكور	إناث	طفولة	مراهقة	داخلى	خارجى	هامشية	بسيطة	متوسطة	توجد	لا توجد
الخلفة الدراسية				١٣ >	١٣ <							
فترة التهيئة	٩٣	٧١	٢٢	٩٣	-	٤٦	٤٧	٣٦	٤٢	١٥	٣٣	٦٠
الخلفة الابتدائية	٢٤١	١٩٢	٤٩	١٣٨	١٠٣	٩٥	١٤٦	١٠٢	١٠٢	٣٧	٩٨	١٤٣
الاعداد المهني	٩٩	٩١	٨	-	٩٩	٣٣	٦٦	٤٧	٣٨	١٤	٢٠	٧٩
الاجملى	٤٣٣	٣٥٤	٧٩	٢٣١	٢٠٢	١٧٤	٢٥٩	١٨٥	١٨٢	٦٦	١٥١	٢٨٢

هذا، ويمكن أن يستشف من التوزيع الاحصائى الموضح فى جدول (١) لعينة هذه الدراسة، أن هذه العينة خصائص مميزة تحدد التعامل معها فى بحث أثر المتغيرات المذكورة على أنماط السلوك اللاتكيفية الشائعة لدى أفرادها، فضلاً عن نتائجها المسحية حول هذه الأنماط، بل يمكن الاستفادة من هذه الخصائص عند إتخاذ إجراءات أخرى ترتبط بالتشخيص والتأهيل التربوى والعلاجى والاجتماعى والمهنى للمعاقين عقلياً فى المجتمع الأسمى لعينة البحث فى هذه الدراسة. ولعل أول هذه الخصائص تكمن فيما سبق ذكره، من أن هذه العينة قد شملت جميع تلاميذ مدارس التربية الفكرية فى محافظة سوهاج وقت إجرائها، ما عدا المنقطعين بدرجة عجز معها المعلمون عن إعطاء تقديراً مناسباً عن سلوكياتهم اللاتكيفية نتيجة لذلك، وبالتالي فإن هذه العينة لا تمثل المجتمع الأسمى للبحث فحسب، بل هى ذلك المجتمع نفسه على وجه التقريب، الأمر الذى يمنح هذه الدراسة صفة الدراسات المسحية.

أما فيما يتعلق بالمتغيرات الشخصية والتربوية قيد البحث في هذه الدراسة، وتوزيع أفراد العينة على كل منها، وأسس تصنيفها، فإنها تعكس العديد من الخصائص المميزة لأفراد هذه العينة، والتي أخذت في الاعتبار الأساسي عند مقارنة نتائج هذه الدراسة تبعاً لاختلاف هذه المتغيرات بين أفراد عينتها كل على حدة.

ففيما يتعلق بمتغير الجنس، يُلاحظ قلة عدد الإناث بالمقارنة إلى عدد الذكور بشكل ملفت للانتباه، حيث بلغ عدد الإناث ٧٩ تلميذة، في حين بلغ عدد الذكور ٣٥٤ تلميذاً، أي أن نسبة الإناث قد شكلت ١٨,٢٪ من إجمالي العينة الكلية (ن = ٤٣٣)، وفي الوقت نفسه يلحظ أن عدد الإناث يتناقص نسبياً كلما تقدمت الحلقة الدراسية، ويكاد يتلاشى في حلقة الإعداد المهني، حيث بلغ عدد الفتيات ثمانية فقط في حين بلغ عدد الفتيان (٩١)، أي أن نسبة الإناث في هذه الحلقة حوالي ٨,١٪ من إجمالي تلاميذ هذه الحلقة، وأياً كان السبب في ذلك، فإن التفاوت في حجم الذكور والإناث في هذه العينة، لا يسمح بمقارنة إحصائية سليمة بينهما، ولذلك تم إستبعاد تلاميذ الحلقة الإعدادية من هذه المقارنة، وذلك في محاولة لتقليص الفرق العددي بين الذكور والإناث وكذا توحيد المستوى التعليمي بينهما.

أما فيما يتعلق بمتغير المرحلة العمرية، فقد تم التعامل معه على أساس مرحلتين مختلفتين تماماً هما: الطفولة خاصة الوسطى والمتأخرة منها، والمراهقة بمراحلها الفرعية المختلفة، وذلك إنطلاقاً من المدى العمري الذي يميز أفراد هذه العينة ويشمل هاتين المرحلتين معاً. فضلاً عن ذلك فإن لكل من هاتين المرحلتين، خصائصها المميزة لها عن المرحلتين السابقتين واللاحقة لها، فالطفولة الوسطى والمتأخرة هي مرحلة العمل أو الواجب والانجاز، حيث يتميز الطفل بأنه ينهي واجباته، وما يسند إليه من أعمال، وذلك بعكس المرحلة السابقة، مرحلة المبادأة، عندما كان يبدأ العمل ولكنه نادراً ما ينجزه (رجاء أبو علام، ١٩٨٦: ١٤٨-١٤٩). ولذلك يخصص إريكسون (Erickson, 1968)، في تقسيمه النفسي الاجتماعي لمراحل النمو الإنساني، مرحلة مستقلة تغطي هذه المرحلة العمرية (٦-١٢ سنة)، ويطلق عليها: الاحساس بالكفاية مقابل الشعور بالدونية، كما يتضمن هذا التقسيم نفسه مرحلة لاحقة تشمل مرحلة المراهقة (١٢-١٨ سنة)، يطلق عليها: الإحساس بالهوية مقابل الإحساس باختلاط الأدوار أو غموض الدور.

وفي الوقت نفسه فإن مرحلة الطفولة الوسطى والمتأخرة، تختلف عن المرحلة اللاحقة لها وهي المراهقة، فبينما يسود الذكاء العام والعمليات المادية، والاستقرار النسبي في جوانب النمو الجسمي والاجتماعي والانفعالي في المرحلة الأولى، فإن القدرات الخاصة والطائفية والعمليات المجردة تسود في المرحلة الثانية، فضلاً عن طفرة النمو الجسمي والفسولوجي وتسارع النمو بمختلف جوانبه، وعمق الصراعات الداخلية والخارجية مع المجتمع الذي يميز المرحلة الثانية عن المرحلة الأولى. وهكذا يبدو مما سبق أن التقسيم الثنائي للمرحلة العمرية، والمتخذ في هذه الدراسة باعتبار أفرادها الأقل عمرياً من ١٣ سنة يمثلون مرحلة الطفولة، والأكثر من ١٣ سنة يمثلون مرحلة المراهقة، هو تقسيم منطقي يمثل مرحلتين نمائيتين مختلفتين بشكل عام، وفي النمو النفسي الاجتماعي بشكل خاص، ويتفق مع الخصائص العمرية لأفراد هذه العينة، وللموضوع الخوري المستهدف ببحثه لديهم، وهو مظاهر السلوك اللاتكفي والذي يعد بدوره انحرافاً عن النمو النفسي الاجتماعي السليم، والتكيف الاجتماعي السوي.

ومع ذلك يلحظ من جدول (١) أن هذا التقسيم المرحلي العمري، لا يُعد مؤشراً على التقسيم المرحلي الدراسي، فإذا كانت حلقة التهيئة قد خلت من المراهقين (١٣ سنة فأكثر)، وأن حلقة الإعداد المهني قد خلت من الأطفال (أقل من ١٣ سنة)، فإن الحلقة الابتدائية، يكاد يختلط فيها الأطفال مع المراهقين بأعداد متقاربة إلى حد كبير، وهذا الأمر لا يلحظ في مدارس التعليم العام، وذلك مرده اختلاف شروط القبول في مدارس التربية الفكرية عنها في مدارس التعليم العام، خاصة فيما يتعلق بشرط السن، ومن ثم أخذ هذا المتغير في الاعتبار لبحث أثره في مستوى أنماط السلوك اللاتكفي لدى أفراد عينة هذه الدراسة، وذلك في ضوء قواعد تنظيم حلقات الدراسة بمدارس التربية الفكرية، وكما هو موضح في جدول (١)، وهي: فترة التهيئة، الحلقة الابتدائية، والإعداد المهني.

هذا، فيما يتعلق بمتغيرات الجنس، المرحلة العمرية، والحلقة الدراسية، وأما فيما يتعلق بمتغير نوع الإقامة أثناء الدراسة لتلاميذ مدارس التربية الفكرية من عينة هذه الدراسة، فإنه يلحظ من جدول (١) انخفاض نسبة المقيمين داخلياً بالمقارنة إلى المقيمين خارجياً من تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج، وأن هذا الانخفاض النسبي يزداد بشكل كبير مع تقدم هؤلاء التلاميذ في الحلقة الدراسية، وذلك إلى الحد الذي بلغت فيه نسبة المقيمين داخلياً نصف نسبة المقيمين خارجياً منهم على وجه التقريب، وبالبحث عن الأسباب الكامنة وراء ذلك، تبين أن نسبة البنات اللواتي يقمن إقامة داخلية في هذه المدارس منخفضة للغاية، وأن هذا الانخفاض يزداد مع التقدم في الحلقة الدراسية أيضاً، فإذا ما وصل بعضهم إلى حلقة الإعداد المهني، فإن أمر إقامتهم بالقسم الداخلي يكاد يكون مستحيلاً، ولذلك فقد تم الاقتصار في هذه الدراسة على فحص أثر نوع الإقامة على أنماط السلوك اللاتكفي الشائعة لدى الذكور المعاقين عقلياً من تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج، وتم تقسيم نوع الإقامة أثناء الدراسة إلى إقامة داخلية وإقامة خارجية لعدم وجود نوع آخر من الإقامة، كما هو الحال بالنسبة لمتغير نوع الجنس.

وأما فيما يتعلق بمتغير شدة أو مستوى الإعاقة العقلية، فعلى الرغم مما يبدو من تفاوت في أعداد التلاميذ الممثلين لكل مستوى من مستويات هذه الفئة، فإنها لا تعكس بشكل دقيق أو حتى تقريبي النسب المعروفة علمياً لكل مستوى من هذه المستويات، الأمر الذي يعنى عجز مدارس التربية الفكرية بسوهاج عن استيعاب جميع المعاقين عقلياً الذين يجب إلحاقهم بها في هذه البيئة. وعلى أية حال فقد تم تقسيم متغير شدة أو مستوى الإعاقة العقلية إلى ثلاثة مستويات لهذه الإعاقة، وهي: إعاقة عقلية هامشية، بسيطة، ومتوسطة، وقد أُنعمد في ذلك على ما هو مقرر في مدارس التربية الفكرية قيد البحث والتي تستند إلى الفروق في نسب الذكاء كمعيار أساسي للتصنيف، حيث تمتد نسب الذكاء التي يتم قبول أصحابها في هذه المدارس من (٥٠-٧٥)، وهي بذلك تشتمل هذه المستويات الثلاثة من جهة، وتتفق مع التقسيمات التي تجربها بعض هذه المدارس إلى ثلاثة مستويات (أ، ب، ج) لتلاميذها حسب مستوياتهم العقلية والتحصيلية وخصائصهم النمائية الأخرى، الأمر الذي يتمشى - دون قصد في الغالب - مع قواعد القبول والتصنيف للمعاقين عقلياً في هذه المدارس من جهة، ومع مفهوم الإعاقة العقلية المتبنى في هذه الدراسة وتصنيفاتها من جهة أخرى.

وأخيراً، يبدو من جدول (١) أيضاً أن هناك اهتماماً بمتغير آخر لبحث أثره في أنماط السلوك اللاتكفي ومظاهره الشائعة لدى المعاقين عقلياً من تلاميذ مدارس التربية الفكرية، وهذا المتغير يتمثل في وجود أو عدم وجود إعاقة أخرى حسية أو حركية أو لغوية مصاحبة للإعاقة العقلية لدى هؤلاء

التلاميذ، وقد جاء الاهتمام بها نتيجة لمشاهدات الباحث الفعلية لمثل هذه الحالات في هذه المدارس، وهذا ما قرره معلومها ومعلماتها، حيث يتضح من جدول (١) وجود (١٥١) حالة في عداد الإعاقة المزدوجة، أى حوالي ٣٥٪ تقريباً من تلاميذ هذه المدارس يعانون إعاقه حسية أو حركية أو لغوية بشكل ملحوظ، وإن كان جزئياً، بالإضافة إلى إعاقته العقلية. ولكون هذه الدراسة مسحية ميدانية، فقد أخذ هذا المتغير في الاعتبار، بغض النظر عن المفروض حول عدم وجوده، وتم الاختصار على التقسيم الثنائي المبين في جدول (١) حول الإعاقة المزدوجة بمعنى وجود إعاقه أخرى مصاحبة للإعاقة العقلية أو عدم وجودها (توجد - لا توجد)، وذلك حتى لا يحدث تفتيت للعينات بشكل تصحح معه المقارنة الاحصائية غير موثوق فيها، إذا ما تم التعامل مع نوع الإعاقة المصاحبة كل على حده.

ولعل في هذه الجراة البحثية بداية صريحة للنظر إلى العجز الموجود في خدمات مدارس التربية الفكرية في مصر عموماً، وفي محافظة سوهاج خصوصاً، والإخلال بشروط القبول بها، ولفت الانتباه إلى ظلم ذوي الإعاقة المزدوجة والذين غالباً ما يكونون ضمن ذوي الإعاقة العقلية الشديدة، فضلاً عن إزدواجية الإعاقة بينهم، مما يجعل هؤلاء الأفراد عاجزين عن الاستفادة من البرامج التربوية والتأهيلية لهذه المدارس، والتي وضعت في الأصل لذوي الإعاقة البسيطة أو المتوسطة المتحررين من الإعاقات الأخرى، وبالتالي تتضاعف مظاهر السلوك اللاتكفي الشائعة لدى هؤلاء المعاقين عقلياً من مزدوجي أو متعددي الإعاقة، الأمر الذي يضاعف من صعوبة العمل على دمج هؤلاء المعاقين تربوياً واجتماعياً، وبالتالي عجزهم عن مساعدة الذات، ويقانهم عالة على الآخرين.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أنه رغم هذه الملاحظات، سألقة الذكر، فإن الخصائص الاحصائية السابقة لعينة هذه الدراسة، كفيلة يجعلها صالحة لتحقيق الأهداف البحثية لها على المستوى الكلي والفرعي معاً بشكل مقبول علمياً.

#### ثانياً: أداة الدراسة:

تمثلت هذه الأداة فيما أطلق عليه: قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً<sup>(\*)</sup> والتي أعدها الباحث خصيصاً لقياس هذه الأنماط السلوكية الشائعة لدى هؤلاء المعاقين من تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج ضمن عينة هذه الدراسة، وطبقاً لتقديرات معلمهم لهذه الأنماط السلوكية اللاتكيفية لديهم على هذه القائمة، وفيما يلي عرض لأبرز خصائص هذه القائمة:

#### أ - وصف القائمة:

تتكون هذه القائمة من (٦٨) عبارة تدور جميعها حول ردود الأفعال اللاتكيفية الشائعة لدى المعاقين عقلياً من تلاميذ مدارس التربية الفكرية، والتي تم توزيعها على أحد عشر نمطاً فرعياً من أنماط هذا السلوك المتضمنة في التعريف المحدد له بهذه الدراسة، وذلك كالآتي:

- ١- التدمير والإتلاف والتخريب، وتقيسه خمس عبارات من (١-٥).
- ٢- الاعتداء والمكايبة والتعذيب، وتقيسه خمس عبارات من (٦-١٠).
- ٣- اضطرابات الذوق والحس الاجتماعي، وتقيسه ست عبارات من (١١-١٦).
- ٤- الكذب والسرقة والغش والتزوير، وتقيسه ثلاث عبارات من (١٧-١٩).
- ٥- العناد والتمرد والعصيان، وتقيسه ست عبارات من (٢٠-٢٥).

(\*) توجد القائمة، فضلاً عن تفصيلات أخرى عن إعدادها، في النسخة المطولة للبحث.

- ٦- الانسحاب والانطواء والعزلة، وتقيسه أربع عبارات من (٢٦-٢٩).
- ٧- النمطية واضطرابات النشاط الحركي، وتقيسه سبع عبارات من (٣٠-٣٦).
- ٨- العنف الذاتى وإيذاء النفس، وتقيسه ست عبارات من (٣٧-٤٢).
- ٩- السلبية واضطرابات النضج الشخصى، وتقيسه تسع عبارات من (٤٣-٥١).
- ١٠- العادات المستهجنة والغريبة والشاذة، وتقيسه سبع عبارات من (٥٢-٥٨).
- ١١- اضطرابات الوجدان ومفهوم الذات، وتقيسه عشر عبارات من (٥٩-٦٨).

ومن الجدير بالذكر أن جميع هذه العبارات، الموزعة على الأنماط السابقة، قاصرة على ما هو ظاهر وملحوظ للآخرين، من ردود الفعال المعبرة عن السلوك اللاتكيفي أو أحد أنماطه الشائعة لدى هؤلاء التلاميذ فى المجتمع الأصلي لهذه الدراسة، وذلك حتى يسهل على المعلم أو من يلحظ هؤلاء التلاميذ لفترة كافية، إعطاء تقديراً مناسباً لهذه الأنماط السلوكية اللاتكيفية الشائعة لديهم. ولتوضيح مهمة المعلم أو الملاحظ فى ذلك، وتحويلها إلى تقدير كمي، فقد وضع أمام كل عبارة تدريجاً خمساً لتقدير مدى حدوث أو تكرار السلوك اللاتكيفي الذى تشير إليه هذه العبارة، وتم التعبير عن هذا التدرج بالكلمات الآتية: (نادراً، قليلاً، وسط، كثيراً، غالباً)، والتي وضعت أعلى خمسة أعمدة أمام هذه العبارات على الترتيب، وقد أعطيت هذه الكلمات المعبرة عن البدائل الاختيارية الخمسة للإجابة عن كل عبارة، تقديراً كمياً هو: (١، ٢، ٣، ٤، ٥) على الترتيب أيضاً.

وبذلك يكون المستوى المفترض لحدوث أنماط السلوك اللاتكيفي، يتراوح بين ١ × عدد العبارات كحد أدنى وبين ٥ × عدد العبارات كحد أقصى، وذلك بالنسبة لكل نمط فرعى على حدة، وأيضاً بالنسبة لمجموعها الكلي المعبر عن السلوك اللاتكيفي العام أو الكلي لدى هؤلاء المعاقين عقلياً من تلاميذ مدارس التربية الفكرية، وفى جميع الحالات، يكون مستوى المتوسط الافتراضى هو ٣ × عدد العبارات. هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه قد روعى فى صياغة عبارات هذه القائمة، ما يجب الحرص عليه فى ميدان القياس النفسى مثل بساطة الصياغة ووضوحها، والبعد عن الازدواجية فى المعنى، والإيجاز غير المخل، ومع ذلك وضع أسفل كل عبارة شرحاً مبسطاً وأمثلة توضيحية دالة عليها، كما تضمنت القائمة تعليمات عامة للإجابة عنها، كما احتوى غلاف القائمة على بيانات شخصية خاصة بالتلميذ المعاق عقلياً وذات صلة وثيقة بالمتغيرات قيد البحث فى هذه الدراسة.

ونظراً لأن هذه القائمة يتم تطبيقها على أفراد العينة بشكل غير مباشر من خلال معلمهم، فإنها بذلك تكون أقرب إلى التطبيق الفردى من التطبيق الجماعى، كما أن هذه الأداة لاتعد ضمن الاختبارات الموقوته أو اختبارات السرعة، ولذلك فليس لها وقت محدد بعينه للإجابة عنها، وإن كانت خبرة الباحث بإعدادها وتطبيقها، فضلاً عن تصريحات العديد من المعلمين الذين قاموا بهذه المهمة، تشير إلى أن الإجابة عن هذه القائمة تستغرق فى المتوسط حوالى نصف ساعة، وأن هذا الزمن يقل كلما إزدادت خبرة القائم بالتقدير بمن يقدر من تلاميذه.

#### ب- صدق القائمة:

من خلال إجراءات إعداد هذه القائمة، تحقق لها مؤشرين للصدق فيما تدعى قياسه، وهما: الصدق المنطقي، وصدق المحكمين، ويمكن عرضهما فيما يلى:

١- **الصدق المنطقي:** يهدف الصدق المنطقي إلى الحكم على تمثيل الاختبار للميدان الذى يقيسه (فؤاد البهى، ١٩٧٩: ٥٥٢)، والواقع أن الاجراءات التى تم إتخاذها فى الحصول على



مكونات قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكفي، والمستخدم في هذه الدراسة، وتصنيف أنماطها أو أبعادها الفرعية، تحقق لها هذا الحكم على تمثيلها للموضوع المراد قياسه بها، حيث تم اشتقاق عبارات هذه القائمة وصياغتها، وكذا أنماط السلوك اللاتكفي المكونة لأبعادها الفرعية، وتوزيع العبارات على كل منها، وذلك من مصادر رئيسة وثيقة الصلة بقياس السلوك اللاتكفي والخصائص السلوكية لدى المعاقين عقلياً بشكل عام والتلاميذ المتحقيقين منهم بمؤسسات التربية الفكرية بشكل خاص، ويمكن عرض هذه المصادر في مصدرين رئيسيين هما:

أ - المصدر النظري: وتمثل في بعض الأدوات والمقاييس ذات الصلة المباشرة بموضوع القائمة مثل الصور المعربة لقياس السلوك التكيفي، وبالذات الجزء الثاني منه والخاص بأنماط السلوك اللاتكفي لدى المعاقين عقلياً، من وضع نهيرا وزملائه (Nihira, et al., 1974)، والذي تبنته الجمعية الأمريكية للإعاقة العقلية، وتم استخدامه أو تطويره في العديد من البيئات العربية، فضلاً عن أدوات قياس أخرى ذات علاقة ضمنية بموضوع القائمة مثل مقياس "فاينلاندا" للنضج الاجتماعي تقنين نجدي حبشي (١٩٨٢)، ومقياس بيركس لتقدير السلوك Burks Behavior Rating Scale لقياس وتشخيص الاضطرابات الانفعالية للأفراد منذ عمر السادسة فأكثر من تعريب وتعديل يوسف القربوني وجمال جرار (١٩٨٧) على البيئة البحرينية.

ويضاف إلى هذا المصدر أيضاً ما يقترحه رمضان القذافي (١٩٩٦: ٢٢٣-٢٣٣) من نموذج لاستمارة تقييم شامل للمعاقين عقلياً وتقدير العلاج التأهيلي لهم، فضلاً عن قراءات الباحث لموضوعات ذات علاقة وثيقة بموضوع القائمة مثل المشاكل النفسية والاجتماعية للمعاقين (محمد حسن، ١٩٩٥: ٥٥-٥٨)، بعض مشكلات التعامل مع المعاقين عقلياً (رمضان القذافي، ١٩٩٦: ٢٢٣-٢٣٣)، الخصائص السلوكية للمعاقين عقلياً (فاروق الروسان، ١٩٩٦: ٩٩-١٠٦)، والأعراض النفسية والاجتماعية والكلينيكية للإعاقة العقلية (عبد الستار إبراهيم، ١٩٨٨: ٦٤؛ حامد زهران، ١٩٩٧: ٤١٣-٤١٤)، الخصائص النفسية للمعاقين عقلياً (عبد المطلب القريظي، ١٩٩٦: ٨٦-٩٠)، وغير ذلك كثير من الآراء العلمية والنتائج الإمبريقية العربية والأجنبية، والتي ورد ذكر بعضها فيما سبق من هذه الدراسة.

ب- المصدر الإمبريقي: وقد تمثل هذا المصدر في عدة إجراءات فعلية للتعرف على أنماط السلوك اللاتكفي الشائعة لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج، ومن أبرز هذه الإجراءات ما يلي:

- استطلاع رأى (١٥) معلم ومعلمة بهذه المدارس من خلال إجاباتهم عن سؤال مفتوح حول المشكلات السلوكية التي تصدر عن تلاميذهم المعاقين عقلياً.
- بعض المقابلات الشخصية الفردية والجماعية الحرة التي عقدها الباحث مع مديري ونظار ومشرفي مدارس التربية الفكرية بسوهاج.
- تقارير عن بعض الحالات الفردية الخاصة حول هذه المشكلات ذاتها، والتي قام بكتابتها بعض الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين أو مشرفي التغذية أو البيت أو النشاط، عن تلاميذ معينين بهذه المدارس.

وبذلك يمكن القول أن ما أتخذ من إجراءات في الحصول على عبارات قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكفي المستخدمة في هذه الدراسة، وتوزيع هذه العبارات على أنماطها، والتي استخلصت



بدورها من هذه المصادر أيضاً، تمنح هذه القائمة ما يعرف بصدق المحتوى أو المضمون، والذي يعد من الخطوات الأساسية في تصميم الاختبارات النفسية عموماً (عزيز داود وآخرون، ١٩٩١: ١٠٦)، وبذلك تكون صادقة منطقياً فيما تدعى قياسه من تقدير لأنماط السلوك اللاتكفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً في مدارس التربية الفكرية بسوهاج.

**٢- صدق المحكمين:** حيث تم عرض قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكفي على لجنة مكونة من إثني عشر محكماً من هم الخبرة العلمية والمهنية بالعمل مع المعاقين عقلياً عموماً، وتلاميذ مدارس التربية الفكرية منهم خصوصاً، ومن ثم ضمت هذه اللجنة ستة أعضاء هيئة تدريس من يقومون بالتدريس النظري أو الإشراف العملي على طلاب شعبة التربية الخاصة في الدبلوم المهنية بكلية التربية بسوهاج، ومن الذين هم إنتاج علمي في هذا المجال، وأما بقية أعضاء لجنة التحكيم وعددهم ستة أعضاء أيضاً، فقد كانوا من المشرفين التربويين في ميدان التربية الخاصة، ومن الحاصلين على دورات تخصصية في مجال تربية المعاقين عقلياً ورعايتهم وتأهيلهم، فضلاً عن مشاركتهم في الإشراف العملي على طلاب الدبلوم المهنية في مدارس التربية الفكرية بسوهاج أيضاً.

وفي ضوء ما أبداه هؤلاء المحكمون من ملاحظات، والتي اقتضت على بعض التصويبات اللغوية وتعديل صياغة بعض العبارات وإضافة بعض الأمثلة التوضيحية لها أو حذف بعضها الآخر، وكذا تعديل إتماءات عدد قليل من عبارات القائمة بأبعادها الفرعية، المثلة لأنماط السلوك اللاتكفي، وذلك باقتراح نقلها من نمط إلى نمط آخر في إطار الأنماط اللاتكفية المكونة لهذه القائمة، فقد تم الالتزام بذلك والأخذ بجميع هذه الآراء والمقترحات في الاعتبار، وإعادة تعديل هيكله القائمة على هذا الأساس، وهنا يذكر أن هذا الإجراء يسميه بعض الباحثين بالصدق الظاهري (محمود منسى، ١٩٩٤: ٢٠٥)، بينما يطلق عليه البعض الآخر صدق المحكمين Trustees Validity (ذوقان عبيدات وآخرون، ١٩٩٦: ٩٦).

ويعد صدق المحكمين من المؤشرات المعتمد بها على صدق الأداة فيما تدعى قياسه في ميدان القياس النفسي والتربوي عموماً، وبذلك يعد ذلك دليلاً قوياً، يضاعف من قوة الدليل السابق في التأكد من صدق قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكفي في تحديد مدى شيوع هذه الأنماط ومستوياتها لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج، وبما يحقق الأهداف البحثية لهذه الدراسة لدى هؤلاء التلاميذ بشكل مقبول.

### ج- الاتساق الداخلي للقائمة:

حيث تم حساب معاملات هذا الاتساق على مرحلتين هما:

١- معاملات الاتساق الداخلي لكل نمط فرعي على حدة: وتم ذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بطريقة بيرسون Pearson أو طريقة العزوم (محمود منسى، ١٩٩٤: ١٥٠-١٥٥) بين درجات عينة ممثلة بلغ قوامها (١٦٧) معاقاً عقلياً من تلاميذ مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج على كل عبارة من عبارات القائمة وبين درجاتهم على النمط أو البعد الفرعي الذي تنتمي إليه هذه العبارة. وقد تبين من ذلك أن قيم معاملات الارتباط المحسوبة مرتفعة بشكل ملحوظ، حيث تراوحت ما بين (٠,٤١١ - ٠,٨٧٦)، فضلاً عن أن جميع هذه المعاملات دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١، وهذا مؤشر قوي على التماسك الداخلي بعبارات هذه القائمة وتجانسها واتساقها مع البعد أو النمط الفرعي الذي تنتمي إليه كل منها

٢- معاملات الاتساق الداخلي للقائمة ككل: وتم ذلك بحساب معاملات الارتباط بالطريقة السابقة بين درجات أفراد العينة السابقة أيضاً على كل نمط من أنماط هذه القائمة وغيره من الأنماط الأخرى، وكذا بين درجاتهم على كل نمط فرعي ومجموع هذه الدرجات أو النمط الكلي الممثل للسلوك اللاتكيفي العام أو الكلي، ونتيجة لذلك تبين أن قيم معاملات الارتباط المحسوبة تميل إلى الارتفاع بشكل ملحوظ، فعلى الرغم من أنها تتراوح بين (٠,١٧ - ٠,٩١)، إلا أن غالبية هذه القيم أكبر من القيمة المتوسطة لمعامل الارتباط عموماً، فضلاً عن أن الغالبية العظمى لهذه القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١، وأقلها ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥، ولا توجد قيم غير دالة أو دون هذا المستوى، وذلك بالنسبة لقيم معاملات الارتباط بين الأنماط الفرعية مع بعضها البعض، وأما بالنسبة لقيم هذه المعاملات بين الأنماط الفرعية والنمط العام المعبر عنه بالسلوك اللاتكيفي الكلي، فقد كانت جميعها مرتفعة بشكل ملحوظ، حيث تراوحت قيم هذه المعاملات بين (٠,٦١ - ٠,٩١).

وهذا يعني مؤشراً قوياً على الاتساق الداخلي لأبعاد القائمة الفرعية والكليّة مع بعضها البعض، وبالتالي يتصاف هذا المؤشر مع سابقه، ليعطياً دليلاً قوياً على تجانس المكونات الداخلية لهذه القائمة، وتماسكها واتساقها بدرجة قوية، ومن المعروف أن الاتساق الداخلي يعد صفة من صفات الاختبار النفسي الجيد، وبذلك تعد هذه النتيجة دليلاً قوياً على تمتع قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكيفي الراهنة بأهم صفات الاختبار النفسي الجيد.

#### د - معاملات ثبات القائمة:

يرى بعض الباحثين أن الثبات Reliability يقصد به اتساق أداة القياس، أي مدى الإتفاق بين وحدات الأداة المختلفة أو فقراتها في قياس ما وضعت لقياسه (عبد الستار إبراهيم، ١٩٨٨: ٩٤)، وهذا ما يؤكد ثبات القائمة الحالية إستناداً إلى نتيجة الاتساق الداخلي سالفة الذكر، ومع ذلك تم اتباع طريقة أخرى للتأكد من توافر هذه الصفة في هذه القائمة، وذلك نظراً لأهمية الثبات في أدوات القياس عموماً والقياس النفسي خصوصاً. وقد تمثل ذلك في الاستدلال على هذه معاملات الثبات بحساب معامل ألفا Cronback المشتقة من معادلة كيوذر - ريتشارد صون لحساب ثبات الاختبار (محمود منسى، ١٩٤: ٢٠٦)، وذلك من درجات عينة ممثلة لتلاميذ مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج (ن=١٦٧)، والذين قام معلموهم بتكملة قائمة أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى كل تلميذ منهم على حده، ومثلت هذه التقديرات درجاتهم على هذه القائمة، والتي حسبت على أساسها هذه المعاملات.

وقد تبين من ذلك أن قيم معاملات ألفا المعبرة عن معاملات ثبات القائمة لدى أفراد العينة الممثلة، تعبر عن معاملات ثبات مرتفعة بالنسبة لجميع الأنماط الفرعية للقائمة، حيث تراوحت قيم هذه المعاملات بين (٠,٦١١ - ٠,٨٦٢)، بينما بلغت قيمة معامل ألفا مخرولة هذه الأنماط (٠,٨٧٦)، والمعبرة عن ثبات السلوك اللاتكيفي الكلي طبقاً لنتائج هذه القائمة لدى هؤلاء الأفراد، وفي جميع الأحوال فإن قيم هذه المعاملات تعكس درجة مرتفعة من الثبات لقائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً في المجتمع الأصلي لعينة هذه الدراسة. وبهذه النتيجة فضلاً عما سبق يتضح أن هذه القائمة تتمتع بالعديد من صفات الاختبار النفسي الجيد، والتي من أبرزها الصدق والاتساق والثبات، ومن ثم تأكد الباحث من صلاحيتها للاستخدام في هذه الدراسة، فتم استخدامها بالفعل للحصول على بياناتها الأساسية.

### ثالثاً: التطبيق والمعالجة:

بعد إعداد قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكفي، والاطمئنان على صلاحيتها للاستخدام في هذه الدراسة، وذلك لتوفر الشروط الرئيسة لأداة القياس النفسى الجيدة فيها، قام الباحث بزيارة مدارس التربية الفكرية الأربعة محافظة سوهاج سألقة الذكر، ثم اجتمع مع مديري هذه المدارس ونظارها، بالإضافة إلى من وجد من المشرفين التربويين الزائرين، وأوضح لهم طبيعة الدراسة وأهدافها وإجراءاتها وأهميتها، ثم قام بصحبة هؤلاء المديرين والمشرفين في كل مدرسة على حدة، بالإلتقاء مع معلمي ومعلمات هذه المدرسة، وأوضح لهم من خلال مناقشة جماعية ماسبق إثارته مع رؤسائهم حول هذه الدراسة، فضلاً عن دورهم المحورى في إتمامها كما يجب أن تكون.

ومن ثم طلب الباحث من كل معلمة أو معلم منهم أن يقوم بتقدير خمسة تلاميذ ممن يقوم بتدريسهم هذا العام، وذلك من حيث إجابته عن عبارات قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكفي لكل تلميذ منهم، فضلاً عن إكمال بياناته الشخصية، والتأكد من ذلك بالرجوع إلى واقع السجل المدرسى لكل تلميذ، وقد حرص الباحث على ألا يزيد عدد التلاميذ المطلوب من كل معلم تقديرهم عن هذا العدد الصغير نسبياً، حتى يمكنه إعطاء تقديرات دقيقة وموضوعية إلى أقصى حد ممكن، ولم يستثنى عن ذلك سوى بعض معلمى الفصول، خاصة فى حلقة التهيئة، والصفوف الابتدائية الأولى، حيث بلغ عدد التلاميذ المطلوب من كل معلم تقديرهم حوالى عشرة تلاميذ، ومن ثم فقد شارك فى هذه الدراسة (٨٠) معلم ومعلمة بمدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج، والذين مثلت تقديراتهم البيانات الأساسية لتلاميذ هذه المدارس فى هذه الدراسة.

وبالطبع فقد تليت على هؤلاء المعلمين والمعلمات أثناء الاجتماع بهم والمناقشة الجماعية المشار إليها آنفاً، تعليمات الإجابة عن هذه القائمة، وكيفية تقدير سلوكيات كل تلميذ عليها، ثم تم شرح هذه التعليمات وتبسيطها، والإجابة عن التساؤلات التى دارت حولها، والتأكد من فهم كل معلم ومعلمة لذلك، كما تم التأكيد على معانى الصراحة والسرية، وأهمية الأمانة والدقة فى إجابة هؤلاء المعلمين عن هذه القوائم على المستوى العلمى والمهنى معاً، كما تم توضيح المقصود ببعض البيانات الخاصة مثل مستويات الإعاقة، ومعنى كل مستوى منها ونسب الذكاء المثلثة له، فضلاً عن التأكيد على أهمية تكملة جميع البيانات الشخصية أو الأولية لكل تلميذ، لما لذلك من علاقة وثيقة بتغيرات البحث المتضمنة فى هذه الدراسة.

وعلى أى حال، فقد نفذ الباحث كافة الإجراءات السابقة مع جميع معلمات ومعلمى مدارس التربية الفكرية قيد البحث فى هذه الدراسة، وبعد ذلك تم جمع قوائم التقدير المعبأة من قبل هؤلاء المعلمات والمعلمين عن تلاميذهم المعاقين عقلياً المكونين للعينة الكلية، وقد استغرق ذلك شهراً على وجه التقريب، كما تم التأكد من إكمال الإجابة عن هذه القوائم، وإرجاع الناقص منها لإكمالها من قبل المعلم نفسه، ثم تم تصحيح هذه القوائم باستخدام مفتاح التصحيح لقائمة تقدير السلوك اللاتكفي، وتم تفرغ بياناتها من قبل الباحث نفسه.

وللتحقق إيميريقياً من مصداقية البيانات التى أدلى بها المعلمون والمعلمات المشاركون فى هذه الدراسة، فيما يتعلق بإجاباتهم عن قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكفي الشائعة لدى تلميذهم، تم إختيار عينة مقصودة ومثلة بلغ قوامها (٣٢) فرداً من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين ومشرفى التغذية والمبيت والنشاط، ومديري مدارس التربية الفكرية ونظارها، وولاية أمور بعض تلاميذ هذه

المدارس بسوهاج، فضلاً عن بعض المعلمات والمعلمين الذين لم يشاركون في التقدير السابق، وبحيث كان جميعهم ممن يعرفون تلاميذاً بعينهم معرفة وثيقة بهذه المدارس، حيث طلب من هؤلاء الأفراد أن يكمل كل منهم قائمة تقدير لأحد هؤلاء التلاميذ المعروفين لديه، وحسب التعليمات نفسها التي إتبعها معلّمى ومعلمات هذه المدارس من قبل في التطبيق المسحي أو الأول.

وبعد الانتهاء من هذا التطبيق الثاني، جمعت تقديرات هؤلاء الأفراد حول هؤلاء التلاميذ المعروفين لديهم ( $n=32$ )، ثم حسبت معاملات الارتباط بين هذه التقديرات وبين تقديرات المعلمين والمعلمات في التطبيق الأول هؤلاء التلاميذ أنفسهم، وذلك للتعرف على مدى الإتفاق بين هذه التقديرات في التطبيقين، وقد أسفر ذلك عن معاملات ارتباط مرتفعة بينهما، حيث تراوحت قيمها ما بين (٠,٩١ - ٠,٩٤)، ومن الواضح أن هذه القيم تعكس درجة عالية من الموضوعية لقائمة التقدير المستخدمة في هذه الدراسة، فضلاً عن مصداقية مرتفعة أيضاً لما أدلى به معلمات ومعلمى مدارس التربية الفكرية في التطبيق الأول أو الأساسى من بيانات حول تقييمهم لأنماط السلوك اللاتكيفى الشائعة لدى تلاميذهم المعاقين عقلياً، ويعطى مؤشراً قوياً للثقة فيما أسفرت عنه هذه الدراسة من نتائج، إستناداً إلى تقديرات هؤلاء المعلمين والمعلمات.

هذا، ومعالجة هذه البيانات إحصائياً، تم إجراء وصف إحصائى شامل لبيانات أفراد العينة الكلية لهذه الدراسة للتأكد من مدى تمثيلها للتوزيع الاعتدالى، ثم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لها، ومقارنتها بالمتوسطات الافتراضية على الأنماط المختلفة للقائمة السلوكية المستخدمة، وذلك فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالفرض الأول حول مستوى أنماط السلوك اللاتكيفى الشائعة لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية المكونين لأفراد عينة هذه الدراسة، وأما بالنسبة لبقية البيانات الخاصة بالفروض الأخرى، فقد تم حساب القيم التائية والنسب الفائية، باستخدام أسلوبى "ت"، وتحليل التباين الأحادى، فضلاً عن أسلوب "توكى" لحساب دلالة الفروق بين مستويات أنماط السلوك اللاتكيفى الشائعة لدى هؤلاء التلاميذ أيضاً، وذلك تبعاً لاختلاف المتغيرات الشخصية قيد البحث فى هذه الدراسة، ومن الجدير بالذكر أنه فى جميع المعالجات الإحصائية المستخدمة فى هذه الدراسة، فإنه تم بنى مستوى ٠,٠٥ كحد أدنى للقول بوجود دلالة إحصائية، وما دون ذلك يُعد غير ذى دلالة.

### النتائج ومناقشتها

#### نتيجة الفرض الأول ومناقشتها:

ينص هذا الفرض على الآتى: "يظهر تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج مستويات أعلى من المتوسط الافتراضى لأنماط السلوك اللاتكيفى الشائعة لدى المعاقين عقلياً". ولاختبار مدى صحة هذا الفرض، تم إجراء وصف إحصائى شامل لبيانات أفراد العينة الكلية ( $n=433$ ) من تلاميذ مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج، وذلك بالنسبة لدرجات هؤلاء التلاميذ على قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكيفى الشائعة لدى المعاقين عقلياً، والمستخدمه فى هذه الدراسة.

ومن نتيجة ذلك أمكن قراءة العديد من المعانى ذات الصلة بالمعالجة الإحصائية لبيانات هذه الدراسة عموماً، وليبيانات فرضها الأول خصوصاً، فقد تبين أن قيم الوسيط تقع جميعها بين قيم المتوسط والنوال المقابلة لها، وهذا يعنى أن درجات تلاميذ مدارس التربية الفكرية من عينة هذه المدارس، تعكس توزيعاً تكرارياً عادياً أو اعتدالياً (محمود منسى، ١٩٩٤: ٦٨)، كما أن قيم هذه

المقاييس الإحصائية الثلاث هذه الدرجات، متقاربة جداً، بل تصل في بعض الأحيان إلى حد التساوي، فضلاً عن أن قيم معامل الإلتواء صغيرة أيضاً، حيث تقرب جميعها من الصفر، وهذا يؤكد أن درجات هؤلاء الأفراد تمثل توزيعاً تكرارياً إعتدالياً (فؤاد البهي، ١٩٧٩: ١٢٧)، وذلك بالنسبة لجميع الأنماط الفرعية والنمط الكلي لقائمة تقدير هذه الأنماط السلوكية اللاتكيفية المستخدمة في هذه الدراسة، وبالتالي فإن هذه الخاصية توفر شرطاً كافياً للحكم على صلاحية أساليب الإحصاء الوصفي المستخدمة لمعالجة بيانات هذه الدراسة بشكل عام.

ومن ناحية ثانية اتضح أيضاً أن قيم المتوسط الحسابي لدرجات تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج على جميع أبعاد قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً، قد بلغت مستوى أعلى من قيمة المتوسط الافتراضي المقابل لكل منها، وذلك باستثناء أنماط: الكذب والسرقة والغش والتزوير (م = ٨,٩٩، م افتراضي = ٩)، العنف الذاتي وإيذاء النفس (م = ١٧,٠٤، م افتراضي = ١٨)، والعادات المستهجنة والغريبة والشاذة (م = ٢٠,٨٧، م افتراضي = ٢١)، والتي بلغت متوسطاتها الحسابية قيماً أقل قليلاً من مستوى قيم المتوسطات الافتراضية المقابلة لها، ومع ذلك فقد كانت المحصلة لجميع المتوسطات الحسابية على هذه الأنماط السلوكية اللاتكيفية، أعلى من مستوى المتوسط الافتراضي الكلي، مما يعني أن مستويات هذه الأنماط أعلى من المتوسط الافتراضي المقابل لها بشكل عام.

ويؤكد ذلك قيم معاملات الإلتواء المحسوبة، وكذا القيم المحسوبة لبعض مقاييس التشتت، الأمر الذي يضيف أدلة إحصائية أخرى لنتيجة المقارنة السابقة بين المتوسطات الحسابية والمتوسطات الافتراضية، والتي تشير إلى أن تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج يظهرون مستويات أعلى من المتوسط الافتراضي لأنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً بشكل عام، وهذا ما يؤكد صحة الفرض الأول من فروض هذه الدراسة، الأمر الذي يعني أن هؤلاء التلاميذ تشجع لديهم هذه الأنماط اللاتكيفية بشكل واضح، وبما يتفق مع ما يذكره الباحثون من أعراض كلينيكية وتربوية وإجتماعية وخصائص سلوكية تميز المعاقين عقلياً بشكل عام (عبد الستار إبراهيم، ١٩٨٨: ٦٤؛ فاروق الروسان، ١٩٩٦: ٩٩-١٠٦؛ حامد زهران، ١٩٩٧).

كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات سالفة الذكر، والتي تشير إلى ارتفاع معدلات حدوث أنماط السلوك اللاتكيفي لدى المعاقين عقلياً الملتحقين بمؤسسات التربية الخاصة، وبالذات عند مقارنة هؤلاء المعاقين بنظرائهم العاديين، ومن ذلك دراسة هيل وبرونتكس (Hill & Bruininks, 1984)، دراسة إيفاس وهوبر (Evaes & Hooper, 1988)، دراسة جونسون (Johnson, 1995)، وكذا بعض الدراسات العربية المقارنة بين هؤلاء المعاقين ونظرائهم العاديين حول أنماط السلوك اللاتكيفية أو بعضها (عبد الرقيب البحيري، ١٩٨١؛ نجدي حيشي، ١٩٨٦؛ شاکر قنديل، ١٩٩٠)، فضلاً عن دراسات أجنبية أخرى مثل دراسة إيمان وآخرين (Eyman, et al, 1981)، وتجربة جاث وجازولي (Gath & Gazoli, 1986)، وكذا عن دراسة فروند وريس (Freund & Reiss, 1991) والتي أسفرت نتائجها عن مستويات مرتفعة في بعض أنماط السلوك اللاتكيفي لدى المترددين على العيادات الخارجية من المعاقين عقلياً المتشابهين إلى حد كبير مع تلاميذ مدارس التربية الفكرية من حيث مستوى الإعاقة والظروف المعيشية والثقافية.

ومع ذلك، فقد كان من الطبيعي، أن تكشف نتائج الدراسات السابقة، عن تفاوت في ترتيب الأنماط السلوكية اللاتكيفية من حيث زيادة تكرار شيوعتها ومعدل مستواها لدى المعاقين عقلياً بشكل عام، والمتحقيين بمؤسسات التربية الفكرية بشكل خاص (عبد الرقيب البحيري، ١٩٨١؛ عفاف عبد المنعم، ١٩٩١). وهذا ما يتفق تماماً مع ما كشفت عنه نتيجة هذا الفرض،، حيث تبين أن جميع أنماط السلوك اللاتكيفي، وعددها أحد عشر نمطاً، بالإضافة إلى محصلتها الممثلة للسلوك الكلي، كانت مستوياتها أعلى من المتوسط الافتراضي المقابل لكل منها، باستثناء ثلاثة أنماط فرعية فقط انخفضت مستوياتها قليلاً عن المتوسط الافتراضي، ولعل ذلك مرده أن هذه الأنماط الثلاث قد تتطلب خصائص موجبة يفترق إليها المعاقون عقلياً، كما هو الحال في نمط الكذب والسرقعة والغش والتزوير، أو لأنها تصاحب ذوي الإعاقات الشديدة جداً، فضلاً عن كونها مؤلمة شخصياً ومستهجنة اجتماعياً، بما يعمل على التقليل من تكرار حدوثها، وقد ينطبق ذلك على نمط العنف الذاتي وإيذاء الذات، ونمط العادات المستهجنة والغريبة والشاذة.

وأخيراً، فإن الأمانة العلمية تحتم الإشارة إلى أن هناك قلة من الدراسات المسحية والامبيريقية، والتي تتناقض نتائجها بشكل كلي أو جزئي، مع نتائج الدراسات السابقة، وبالتالي مع نتيجة هذا الفرض من فروض هذه الدراسة، ومن ذلك دراسة جمال الخطيب (١٩٨٨) لدى المعاقين عقلياً المتحقيين بمدارس التربية الخاصة في مدينة عمان الأردنية، حيث أشارت نتائجها المسحية إلى انخفاض مستوى مظاهر السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى هؤلاء المعاقين إلى مستوى دون المستوى المتوسط الافتراضي لها، وذلك بالنسبة للعديد من هذه المظاهر السلوكية التي تتماثل إلى حد كبير مع أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً ضمن قائمة تقدير هذه الأنماط في هذه الدراسة.

إلا أنه، لا بد من التأكيد قبل الإتياء من مناقشة نتيجة هذا الفرض، على أن جميع الدراسات العربية بالذات، والتي تناولت موضوع السلوك اللاتكيفي، بشكل صريح أو ضمنى، لدى المعاقين عقلياً من تلاميذ مؤسسات التربية الفكرية أو الخاصة، واستخدمت أدوات قياس تشابه في أبعادها مع أنماط القائمة المستخدمة في هذه الدراسة، وبطريقة التطبيق نفسها، قد أكدت شيوع هذه الأنماط السلوكية اللاتكيفية لدى هؤلاء التلاميذ المعاقين عقلياً، وذلك بغض النظر عن معدل ارتفاع المستوى الفرعي أو الكلي لهذه الأنماط، الأمر الذي يعكس خللاً في تشخيص الإعاقة العقلية لدى هؤلاء التلاميذ، وفي تصنيفهم ضمن مستويات إعاقة تتفق مع برامج هذه المؤسسات، والتي يجب النظر في تعديلها مع هذا الواقع الذي يعكسه المستوى الفعلي للإعاقة العقلية لدى تلاميذها.

وفي الوقت نفسه فإن إتساق هذه النتيجة مع الغالبية العظمى لنتائج الدراسات السابقة لها، فضلاً عن منطقيتها وعدم شذوذها بشكل غير مقبول أو لا يمكن تبريره، حتى مع القلة القليلة جداً من النتائج السابقة التي تعارضت معها، يمكن أن يعد دليلاً إمبيريقياً على صدق قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً، والمستخدم في هذه الدراسة، وذلك فيما تدعى قياسه من هذه الأنماط لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج، وبالتالي التأكيد على الأهمية الخورية لهذه الأنماط في تشخيص الإعاقة العقلية لدى هؤلاء التلاميذ، وتحديد مستوياتها لديهم، بل في تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج المقدمة لهم في هذه المدارس، وإمكانية الاستفادة من هذه القائمة للإسهام في تحقيق ذلك.

### نتيجة الفرض الثاني ومناقشتها:

وينص هذا الفرض على الآتي: "توجد فروق دالة في مستويات أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج تبعاً لاختلاف متغير الجنس (ذكور- إناث) بينهم". ولاختبار مدى صحة هذا الفرض تم استخدام أسلوب "ت" T.test لاستخراج القيم الثانية، وحساب دلالة الفروق بين متوسطات درجات تلاميذ مدارس التربية الفكرية، باستثناء تلاميذ حلقة الإعداد المهني من هذه المدارس، وذلك على قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً، والمستخدم في هذه الدراسة.

وقد اتضح من ذلك أن هناك فروقاً دالة بين متوسطات درجات الذكور ودرجات الإناث من أفراد العينة، بالنسبة لجميع أنماط السلوك اللاتكيفي، فضلاً عن محصلة هذه الأنماط والمعبر عنها بالسلوك اللاتكيفي الكلي، باستثناء نمط الكذب والسرقة والغش والتزوير، ونمط اضطرابات الوجدان ومفهوم الذات، وبالتالي فإن هذه النتيجة تؤكد بشكل عام، ومن حيث المبدأ، عدم صحة الفرض الثاني من فروض هذه الدراسة، والذي يشير إلى وجود فروق دالة بين مستويات أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى هؤلاء الأفراد المعاقين عقلياً من تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج تبعاً لاختلاف متغير الجنس بينهم.

ومن حيث المبدأ أيضاً، تختلف هذه النتيجة عن نتائج بعض الدراسات السابقة التي كشفت عن عدم وجود علاقة جوهرية أو فروق دالة بين أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً بشكل عام، وتلاميذ مؤسسات التربية الفكرية بشكل خاص، وذلك تبعاً لاختلاف متغير الجنس بينهم، ومن ذلك دراسة كولنان وآخرين (Cullinan, et al., 1984) التي كشفت نتائجها عن عدم وجود فروق دالة بين الجنسين من المراهقين المعاقين عقلياً في أبعاد السلوك اللاتكيفي الشائعة بينهم، باستثناء بعد الاضطراب السلوكي فقط من المشكلات السلوكية، والذي كان الفرق فيه بجانب الذكور، وتؤكد ذلك دراسات أخرى سابقة ولاحقة (عبد الرقيب البحيري، ١٩٨١؛ جمال الخطيب، ١٩٨٨؛ سهر الصباح، ١٩٩٣؛ Weber & Epstein, 1980).

ومن جهة أخرى، يبدو من هذه النتيجة أن هذه الفروق الدالة أكثر ميلاً لأن تكون بجانب الذكور بالمقارنة إلى الإناث، حيث كان الذكور أعلى مستوى في خمسة أنماط فرعية، وهي: التدمير والإتلاف والتخريب، الاعتداء والمكايده والتعذيب، اضطرابات الذوق والحس الاجتماعي، العناد والتمرد والعصيان، والعادات المستهجنة والغريبة والشاذة، فضلاً عن السلوك اللاتكيفي الكلي، في حين كان الإناث أعلى مستوى في أربعة أنماط فرعية فقط، وهي: الانسحاب والانطواء والعزلة، والنمطية واضطرابات النشاط الحركي، العنف الذاتي وإيذاء النفس، والسلبية واضطرابات النضج الشخصي، بينما لم تكن هناك فروق دالة بين الجنسين، في مستوى النمطين الفرعيين المتبقين، وهما: الكذب والسرقة والغش والتزوير، واضطرابات الوجدان ومفهوم الذات. وبالتالي فإن هذه النتيجة تتفق بشكل عام، وفيما يتعلق بالفروق الدالة في جانب الذكور بشكل خاص، مع نتائج الكثير من الدراسات المسحية والمقارنة التي سبق الإشارة إليها في الإطار النظري لهذه الدراسة، والتي أكدت بدورها وجود علاقة قوية بين أنماط السلوك اللاتكيفي وأبعاده ومظاهره وبين نوع جنس الفرد المعاق عقلياً، وفي جانب الذكور، بمعنى أن هذه الأنماط السلوكية اللاتكيفية أكثر شيوعاً وأعلى مستوى لدى الذكور المعاقين عقلياً بالمقارنة إلى نظرائهم الإناث (Duker, et al., 1986; Fine, 1990).



ومع ذلك، فإن هذه النتيجة نفسها وإن اتفقت من حيث المبدأ وبشكل عام مع نتائج الدراسات سائلة الذكر، فإنها أكثر اتفاقاً وبشكل خاص مع نتائج دراسات أخرى سابقة تعاملت مع كل نمط سلوكي لا تكيفي على حده عند أخذها لمتغير الجنس في الاعتبار، ومن ذلك دراسة سالاجاراس ونيثيليك (Salagaras & Nettelbeek, 1983)، حيث أظهر الذكور المعاقون عقلياً معدلاً أعلى في السلوك ضد الاجتماعي والنشاطات الزائدة، بينما أظهر أقرانهم الإناث معدلاً أعلى في إيذاء النفس، ومن ذلك أيضاً دراسة أمان محمود وصلاح مراد (١٩٩٨) التي أظهرت نتائجها أن الإناث أكثر اكتساباً من الذكور، والذين اختلفوا عن الإناث في اللغة المنطوقة والفهم السماعي، ويضاف إلى ذلك دراسة كولنان وآخرين (Cullinan, et al., 1984)، سائلة الذكر.

وطبقاً لهذه النتائج يمكن القول بأن سلوكيات لا تكيفية كالنشاطات الزائدة، السلوك ضد الاجتماعي، والاضطراب السلوكي، أكثر شيوعاً وأعلى معدل حدوث لدى الذكور المعاقين عقلياً بالمقارنة إلى نظرائهم الإناث، بينما سلوكيات لا تكيفية أخرى كالاكتئاب، وإيذاء النفس، تكون أكثر شيوعاً وأعلى معدل حدوث لدى الإناث بالمقارنة إلى نظرائهم الذكور من هؤلاء المعاقين، والواقع أن ذلك ينطبق إلى حد كبير على النتيجة التفصيلية لهذا الفرض سائلة الذكر، والتي كشفت عن أنماط لا تكيفية معينة أكثر شيوعاً لدى الذكور، والتي يبدو أن طابعها العام يغلب عليه توجيه هذه السلوكيات إلى خارج الذات، بينما كشفت عن أنماط لا تكيفية أخرى أكثر شيوعاً لدى الإناث، والتي يبدو أن طابعها العام أيضاً يغلب عليه توجيه هذه السلوكيات إلى داخل الذات، ولعل هذه الفروق النوعية راجعة إلى اختلاف التكوين الجسمي والحيوي بين الذكور والإناث عموماً، مما يساعد الذكور على ممارسة السلوكيات المضادة للمجتمع كالعدوان على الآخرين أو إتلاف ممتلكات الغير، بينما تلجأ الإناث إلى كظم الغيظ وتوجيه العدوان إلى الذات أو الانسحاب والانطواء والإنغلاق الذاتي، وبالطبع يضاف إلى ذلك أساليب التنشئة الاجتماعية التي تتيح للذكر قدراً أكبر من التمرد والعدوان والاجتماعية أكثر مما تتيحه للأنثى التي يطلب منها المجتمع الخضوع والإستسلام والطاعة والتسامح والتحفظ في السلوك الاجتماعي.

وفضلاً عن ذلك، فإن بعض الأنماط اللاتكيفية التي كشفت نتيجة هذا الفرض عن وجود فروق دالة عليها في جانب الإناث مثل: النمطية واضطرابات النشاط الحركي، والسلبية واضطرابات النضج الشخصي، تؤكد إحجام أسر المعاقين عقلياً أو ولاة أمورهم عن إلحاق بناتهم المعاقات بمدارس التربية الفكرية في مجتمع هذه الدراسة، لأسباب شتى، وبالتالي فإن هذا الالتحاق قد لا يحدث إلا إذا كان سلوك الأنثى المعاق قد أصبح مقلقاً بدرجة لا تطاق في البيت كما هو الحال عند الظهور السافر لسلوك النمطية واضطرابات النشاط الحركي، أو كانت هذه الأنثى متأخرة بشكل كبير في نضجها الشخصي ورعايتها لأموالها الخاصة، بحيث تصبح في حاجة إلى من يقدم لها الخدمات الشخصية والمهارات الذاتية المرتبطة بعملياتها الحيوية وحفاظة على مجرد الحياة لديها، وهذا ما يتضمنه نمط السلبية واضطرابات النضج الشخصي، وهنا يصبح ولاة الأمور مكرهين على إلحاق بناتهم بمدارس التربية الفكرية ومدفوعين إلى ذلك دفعاً قهرياً، ومن ثم كانت هذه الفروق الدالة بجانب الإناث على هذين النمطين بالذات.

أما عن نمط الكذب والسرقة والغش والتزوير، واضطرابات الوجدان ومفهوم الذات، حيث كشفت نتيجة هذا الفرض عن عدم وجود فروق دالة عليهما بين الذكور والإناث المعاقين عقلياً من



تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج، فقد يكون ذلك راجعاً إلى ما سبق الإشارة إليه في الفرض الأول بالنسبة لهذا النمط اللاتكفي، فحيث قد يرجع ذلك بالنسبة لنمط اضطرابات الوجدان ومفهوم الذات إلى أن هذه الاضطرابات قد تمثل خصائص سلوكية شائعة لدى المعاقين عقلياً بغض النظر عن اختلاف الجنس بينهم، وعلى أي حال فإن مجمل هذه النتيجة تؤكد على ضرورة أخذ متغير الجنس في الاعتبار الكلي والفرعي للسلوك اللاتكفي، وذلك عند الاعتماد على هذا السلوك كمعيار أساسي مع معيار نسبة الذكاء عند تشخيص الإعاقة العقلية وتحديد مستوياتها ووضع البرامج الخاصة بكل منها، كما أن منطوقية هذه النتيجة تدعم ما سبق ذكره في الفرض الأول، من أنها- أي هذه النتيجة- تعد دليلاً إمبريقياً على صدق قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكفي الشائعة في تحديد هذه الأنماط وقياس المظاهر الدالة عليها، فضلاً عن قدرتها على تمييز الفروق الجنسية على هذه الأنماط اللاتكفية لدى كل من الذكور والإناث من تلاميذ مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج.

#### نتيجة الفرض الثالث ومناقشتها:

ينص هذا الفرض على الآتي: "توجد فروق دالة في مستويات أنماط السلوك اللاتكفي الشائعة لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج تبعاً لاختلاف المرحلة العمرية (طفولة - مراهقة) بينهم". واختبار مدى صحة هذا الفرض، تم استخدام أسلوب "ت" T.test لإستخراج القيم التائية، وحساب دلالة الفروق بين متوسطات درجات تلاميذ مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج في كل من: مرحلة الطفولة (أقل من ١٣ سنة) ومرحلة المراهقة (أكبر من ١٣ سنة)، وذلك على جميع الأنماط الفرعية، فضلاً عن النمط الكلي، من قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً، والمستخدمة في هذه الدراسة.

وقد اتضح من ذلك أن هناك فروقاً دالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بين متوسطات درجات تلاميذ مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج والمنتسبين عمرياً إلى مرحلة الطفولة (أقل من ١٣ سنة) وبين متوسطات درجات تلاميذ هذه المدارس والمنتسبين عمرياً إلى مرحلة المراهقة (أكبر من ١٣ سنة)، على خمسة أبعاد فرعية، فضلاً عن السلوك اللاتكفي الكلي، وعند مستوى ٠,٠١ على بقية الأبعاد الفرعية الأخرى من قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً، والمستخدمة في هذه الدراسة، ومن حيث المبدأ فإن هذه النتيجة تؤكد صحة الفرض الثالث من فروض هذه الدراسة بشكل كلي، حيث يشير هذا الفرض إلى وجود فروق دالة في مستويات أنماط السلوك اللاتكفي الشائعة لدى تلاميذ التربية الفكرية بسوهاج تبعاً لاختلاف المرحلة العمرية بينهم، وذلك على اعتبار أن المتوسطات الحسابية لهذه الأنماط تعبر عن مستوياتها.

ومن ثم، فإن هذه النتيجة تتعارض مع نتائج الدراسات السابقة التي أشارت إلى عدم وجود فروق دالة في هذا الشأن بين المعاقين عقلياً عموماً، وتلاميذ مدارس أو مؤسسات التربية الفكرية أو المماثلة لها خصوصاً، وبالتالي عدم وجود أدنى علاقة دالة بشكل جزئي أو كلي بين أنماط السلوك اللاتكفي أو أبعاده ومظاهره وبين العمر الزمني لدى هؤلاء المعاقين. ومن ذلك دراسة موس وهوج (Moss & Hogg, 1990)، ودراسة سهر الصباح (١٩٩٣)، وقبل ذلك دراسة أندو ويوشيمورا (Ando & Yoshimuta, 1979)، ومع ذلك فإن هناك بعض النتائج الأخرى، خاصة العربية منها، تؤيد هذه النتيجة بشكل جزئي من خلال الاستثناءات الواردة فيها (مجدى حبشى ورافت باخوم، ١٩٨٨؛ أمان محمود وصلاح مراد، ١٩٩٨).

على أن الأهم من ذلك كله ربما يكمن في أن الفروق الدالة التي كشفت عنها نتيجة هذا الفرض، كانت في جانب المنتسبين لمرحلة المراهقة بالنسبة لتسعة أنماط لاتكيفية فرعية، فضلاً عن السلوك اللاتكيفي الكلي، بينما كانت هذه الفروق الدالة في جانب المنتسبين لمرحلة الطفولة بالنسبة لنمطين فرعيين فقط من جميع الأنماط الفرعية لهذا السلوك، وطبقاً لعنى الدرجة على قائمة تقدير هذه الأنماط المستخدمة في هذه الدراسة، فإن ذلك يعني أن معدل شيوع أنماط السلوك اللاتكيفي وارتفاع مستواها يزداد كلما زاد العمر الزمني لدى المعاقين عقلياً من تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج على وجه العموم، وهذه النتيجة قد تبدو غير متوقعة للوهلة الأولى، بل تتعارض مع التوقع العام الذي يشيع فيه المثل القائل: "اللي أكبر منك بيوم يعرف أكثر منك بسنة"، ولكن هذه النتيجة غير المتوقعة ظاهرياً تتفق مع نتائج العديد من الدراسات المذكورة في الإطار النظري لهذه الدراسة (جمال الخطيب، ١٩٨٨؛ شاكر قنديل، ١٩٩٠؛ McGrew, 1991؛ Duker, et al., 1986؛ Maisto, et al., 1979؛ Schroeder, et al., 1978).

ولعل من الدراسات الأكثر تكيراً ولكنها ذات أهمية خاصة في هذا المجال، تلك الدراسة التي أجراها نهيرا (Nihira, 1976) عن المظاهر النمائية للسلوك التكيفي لدى خمسة مستويات من الإعاقة العقلية، ولدى عينة تراوحت الأعمار الزمنية لأفرادها ما بين (٤-٦٩) سنة، كما حددت ثلاثة مظاهر أساسية للسلوك التكيفي لدى هؤلاء المعاقين عقلياً، وهي: الاكتفاء الذاتي، الكفاية الاجتماعية، والمسئولية الذاتية والاجتماعية، وأشارت النتائج إلى أن معدل النمو في هذه المظاهر الثلاث يتسارع في المراحل المبكرة من نمو الطفل، ثم يبطئ هذا المعدل أو يكاد يتوقف خلال مرحلة المراهقة بشكل عام، ولدى حالات الإعاقة البسيطة والمتوسطة بشكل خاص (شاكر قنديل، ١٩٩٠: ٢٤٠-٢٤١).

ومن الجدير بالذكر، أن هذه الحالات تماثل إلى حد كبير مستويات الإعاقة العقلية لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية حسب شروط القبول الرسمي بها، وبالتالي فإن توقف نمو السلوك التكيفي لدى هؤلاء التلاميذ في مرحلة المراهقة طبقاً لنتائج الدراسة السابقة، ربما أدى إلى زيادة تكرار شيوع السلوك اللاتكيفي وارتفاع مستواه، بالمقارنة إلى ما كان عليه ذلك في مرحلة الطفولة، وقد يدعم من هذا الاحتمال كون المراهقة مرحلة ثمانية حرجة تحدث فيها تغيرات جذرية تتطلب إعادة تنظيم مظاهر النمو المختلفة لدى المراهق، الذي يشرع في البحث عن ذاته وتأكيد سعيه منه إلى تحديد هويته المستقلة، لكن طفرة النمو المصاحبة لهذه المرحلة، والتحديات الاجتماعية والمهنية والثقافية، قد تتضافر بدرجة تحول دون نجاح بعض المراهقين العاديين في تحقيق ذلك، وبالتالي تعرضهم لما أطلق عليه إريكسون (Erickson, 1968) أزمة الهوية، مما يعنى المعاناة من غموض الدور أو اختلاط الأدوار، وبالتالي ظهور العديد من السلوكيات اللاتكيفية التي أوردتها بيهلر وهودسن & Biehler (Hudson, 1986)، وضمن وجهة نظر أمال صادق وفؤاد أبو حطب (١٩٩٠) في هذا المعنى أيضاً.

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للمراهقين العاديين، فمن المتوقع أن يحدث ذلك بدرجة أكبر لدى نظرائهم غير العاديين عموماً، والمعاقين عقلياً خصوصاً، الذين سيكونون أقل قدرة على تحديد هويتهم المستقلة، وتكيفهم المناسب مع التغيرات والتحديات التي تواجههم في مرحلة المراهقة، باعتبارها فترة ثمانية حرجة، تتطلب قدراً أعلى من الذكاء للتكيف معها وإجتهاها بسلام. وفي هذا المعنى يذكر بعض الباحثين أنه تبين أن الفروق الدالة في عدم القدرة على التكيف تزداد وضوحاً بتقدم

العمر الزمني، الأمر الذي يعنى أن سلوك الطفل المعاق عقلياً يزداد تعقيداً بتقدم عمره الزمني، ويرجع ذلك لاتساع محيط التفاعل الاجتماعي، وزيادة مسؤوليات الفرد، وتعقد الدور الاجتماعي المنوط به (شاكر قنديل، ١٩٩٠). وبالتالي فلا غرو أن كانت هذه النتيجة التي كشفت عن زيادة معدل شيوع أنماط السلوك اللاتكفي وارتفاع مستواها لدى المعاقين عقلياً من تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج في مرحلة المراهقة بالمقارنة إلى هذه الأنماط اللاتكفية لدى تلاميذ هذه المدارس نفسها في مرحلة الطفولة بشكل عام.

ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن هذه النتيجة العامة كان لها استثناء تمثل في وجود الفروق الدالة بجانب تلاميذ مرحلة الطفولة على بعدين فرعيين من قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكفي، وهما يتمثلان في: غمط العنف الذاتي وإيذاء النفس، وغمط السلبية واضطرابات النضج الشخصي، ولعل ذلك مرده أن المشكلات السلوكية المماثلة لهذين النمطين قد تقل بشكل ملحوظ مع النمو خلال المراهقة، خاصة تلك التي تحدث دون قصد أو لقصور في بعض جوانب النضج الشخصي وتبعاته السلوكية الخاصة في الطفولة، حتى بالنسبة للأطفال العاديين. كما أن المحيطين بالأفراد المعاقين عقلياً ومربيهم قد يفلحون -ولو جزئياً- في تعديل مثل هذه السلوكيات الشائعة لدى الأطفال المعاقين عقلياً، خاصة إذا كان مستوى الإعاقة ليس حاداً أو عميقاً، وهذا ما ينطبق على الكثير من تلاميذ مدارس التربية الفكرية، ومن ثم كان هذا الاستثناء والذي لا ينفى التوجه العام المميز لنتيجة هذا الفرض والذي يشير إلى أن السلوك اللاتكفي أكثر شيوعاً لدى المراهقين عقلياً بالمقارنة إلى الأطفال المعاقين أيضاً من تلاميذ هذه المدارس.

وبالتالي ضرورة أخذ متغير المرحلة العمرية وخصائصها النمائية عند تقييم هذا السلوك على المستوى الكلي والفرعي بين هؤلاء التلاميذ، وأخيراً فإن هذه النتيجة تؤكد ما سبق ذكره في الفرضين السابقين، وهي أنها تعد دليلاً إمبريقياً على صدق قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكفي المستخدمة في هذه الدراسة، وقدرتها على التمييز بين تلاميذ مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج في تحديد مستويات هذه الأنماط اللاتكفية ومدى شيوعها لديهم بشكل عام، وتبعاً لمتغير المرحلة العمرية بشكل خاص.

#### نتيجة الفرض الرابع ومناقشتهما:

وينص هذا الفرض على الآتي: "توجد فروق دالة في مستويات أنماط السلوك اللاتكفي الشائعة لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج تبعاً لاختلاف الحلقة الدراسية (تهيئة، ابتدائي، مهني) بينهم". ولاختيار مدى صحة هذا الفرض، تم أولاً استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي لاستخراج النسب الفائية (نسبة ف) F-Ratio، وحساب دلالتها الإحصائية بين متوسطات درجات تلاميذ مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج في الحلقات الدراسية الثلاثة بهذه المدارس، وهي فترة التهيئة (ن=٩٣)، الحلقة الابتدائية (ن=٢٤١)، والإعداد المهني (ن=٣٩)، كل على حدة، وعلي جميع الأبعاد الفرعية والبعد الكلي من قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً، والمستخدم في هذه الدراسة.

وقد اتضح من ذلك أن النسب الفائية المحسوبة بين درجات تلاميذ الحلقات الدراسية الثلاثة في مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج، دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ على كل من: نمط التدبير والإتلاف والتخريب، وغمط الكذب والسرقة والغش والتزوير، وعند مستوى ٠,٠٥ على كل من:

نمط اضطرابات الذوق والحس الاجتماعي، ونمط العناد والتمرد والعصيان، أى وجود فروق دالة على أربعة أنماط لاتكيفية فرعية، فى حين اتضح أن هذه النسب غير دالة إحصائياً على بقية الأنماط اللاتكيفية الفرعية الأخرى، وعددها سبعة أنماط، فضلاً عن النسبة القانية الكلية المعبرة عن الفروق فى درجات السلوك اللاتكيفى الكلى لدى تلاميذ هذه الحلقات الدراسية، وبذلك يمكن القول: أن هذه النتيجة تعنى عدم صحة الفرض الرابع من فروض هذه الدراسة بشكل عام، والذى ينص من حيث المبدأ على وجود فروق دالة فى مستويات أنماط السلوك اللاتكيفية الشائعة لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج تبعاً لاختلاف الحلقة الدراسية بينهم، وهذا يعنى أن الانتقال من حلقة دراسية أدنى إلى حلقة دراسية أعلى لا يغير السلوك اللاتكيفى أو لا يحدث تعديلاً جوهرياً فى أغلب أنماطه ومظاهره لدى هؤلاء التلاميذ.

ولعل أول ما يتبادر إلى الذهن عند مناقشة هذه النتيجة الإجمالية، أو محاولة تفسيرها بشكل عام، يكمن فى أن البرامج التربوية والعلاجية والتأهيلية المنفذة فى هذه المدارس، غير فعالة فى تعديل هذه السلوكيات اللاتكيفية إلى الحد الذى لا توجد فيه فروق جوهرية بين تلاميذها حسب اختلاف حلقاتهم الدراسية، وعلى ما يبدو أن ذلك ليس قاصراً على برامج مدارس التربية الفكرية بسوهاج، أو حتى مصر عموماً، بل ينطبق على هذه البرامج فى دول أخرى أجنبية وعربية، ومن ثم توحى نتائج دراسة جاث وجازولى (Gath & Gazali, 1986) بعجز البرامج المقدمة لعينة من ذوى الإعاقة العقلية المتوسطة عن بلوغ أهدافها المنشودة فى تعديل عدداً من المشكلات السلوكية المماثلة لأنماط السلوك اللاتكيفى قيد البحث فى هذه الدراسة، وبشكل ضمنى تؤكد ذلك الدراسة النمائية التى أجراها نجدى حيشى ورافت باخوم (١٩٨٨) حيث أشارت نتائجها إلى عدم وجود فروق دالة بين التطبيقين القبلى والبعدي فى المهارات الاجتماعية لدى تلاميذ الحلقات التعليمية الثلاثة فى معهد التربية الفكرية بالنيا.

وإذا كان الأمر مرتبطاً بعجز البرامج المتاحة فى هذه المدارس، وما شابها من مؤسسات تربوية خاصة، فقد يكون هذا العجز هنا مرده عدم ملاءمة محتوى هذه البرامج للاستخدام فى تعديل مثل هذه السلوكيات اللاتكيفية الشائعة لدى المعاقين عقلياً من تلاميذ مدارس التربية الفكرية، وهذا أمر متوقع وجوده، حيث كان عدم وجود مقررات دراسية خاصة بتلاميذ مدارس التربية الخاصة بسوهاج، مصدر شكوى أساسى وعام من قبل معلمى ومعلمات هذه المدارس، وذلك فى تبريرهم لانخفاض درجة التوافق المهني وارتفاع مستوى القلق والاحترق النفسى لديهم، وبالذات لدى معلمى ومعلمات مدارس التربية الفكرية، وطبقاً لنتائج دراسة ميدانية حديثة أجراها الباحث على هؤلاء المعلمين والمعلمات (خلف مبارك، ١٩٩٩).

ولكن ربما الأهم من ذلك يكمن فى نقص كفاءة القائمين على تنفيذ هذه البرامج، وعدم خبرتهم الكافية بأساليب تعديل السلوك، وهذا ما تؤكد بعض نتائج الدراسات الأميريكية التى أجريت فى بيئات عربية مماثلة على عينات من معلمى ومعلمات هذه المدارس (جمال الخطيب، ١٩٩٣)، كما تؤكد خبرة الباحث انخفاض مستوى المعرفة النظرية والتطبيقية بهذه الأساليب الحديثة لدى الغالبية العظمى من المعلمين والمشرفين والأخصائيين والإداريين، فضلاً عن ولاة الأمور بالنسبة لتلاميذ مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج من عينة هذه الدراسة. وكما سبق ذكر ذلك فى الإطار النظرى، فإن هذه الأساليب تمثل المدخل الأول والأكثر فعالية فى تعديل سلوكيات المعاقين

عقلياً عموماً، وفي مؤسسات التربية الفكرية خصوصاً، ومن جهة أخرى فقد يكون السبب في عجز هذه البرامج عن بلوغ التعديل المنشود لهذه السلوكيات اللاتكيفية، ليس مرده محتوى هذه البرامج أو مستوى كفاءة القائمين على تنفيذها أو كلاهما فحسب، وإنما يضاف إلى ذلك ما يذكره بعض الباحثين من صعوبات ومعوقات كثيرة يواجهها الطفل المعاق عقلياً، وتؤثر في قدرته على التعليم، وذلك للحد الذي يعد معه النقص الواضح في القدرة على التعلم من أكثر الخصائص وضوحاً لدى الأطفال المعاقين عقلياً بالمقارنة إلى نظرائهم العاديين (فاروق الروسان، ١٩٩٦: ٩٩-١٠٠).

إلا أن هذا القصور في التعلم يختلف باختلاف مستويات الإعاقة العقلية، الأمر الذي يتناقض مع مستويات الإعاقة المميزة لتلاميذ مدارس التربية الفكرية، والمعروفين في أوساط التربية الخاصة، بفئة القابلين للتعلم حيث تشير الدراسات التبعية إلى أن أفراد هذه الفئة أكثر استعداداً للاستجابة للمطالب والتوقعات الاجتماعية، بالمقارنة إلى غيرهم من المعاقين عقلياً، فضلاً عن أن هؤلاء الأفراد القابلين للتعلم يحققون نجاحاً نسبياً في التكيف المهني والتوافق الشخصي (فتحي عبد الرحيم، ١٩٨٧)، ولعل ذلك أحد الأسباب الأساسية فيما دلت عليه النتائج المسحية لدراسة جمال الخطيب (١٩٨٨) من انخفاض ملموس في مستويات مظاهر السلوك اللاتكيفية الشائعة لدى المعاقين عقلياً من تلاميذ مدارس التربية الخاصة بمدينة عمان الأردنية، والتي بدورها تنافضت مع نتيجة الفرض الأول من فروض هذه الدراسة، مما يوحي بأن أفراد عينة هذه الدراسة، أو بعضهم على الأقل، ذوي إعاقة عقلية أشد من فئة القابلين للتعلم والمنتسبين إليها بشكل رسمي، ولكن ليس حقيقياً على ما يبدو.

وبالتالي فإن البرامج التي تقدم في مدارس التربية الفكرية بسوهاج على اعتبار أن تلاميذها من فئة القابلين للتعلم، أي من مستويات إعاقة عقلية بسيطة أو متوسطة على الأكثر، لا يمكن أن تكون ذات فعالية ملموسة إذا كان هؤلاء التلاميذ أو بعضهم من مستويات إعاقة أشد من ذلك. وهذا ما تؤكدته الدراسات التجريبية السابقة (Gerry, 1995؛ Rose, 1993؛ Fine, 1990)، ولعل ذلك يضيف عاملاً آخر أسهم في الكشف عن هذه النتيجة المرتبطة بالفرض الرابع من فروض هذه الدراسة، ألا وهو إمكانية وجود مستويات إعاقة عقلية أشد مما يجب أن يكون لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج، وإذا كان الأمر كذلك، وبغض النظر عن السبب، فلا غرو أن تعجز برامج هذه المدارس في تعديل السلوكيات اللاتكيفية لدى تلاميذها، لأنها وضعت لمستويات إعاقة تختلف عن المستويات المميزة هؤلاء التلاميذ أو لبعضهم على الأقل.

ومع ذلك لا بد من مناقشة الاستثناء الحادث في هذه النتيجة، والذي يوحي بأن هذه البرامج قد أفلحت في تعديل أربعة أنماط سلوكية لاتكيفية من أصل أحد عشر نمطاً فرعياً من قائمة أنماط السلوك اللاتكيفية الشائعة لدى هؤلاء التلاميذ، والتي سبق ذكرها، حيث كانت قيم النسب الفئوية دالة إحصائياً على هذه الأنماط الفرعية الأربعة باختلاف الحلقة الدراسية بينهم، إلا أن ذلك لم يحدد أي من الحلقات الدراسية الثلاثة أكثر فعالية في ذلك، أو بجانب أي منها كانت هذه الدلالة، ولتحقيق ذلك فقد استخدم أسلوب "توكي" Tukey HSD لمعالجة درجات تلاميذ الحلقات الدراسية الثلاثة من مدارس التربية الفكرية بسوهاج، كل على حده، وعلى هذه الأنماط اللاتكيفية الأربعة، بهدف المقارنة بين متوسطاتها، وتحديد وجهة الفروق الدالة فيها.

ولقد تبين من ذلك أن هناك فروق دالة بين متوسطات درجات تلاميذ فترة التهيئة وتلاميذ الحلقة الابتدائية في الأنماط اللاتكيفية الأول، والثالث، والرابع حسب الترتيب سالف الذكر لها، بينما

لا توجد فروقاً دالة بين هذه المتوسطات لدى تلاميذ فترة التهيئة وتلاميذ الإعداد المهني من جهة، وبين تلاميذ الحلقة الابتدائية والإعداد المهني من جهة أخرى، في حين اتضح أيضاً أن هناك فروقاً دالة بين تلاميذ الحلقة الابتدائية وتلاميذ الإعداد المهني على النمط اللاتكيفي الثاني، والذي لم توجد فروق دالة عليه بين متوسطات درجات تلاميذ فترة التهيئة وتلاميذ الحلقة الابتدائية من جهة، وبين تلاميذ فترة التهيئة وتلاميذ الإعداد المهني من جهة أخرى، وكانت الفروق بجانب تلاميذ فترة التهيئة بالمقارنة مع تلاميذ الحلقة الابتدائية، في حين كانت الفروق الدالة بجانب تلاميذ الإعداد المهني بالمقارنة مع تلاميذ الحلقة الابتدائية باستثناء النمط الثالث حيث كانت الفروق الدالة بجانب الحلقة الابتدائية في الحالتين، أى بالمقارنة إلى كل من: فترة التهيئة والإعداد المهني على حد سواء.

وحسب معنى الدرجة على قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكيفي المستخدمة في هذه الدراسة، فإن هذه النتيجة تعنى بشكل عام، أن أمثال هذه الأنماط السلوكية اللاتكيفية تكون أكثر شيوعاً لدى تلاميذ فترة التهيئة ثم تقل نسبياً لدى تلاميذ الحلقة الابتدائية، ثم يتوقف بعضها عن التحسن، في حين ينتكس بعضها الآخر إلى ما كانت عليه في فترة التهيئة، ولعل ذلك يجد تفسيراً جزئياً في نتائج دراسة نهيرا (Nihira, 1976) والمشار إليها في الفرض السابق، وذلك نظراً لأن جميع تلاميذ الإعداد المهني ينتسبون إلى مرحلة المراهقة، وقد يدعم ذلك أن هذه الأنماط اللاتكيفية تحمل في ثناياها الثورة الخارجية والتمرد والعصيان والسلوك ضد الاجتماعي، وهى سلوكيات لاتكيفية تعبر عن الفشل في تحقيق الذات لدى المراهقين بشكل عام، وغير العاديين منهم كالمعاقين عقلياً بشكل خاص.

وقد يضاف إلى ذلك، أنه في حلقة الإعداد المهني بمداس التربية الفكرية، يكون من الطبيعي أن تركز هذه المدارس على إكساب طلابها مهناً مناسبة تعينهم على تحقيق الاستقلال الشخصي والاقتصادى والاجتماعى بشكل مقبول إنسانياً، وعلى ما يبدو أن برامج هذه المدارس تحقق ولو جزئياً في تحقيق هذا الهدف كما يجب أن يكون، ولأسباب شبيهة بتلك الأسباب المذكورة آنفاً لتبرير إخفاق برامج هذه المدارس بشكل عام في تعديل الغالبية العظمى من أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى تلاميذها على اختلاف حلقاتهم الدراسية بها، وإذا صح ذلك فإن تلاميذ حلقة الإعداد المهني بالذات، سيكونون أكثر عرضة لما ذكر سابقاً حول أزمة الهوية، في مرحلة المراهقة بالذات، حيث يكون حتماً على كل مراهق أن يحدد هويته الجنسية بما يتناسب مع دوره الجنسي، وفوق ذلك كله تحديد الهوية المهنية، بما يكفل له استقراراً مهنيًا وموردًا اقتصاديًا ملائمًا (إبراهيم قشقوش، ١٩٨٢)، فضلاً عن تحديد مكانته الاجتماعية وتقدير الذات لديه.

ولذلك فلا غرو أن ينتكس هؤلاء المراهقون من تلاميذ حلقة الإعداد المهني إلى سلوكياتهم اللاتكيفية السابقة، أو يتوقفون عن التحسن في اتجاه السلوك التكيفي تحت وطأة التحديات المصاحبة لفترة المراهقة، ومع العجز الواضح في البرامج التربوية والتأهيلية المتاحة لهم في مدارس التربية الفكرية بسوهاج بدءاً من التشخيص وحتى التأهيل، وبالتالي ضرورة أخذ هذه البرامج فى الاعتبار الأساسى بالتقييم والتقويم المستمر للوقوف على مدى تحقيق كل حلقة دراسية من هذه المدارس للأهداف السلوكية التى وضعت من أجلها، ولعل أهمها تعديل السلوكيات اللاتكيفية الشائعة لدى المعاقين عقلياً من تلاميذها، والتي يبدو من خلال هذه النتيجة أن القائمة المستخدمة فى قياسها لدى هؤلاء التلاميذ صادقة وقادرة على التمييز بينهم فى هذه السلوكيات، بما يمكن الاستفادة منها فى أخذ هذا الاعتبار الأساسى مأخذ الجد والتنفيذ العملى.

### نتيجة الفرض الخامس ومناقشتها:

ينص هذا الفرض على الآتي: "توجد فروق دالة في مستويات أنماط السلوك اللاتكفي الشائعة لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج تبعاً لاختلاف نوع الإقامة (داخلي - خارجي) أثناء الدراسة بينهم". ولاختبار مدى صحة هذا الفرض، تم استخدام أسلوب "ت" لاستخدام القيم الثنائية، وحساب دلالتها الإحصائية بين متوسطات درجات تلاميذ مدارس التربية الفكرية ذوى الإقامة الداخلية، وذوى الإقامة الخارجية أثناء العام الدراسي، ولندرة وجود إناث من هؤلاء التلاميذ يقمن إقامة داخلية أثناء ذلك، فقد تم الاقتصار على الذكور منهم في إجراء هذه المقارنة الإحصائية.

وقد اتضح من ذلك أن هناك ثلاثة أنماط فرعية فقط، لم تكشف نتيجة المقارنة عليها عن وجود فروق دالة بين تلاميذ مدارس التربية الفكرية ذوى الإقامة الداخلية ونظرائهم ذوى الإقامة الخارجية، وهذه الأنماط الثلاثة هي: العنف الذاتى وإيذاء النفس، العادات المستهجنة والغريبة والشاذة، واضطرابات الوجدان ومفهوم الذات، فى حين اتضح أن هناك فروقاً دالة على ثمانية أنماط فرعية، وهى الأنماط المتبقية من قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكفي، فضلاً عن محصلة جميع أنماط هذه القائمة فى الحالتين، والمعبر عنها بالسلوك اللاتكفي الكلى، وذلك بين أفراد هاتين المجموعتين من هؤلاء التلاميذ بمحافظه سوهاج، ومن حيث المبدأ وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن هذه النتيجة تؤكد بشكل عام صحة الفرض الخامس من فروض هذه الدراسة، والذي يتضمن وجود فروق دالة فى مستويات أنماط السلوك اللاتكفي الشائعة لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج، وذلك تبعاً لاختلاف نوع إقامتهم (داخلي - خارجي) أثناء العام الدراسي بتلك المدارس.

ومن حيث المبدأ، وبشكل عام أيضاً، فإن هذه النتيجة تتعارض مع نتائج بعض الدراسات السابقة التى كشفت، إما بشكل صريح أو ضمنى، عن عدم وجود فروق دالة أو جوهرية فى مستوى أنماط السلوك اللاتكفي أو معدل شيوعها لدى المعاقين عقلياً، بما فى ذلك تلاميذ المؤسسات التربوية الخاصة منهم، وذلك تبعاً لاختلاف نوع إقامتهم فى المؤسسة أم خارجها أثناء الدراسة أو التأهيل (نجدى حبشى ورأفت باخوم، ١٩٨٨؛ أمان محمود وصلاح مراد، ١٩٩٨)، ولعل هذا التعارض بين نتيجة هذا الفرض وتلك النتائج السابقة، يوحي بوجود إختلافات جوهرية بين الإقامة الداخلية والإقامة الخارجية فى المجتمع الأصلي لهذه الدراسة، وبشكل لاوجود له بالمثل فى المجتمعات الأصلية التى أجريت فيها تلك الدراسات السابقة، وبالتالي ضرورة التعرف على وجهة هذه الفروق فى هذه الدراسة بالذات.

وهنا يذكر أن جميع الفروق الدالة التى كشفت عنها نتيجة هذا الفرض، تعد فى جانب ذوى الإقامة الداخلية بالمقارنة إلى نظرائهم ذوى الإقامة الخارجية، بل أنه حتى الفروق غير الدالة كانت فى هذا الجانب أيضاً، باستثناء نمط الإنسحاب والإنطواء والعزلة، والذي كان الفرق الدال عليه فى جانب ذوى الإقامة الداخلية، ولعل ذلك راجع إلى إتساع دائرة التفاعل الاجتماعى لدى ذوى الإقامة الداخلية بالمقارنة إلى نظرائهم ذوى الإقامة الخارجية، الذين غالباً ما تقتصر تفاعلاتهم على أفراد الأسرة بعد إنتهاء اليوم الدراسي. وعلى أى حال فإن تطبيق معنى الدرجة على قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكفي، والمستخدمه فى هذه الدراسة، على هذه النتيجة ووجهتها يشير بشكل عام إلى أن شيوع هذه الأنماط اللاتكفية أكثر معدلاً وأعلى مستوى لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج



المقيمين إقامة داخلية في هذه المدارس بالمقارنة إلى نظرائهم المقيمين خارج هذه المدارس أو مع أسرهم وذويهم أثناء العام الدراسي.

وعلى ما يبدو، فإن هذه النتيجة يمكن مناقشتها على أساس ضعف إمكانات الإقامة الداخلية بهذه المدارس، ونقص عدد أو كفاءة القائمين عليها، وسوء معاملتهم بقصد أو بدون قصد لنزلاء هذه الإقامة من تلاميذ تلك المدارس، فضلاً عن كون أسر بعض التلاميذ ذوى الإقامة الداخلية يعانون ظروفاً اجتماعية أو اقتصادية أو جغرافية متدنية أو سيئة، وبالتالي ضعف التعاون بين الأسرة والمدرسة في هذا الشأن، والعكس قد يكون صحيحاً بالنسبة لذوى الإقامة الخارجية بشكل عام، حيث يجمع التلميذ المعاق علقياً هنا بين رعاية الأسرة واهتمامات المدرسة، خاصة وأن الأسرة التي تتركز على الإقامة الخارجية لأبنائهم المعاقين، غالباً ما تكون ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية أفضل نسبياً، ويكون أولياء الأمور أكثر اهتماماً برعاية أبنائهم المعاقين وتأهيلهم من جراء ذلك، وقد أكدت نتائج الدراسات التحليلية والإمبيريقية أهمية هذا العامل في تحديد مدى شيوع السلوك اللاتكفي أو معدل مستواه لدى المعاقين علقياً من تلاميذ مؤسسات التربية الفكرية بالذات، ففي دراسة عبد الرقيب البحري (١٩٨١) توصلت النتائج إلى وجود فروق دالة بين درجات هؤلاء التلاميذ على مقياس السلوك الشاذ تبعاً لنوع الإقامة (داخلي - خارجي)، وطبيعة العلاقات الأسرية، وتبتيات أو نكوص الأنا لمرحلة مبكرة من النمو.

وقد يضاف إلى ذلك سبب آخر أسهم في وجود هذه النتيجة، مؤداه أن إقامة التلميذ المعاق علقياً في القسم الداخلي يجعله يمتك أكثر بغير العاديين من هؤلاء المعاقين، والذين قد يمثلون مستويات مختلفة للإعاقة العقلية، كما تصدر عنهم أنماط لاتكيفية قد تختلف في نوعية ما يصدر عن هذا التلميذ من هذه الأنماط، أو على الأقل تختلف في درجة صدورهما، وبالتالي يصبح القسم الداخلي وسطاً بينياً مكسباً لسلوكيات لاتكيفية جديدة لبعض تلاميذه، أو مدعماً لسلوكيات لاتكيفية قديمة لدى البعض الآخر منهم، والواقع أن هذا الأمر يشار إليه حتى في مجال الإرشاد والعلاج النفسي الجماعي، وذلك إلى الحد الذي يعده البعض أحد عيوب أو جوانب القصور في هذه الطريقة (حامد زهران، ١٩٩٧)، مع العلم بأن هناك فارق كبير بين القائمين على أمر هذا العلاج والإرشاد من جهة، وبين القائمين على أمر القسم الداخلي في مدارس التربية الفكرية بسوهاج من جهة أخرى، وأما إقامة التلميذ المعاق علقياً تبعاً لنظام القسم الخارجي، أي مع أسرته أو ذويه، فإن ذلك يجعله أكثر احتكاكاً بالعاديين الذين تقل لديهم مستويات السلوك اللاتكفي الشائعة لدى المعاقين علقياً، بل لا وجود يذكر لغالبية هذه السلوكيات لديهم، فضلاً عن حرص هؤلاء العاديين على تعديل هذه السلوكيات لدى هذا التلميذ الذي يمثل قريباً أو أماً أو ابناً لهم.

ولذلك فلا غرو أن يسهم هذا السبب مع الأسباب السابقة له في ظهور هذه النتيجة لدى تلاميذ هذه المدارس تبعاً لاختلاف نوع الإقامة (داخلي - خارجي) بينهم، وفي جانب الإقامة الداخلية، بل أن هذه الأسباب تعكسها بعض نتائج الدراسات الأجنبية المشابهة، ومن ذلك تلك الدراسة المبكرة نسبياً، والتي قارنت بين المشكلات اللغوية لدى المعاقين علقياً في مراكز الإقامة الكاملة، ولدى نظرائهم في مراكز التربية الخاصة النهارية، وأسفرت عن زيادة جوهرية في نسبة شيوع هذه المشكلات لدى أفراد المراكز الأولى بالمقارنة إلى أفراد المراكز الثانية (فاروق الروسان، ١٩٩٦).

(١٠٤)، مع العلم بأن مراكز الإقامة الكاملة تشبه إلى حد كبير الإقامة الداخلية، وأن مراكز التربية الخاصة النهارية تشبه إلى حد كبير أيضاً الإقامة الخارجية في مدارس التربية الفكرية بسوهاج.

وبالتالي كانت هذه النتيجة التي كشفت بشكل عام عن زيادة معدل شيوع السلوكيات اللاتكيفية لدى هؤلاء التلاميذ تبعاً لاختلاف نوع الإقامة بينهم، بحيث كان المقيمون إقامة داخلية منهم أقل تكيفاً عن نظرائهم المقيمين إقامة خارجية، إلا أن هذه النتيجة العامة لا يجب معها نسيان الاستثناءات المذكورة آنفاً، والمتمثلة في ظهور تلاميذ الإقامة الداخلية بمظهر تكيفي أفضل من أقرانهم ذوي الإقامة الخارجية، وذلك على أحد الأنماط اللاتكيفية الفرعية، فضلاً عن قدرة الإقامة الداخلية على التساوي الإحصائي في مستويات ثلاثة أنماط لاتكيفية أخرى، مما يعكس قلة من الإيجابيات في صالح هذا النوع من الإقامة، دون أن ينفي ذلك كثرة سلبياتها التي تفوق هذه الإيجابيات بكثير، وذلك طبقاً لنتيجة هذا الفرض الخامس من فروض هذه الدراسة بشكل عام.

ومن ثم فإن هذه النتيجة تؤكد على ضرورة الوعي بهذه السلبيات في مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج، والعمل على إزالتها بما يساهم في تعديل أنماط السلوك اللاتكيفي الأكثر شيوعاً لدى ذوي الإقامة الداخلية بهذه المدارس، وفي الوقت نفسه تطوير الإيجابيات القليلة التي توحى بها الاستثناءات الخارجية عن هذه النتيجة بشكل عام، مع الحرص على ضرورة الجمع بين الرعاية المدرسية والرعاية الأسرية للمعاق عقلياً المنتحق بهذه المدارس، بصرف النظر عن نوع إقامته أثناء الدراسة بها، وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن منطقية هذه النتيجة وإتقانها مع التراث النفسي السابق، وصلاحيته مناقشتها لمسيرة التوقع العام، إنما تؤكد ما سبق إستنتاجه مراراً من نتائج الفروض السابقة، وهو أن هذه النتيجة بهذا الشكل تعد دليلاً إمبريقياً على صلاحية أداة القياس المستخدمة في هذه الدراسة وقدرتها على التمييز بين أفراد المجتمع الأصلي لعينتها، وذلك في قياس أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى هؤلاء الأفراد، مما يشجع على الاستفادة منها في إجراءات التشخيص والتصنيف والتعليم والتأهيل لهؤلاء الأفراد أيضاً، فضلاً عن محاولة تطوير هذه الأداة وتقنيها في جهود بحثية لاحقة.

#### نتيجة الفرض السادس ومناقشتها:

ينص هذا الفرض على الآتي: "توجد فروق دالة في مستويات أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج تبعاً لاختلاف المستوى الرسمي للإعاقة العقلية (هامشية، بسيطة، متوسطة) بينهم". ولاختيار مدى صحة هذا الفرض، تم أولاً استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي، لاستخراج النسب الفاتية، وحساب دلالتها الإحصائية، بين درجات تلاميذ مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج من ذوي مستويات الإعاقة العقلية الهامشية، البسيطة، والمتوسطة، كل على حده، وحسب نسب الذكاء المقدر والمدرجة رسمياً في السجل المدرسي لكل منهم، فضلاً عن المجموعة التصنيفية التي ينتمي إليها في صفه الدراسي (أ، ب، ج)، وذلك على جميع أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً، والمتضمنة في قائمة تقدير تلك الأنماط، والمستخدم في هذه الدراسة.

ولقد اتضح من ذلك أن جميع النسب الفاتية المحسوبة، قد بلغت قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠١، على جميع أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية من عينة هذه الدراسة، وطبقاً لدرجاتهم على هذه الأنماط من قائمة التقدير المستخدمة في هذه

الدراسة، وبما في ذلك المحصلة الإجمالية لهذه الأنماط المعبر عنها بالسلوك اللاتكفي الكلي، باستثناء غط العنف الذاتي وإيذاء النفس، والذي لم تصل قيمة النسبة الفائية عليه إلى الحد الأدنى للقول بوجود دلالة إحصائية في هذه الدراسة، وعلى اعتبار أن هذه النتيجة تعبر عن الفروق بين متوسطات درجات تلاميذ هذه المدارس في ثلاثة مستويات من الإعاقة العقلية، وأن هذه المتوسطات تعبر عن مستويات أنماط السلوك اللاتكفي لديهم، فإن هذه النتيجة تكشف عن وجود فروق دالة بين هذه المستويات لدى هؤلاء التلاميذ تبعاً لاختلاف مستوى الإعاقة العقلية بينهم، عدا الاستثناء الوحيد سالف الذكر.

وبذلك يمكن القول أن هذه النتيجة تحقق بشكل عام صحة الفرض السادس من فروض هذه الدراسة، والذي ينص من حيث المبدأ على وجود فروق دالة بين مستويات أنماط السلوك اللاتكفي الشائعة لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج تبعاً لاختلاف المستوى الرسمي لهذه الإعاقة بين هؤلاء التلاميذ ذوي الإعاقة العقلية الهامشية، البسيطة، والمتوسطة. وهذه النتيجة تتفق من حيث المبدأ العام، مع ما كشفت عند دراسة نهيرا (Nihira, 1976) سألقة الذكر، من أن مظاهر السلوك التكفي تختلف باختلاف مستويات الإعاقة العقلية، وذلك في دراسة ثمانية لدى عينة يمثل أفرادها خمسة مستويات لهذه الإعاقة من سن الرابعة حتى التاسعة والستون (شاكر قنديل، ١٩٩٠: ٢٤٠).

إلا أن هذه النتيجة التي تؤيد صحة هذا الفرض بشكل عام ومبدئي، فإنها لم تبين وجهة هذه الفروق الدالة، بمعنى إلى جانب أي مستوى من هذه المستويات الثلاث للإعاقة العقلية تكون هذه الفروق الدالة، لتحديد ذلك استخدم أسلوب توكي لمعالجة درجات هؤلاء التلاميذ ذوي هذه المستويات العقلية، كل على حده، على قائمة أنماط تقدير السلوك اللاتكفي الشائعة لديهم، عدا غط العنف الذاتي وإيذاء النفس الذي لم تصل الفروق عليه إلى الحد الأدنى للدلالة الإحصائية. ولقد اتضح من ذلك وجود فروق دالة بين متوسطات درجات تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج ذوي مستويات الإعاقة العقلية الهامشية، البسيطة، والمتوسطة، وذلك في جانب المستوى الأكثر حدة بشكل مطرد، على كل من الأنماط السلوكية اللاتكفية الفرعية الآتية: التدمير والإتلاف والتخريب، العناد والتمرد والعصيان، والنمطية واضطرابات النشاط الحركي، فضلاً عن الدرجة الكلية لجميع الأنماط الفرعية على قائمة تقدير هذه الأنماط، المستخدمة في هذه الدراسة، والمعبر عنها بالسلوك اللاتكفي الكلي.

أما عن بقية أنماط السلوك اللاتكفي الفرعية الفارقة، فلم تكن الفروق عليها بالشكل المطرد سالف الذكر، حيث تبين وجود فروق دالة في جانب كل من ذوي الإعاقة المتوسطة وذوي الإعاقة البسيطة بالمقارنة إلى ذوي الإعاقة الهامشية، كل على حده، وذلك على الأنماط اللاتكفية الآتية: الاعتداء والمكايدة والتعذيب، اضطرابات الذوق والحس الاجتماعي، الكذب والسرقة والغش والتزوير، السلبية واضطرابات النضج الشخصي، العادات المستهجنة والغريبة والشاذة، واضطرابات الوجدان ومفهوم الذات، ومع ذلك فلا توجد فروق دالة على أي من هذه الأنماط بين ذوي الإعاقة البسيطة وذوي الإعاقة المتوسطة.

وأخيراً اتضح أيضاً، وجود فروق دالة بين متوسطات درجات ذوي الإعاقة المتوسطة على غط الانسحاب والانطواء والعزلة، وذلك بالمقارنة إلى نظرائهم ذوي الإعاقة الهامشية، وذوي الإعاقة

البيسطة، في جانب مستوى الإعاقة العقلية المتوسطة، وطبقاً لمعنى الدرجة على قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكيفي المستخدمة في هذه الدراسة، فإن ذلك يعني أن مستوى هذا النمط اللاتكيفي أو معدل شيوعه أكثر بشكل جوهري لدى هؤلاء التلاميذ من ذوي الإعاقة المتوسطة، بالمقارنة إلى نظرائهم من ذوي الإعاقة البسيطة وذوي الإعاقة الهامشية على الترتيب، ومع ذلك لا توجد فروق دالة بين ذوي الإعاقة البسيطة وذوي الإعاقة الهامشية من هؤلاء التلاميذ.

وهكذا يبدو من العرض السابق لنتيجة هذا الفرض، أن العلاقة بين أنماط السلوك اللاتكيفي ومستوى الإعاقة العقلية لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج، وإن كانت ليست طردية بشكل كامل، إلا أن غالبية وجهة الفروق الدالة، يمكن معها القول بوجود علاقة طردية قوية وموجبة بين هذين المتغيرين لدى هؤلاء التلاميذ، بل يدعم ذلك أيضاً، أن جميع الفروق الخسوبة على أنماط السلوك اللاتكيفي، في جانب مستوى الإعاقة العقلية الأشد، أو الأكثر حدة بالمقارنة إلى مستوى الإعاقة العقلية الأخف، أو الأقل حدة منها، وذلك بغض النظر عن كون هذه الفروق دالة أم غير دالة.

وبالتالي يمكن القول بشكل عام، وطبقاً لمعنى الدرجة على قائمة التقدير المستخدمة، أن أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً من تلاميذ مدارس التربية الفكرية، تصبح أكثر شيوعاً، ويزداد معدل تكرارها أو حدوثها ويرتفع مستواها بزيادة مستوى الإعاقة العقلية التي ينتسبون إليها، بمعنى أنه كلما أشد الإعاقة العقلية كلما ظهرت هذه المشكلات السلوكية أكثر لدى هؤلاء التلاميذ. وعلى الرغم من واقعية هذه النتيجة ومنطقيتها، فإنها تتعارض مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة التي توصل بعضها إلى وجود علاقة عكسية بين السلوك اللاتكيفي وشدة الإعاقة العقلية (Eyman, et al., 1981؛ Borthwick, et al., 1990؛ Konarski, et al., 1997)، في حين توصل البعض الآخر إلى عدم وجود علاقة دالة بين هذين المتغيرين (عبد الرقيب البحيري، ١٩٨١؛ 1994؛ Rojahn). لكن هذه النتائج السابقة تعني ببساطة أنه كلما زادت الإعاقة العقلية كلما كان الفرد المعاق أكثر قدرة على التكيف والعكس صحيح، وهذا أمر غير منطقي يتنافى مع الشواهد اليومية والتوقع العام، والنظريات العلمية التي تشير إلى أن ذكاء الفرد يعنى القدرة على التكيف، بل تتنافى مع المنحى التكاملي لتعريف الإعاقة العقلية وتشخيصها وتصنيفها، والذي يأخذ في اعتباره التلازم بين القصور في السلوك التكيفي والتدني في نسبة الذكاء كأساس لا بد منه في ذلك، وبالتالي ترجيح العكس تماماً للنتائج السابقة، وتدعيم صحة نتيجة هذا الفرض التي تبدو أكثر منطقية وقبولاً.

ولذا فإن الغالبية العظمى من الدراسات والبحوث السابقة التي أجريت في هذا المجال، تؤيد صحة هذه النتيجة وتتفق معها من حيث أن السلوك اللاتكيفي بشكل عام أكثر شيوعاً وأعلى مستوى لدى المعاقين عقلياً، بما في ذلك تلاميذ مدارس التربية الفكرية، من ذوي مستويات الإعاقة الأشد بالمقارنة إلى نظرائهم ذوي الإعاقة الأخف أو الأقل حدة، ومن ذلك، مثلاً، دراسة هيل وبرونينكس (Salagares & Nettelbeck, 1984)، ودراسة سالاجاراس ونيتلبيك (Hill & Bruninks, 1984)، ودراسة نهيرو (Nihira, 1976) المذكورة أعلاه، ودراسة فاين (Fine, 1990)، التي أوضحت نتائجها أن المسنين ذوي الإعاقة العقلية البسيطة، قد أظهروا مستويات وظيفية تكيفية أفضل من نظرائهم ذوي الإعاقة العقلية الأشد عقب تحزجهم من المؤسسات التأهيلية، والشئ ذاته تؤكد

الدراسة الواسعة التي أجراها ماكجرو (McGraw, 1991)، فضلاً عن دراسات أخرى أكثر حداثة تؤيد هذه النتيجة، ولكن بشكل ضمنى مثل دراسة ديكنز وكازارى (Dykens & Kasari, 1997).

ولعل الأهم من ذلك كله، يكمن في أن الدراسات العربية القليلة التي أجريت حول السلوك اللاتكيفي، تتفق نتائجها بشكل صريح مع نتيجة هذا الفرض من فروض هذه الدراسة، ومنها دراسة جمال الخطيب (١٩٨٨) التي أظهرت نتائجها علاقة موجبة قوية بين مظاهر السلوك اللاتكيفي وبين شدة الإعاقة (بسيطة، متوسطة، شديدة) لدى تلاميذ مدارس التربية الخاصة بمدينة عمان الأردنية، ومنها أيضاً دراسة شاكر قنديل (١٩٩٠) التي أوضحت المعالجات الإحصائية والرسوم البيانية لدرجات أفراد عينتها وجود علاقة جوهرية موجبة بين أبعاد السلوك اللاتكيفي لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بمدنتي طنطا والمنصورة، حيث تبين أن ذوى الإعاقة العقلية المتوسطة أعلى مستوى فى هذه الأبعاد وأكثر تكراراً لها بالمقارنة إلى زملائهم ذوى الإعاقة العقلية البسيطة من هؤلاء التلاميذ، الأمر الذى يؤكد حقيقة القول بأن هناك علاقة طردية بين مستوى الذكاء والقدرة على التكيف السوى، وبالتالي وجود علاقة طردية أيضاً، بين مستوى الإعاقة العقلية والقصور فى هذا التكيف والذى يعكسه السلوك اللاتكيفي، وبالتالي صحة هذه النتيجة ومنطقيتها. والواقع أن ذلك كله يتفق كله مع ما يذكره عبد الستار إبراهيم (١٩٨٨: ٦٤)، من أعراض كLINIكية تظهر لدى المعاقين عقلياً بشكل عام، مع التأكيد على أنه فى الحالات الشديدة من هذه الإعاقة بالذات يتخذ التعبير عن الانفعالات شكلاً طفولياً مع ميل للتقلب الانفعالى الشديد والتبديد المفاجئ للانفعال، وفى عرض حامد زهران (١٩٩٧) لأعراض الضعف العقلى، يؤكد على أن هذه الأعراض لا توجد كلها فى حالة واحدة، كما أنها تنطبق على أقصى درجات الضعف أو الإعاقة العقلية، وتخف حدتها فى الحالات الخفيفة.

وإذا كان الأمر كذلك فإن ما كشفت عنه نتيجة هذا الفرض من فروق جوهرية على أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً بالشكل المذكور أعلاه، لا يستقيم معه كون هؤلاء المعاقين عقلياً من تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج الذين ينتسبون إلى فئة القابلين للتعلم فقط أو حتى يقتصرون على مستويات الإعاقة العقلية المتخذة فى هذه الدراسة، إستناداً إلى نسب الذكاء المحددة لهم فى هذه المدارس، ذلك أن هذه المستويات متقاربة فى خصائصها السلوكية، وهذا يدعم ما أشير إليه فى الفرض الأول من إمكانية وجود تلاميذ ينتسبون إلى مستويات إعاقه عقلية أشد من ذلك فى هذه المدارس لأسباب عديدة متنوعة ومتفاعلة، الأمر الذى يكون له لزاماً على القائمين على أمر هذه المدارس العمل على مراجعة برامجها المرتبطة بتشخيص الإعاقة العقلية وتصنيف مستوياتها، وتقديم الخدمات التربوية والتأهيلية لتلاميذها كل بما يتناسب مع مستوى الإعاقة الذى ينتمى إليه. وبالتالي ضرورة الأخذ فى الاعتبار الأساسى الاتجاه التكاملى الحديث المشار إليه مراراً فى جميع هذه الإجراءات، والذى يقرن بين الانخفاض فى مستوى الأداء نوظيفى للذكاء ودرجة العجز فى السلوك التكيفى للفرد المعاق، وكما هو واضح من نتيجة ها الفرض وواقعيتها وإنسجامها مع السواد الأعظم من نتائج البحوث والآراء العلمية السابقة فى هذا المجال، فإنها بذلك تدعم هذا الاتجاه التكاملى، فضلاً عن توفرها لأداة قياس، تؤكد هنا النتيجة نفسها صدق هذه الأداة وتمييزها لدرجة العجز فى السلوك التكيفى، بما يسهم عملياً فى إمكانية تحقيق هذا الاتجاه الذى يمثل التيار الحديث فى ميدان التربية الخاصة عموماً، والتربية الفكرية خصوصاً.

### نتيجة الفرض السابع ومناقشتها:

وينص هذا الفرض على الآتي: "توجد فروق دالة في مستويات أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج تبعاً لوجود إعاقة أخرى مصاحبة للإعاقة العقلية بينهم". ولاختبار صحة هذا الفرض، تم استخدام أسلوب "T.test"، لاستخراج القيم التائية، وحساب دلالة الفروق بين متوسطات درجات تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج ذوي الإعاقة العقلية فحسب، أو ما أطلق عليه ذوي الإعاقة الواحدة (ن=٢٨٢)، وذوي الإعاقة الحسية أو الحركية أو اللغوية المصاحبة لإعاقتهم العقلية، أو ما أطلق عليه ذوي الإعاقة المزدوجة (ن=١٥١) من أفراد عينة هذه الدراسة، وذلك على جميع أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً من قائمة تقدير هذه الأنماط، والمستخدم في هذه الدراسة.

ولقد تبين من ذلك عدم وجود فروق دالة بين متوسطات درجات ذوي الإعاقة العقلية فقط أو الإعاقة الواحدة، وبين متوسطات درجات ذوي الإعاقات الأخرى المصاحبة لإعاقتهم العقلية أو الإعاقة المزدوجة من تلاميذ مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج، وذلك على أربعة أنماط لاتكيفية فرعية، هي: اضطرابات الذوق والحس الاجتماعي، الانسحاب والانطواء والعزلة، العنف الذاتي وإيذاء النفس، والسلبية واضطرابات النضج الشخصي، في حين تبين وجود فروق دالة بين متوسطات درجات أفراد هاتين المجموعتين من هؤلاء التلاميذ في السلوك اللاتكيفي الكلي، فضلاً عن سبعة أنماط فرعية من هذا السلوك، هي: التدمير والإتلاف والتخريب، الاعتماد والمكايده والتعذيب، الكذب والسرقه والغش والتزوير، العناد والتمرد والعصيان، النمطية واضطرابات النشاط الحركي، العادات المستهجنة والغريبة والشاذة، واضطرابات الوجدان ومفهوم الذات.

وهذا يعني أن هناك فروقاً دالة على غالبية أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى المعاقين عقلياً، فضلاً عن محصلة جميع هذه الأنماط، والمثلة للسلوك اللاتكيفي الكلي، طبقاً لنتائج قائمة التقدير المستخدمة في هذه الدراسة، وذلك بين متوسطات درجات تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج من ذوي الإعاقة العقلية فحسب، وبين تلك المتوسطات لدى زملائهم من ذوي الإعاقات الأخرى المصاحبة لإعاقتهم العقلية، وحيث أن هذه المتوسطات تعكس مستويات تلك الأنماط اللاتكيفية المقابلة لها، فإن هذه النتيجة تحقق صحة الفرض السابع والأخير بشكل عام، ومن حيث المبدأ، لكونه يتضمن افتراض وجود فروق دالة في مستويات أنماط السلوك اللاتكيفي الشائعة لدى هؤلاء التلاميذ تبعاً لوجود إعاقات أخرى مصاحبة للإعاقة العقلية بينهم.

ومع ذلك فإن هذه النتيجة لا تحدد وجهة هذه الفروق الدالة، مما يتطلب النظر مرة أخرى فيها، ومقارنة القيم المطلقة للمتوسطات الحسابية بين مجموعتي العينة على هذه الأنماط، حيث اتضح من ذلك أن هذه الفروق الدالة في جانب ذوي الإعاقة المزدوجة بالمقارنة إلى ذوي الإعاقة الواحدة، بالنسبة للسلوك اللاتكيفي الكلي، كما أن بقية أنماط هذا السلوك الفرعية في جانب ذوي الإعاقة المزدوجة أيضاً بالمقارنة إلى نظرائهم ذوي الإعاقة الواحدة، وذلك باستثناء نمط فرعي واحد منها، وهو: نمط الكذب والسرقه والغش والتزوير، والذي كان الفرق الدال عليه في جانب ذوي الإعاقة الواحدة بالمقارنة إلى ذوي الإعاقة المزدوجة، وطبقاً لمعنى الدرجة على قائمة تقدير الأنماط السلوكية اللاتكيفية المستخدمة في هذه الدراسة، فإن ذلك يعني أن مستويات هذه الأنماط أعلى، وأن مظاهرها

أكثر شيوعاً بشكل عام لدى ذوى الإعاقة المزدوجة، وذلك بالمقارنة إلى زملائهم ذوى الإعاقة الواحدة.

وفضلاً عن ذلك، تبين أيضاً أنه حتى في حالة عدم وجود فروق دالة، فإن وجهة هذه الفروق بمعنى الفروق بين القيم المطلقة للمتوسطات الحسابية، كانت في جانب ذوى الإعاقة المزدوجة بالمقارنة إلى نظرائهم ذوى الإعاقة الواحدة، وذلك على ثلاثة أنماط لاتكيفية منها، وشذوذ نمط واحد عن هذه القاعدة، وهذا يدعم الاستنتاج السابق، بحيث يمكن القول، وطبقاً لهذه النتيجة، أن أنماط السلوك اللاتكيفية الشائعة لدى المعاقين عقلياً تصبح أكثر شيوعاً وأعلى مستوى لدى الذين يعانون إعاقات أخرى بالإضافة إلى إعاقاتهم العقلية، بينما تكون هذه الأنماط أقل شيوعاً وأدنى مستوى لدى الذين يعانون إعاقاة عقلية فحسب، من تلاميذ مدارس التربية الفكرية بمحافظة سوهاج.

والواقع أن هذا الاستنتاج المشتق من هذه النتيجة، يمكن مناقشته على أساس أن ذوى الإعاقات الأخرى المصاحبة للإعاقة العقلية من هؤلاء التلاميذ هم أقرب من زملائهم الآخرين إلى التصنيف ضمن مستوى الإعاقة العقلية الشديدة أو العميقة، ويؤكد ذلك ما يذكره عبد الستار إبراهيم (١٩٨٨: ٦٤) من خصائص كLINIكة للمعاقين عقلياً، والتي تضمنت أنه في الحالات الشديدة من الإعاقة العقلية تظهر اضطرابات جسمية مثل الشلل وجحوظ العين، وهذا يعنى وجود إعاقات حركية وحسية في مثل هذه الحالات، ويؤكد ذلك أيضاً فاروق الروسان (١٩٩٦: ٨٤-٨٥) في تصنيفه للإعاقة العقلية حسب نسبة الذكاء، وذلك إلى ثلاث فئات وهى: الإعاقة العقلية البسيطة (نسبة الذكاء من ٧٠-٥٥)، الإعاقة العقلية المتوسطة (نسبة الذكاء من ٥٥-٤٠)، والإعاقة العقلية الشديدة (نسبة الذكاء من ٤٠ فما دون)، بحيث تتميز الفئة الأخيرة بخصائص جسمية وحركية مضطربة مقارنة مع الأفراد العاديين الذين يماثلونهم فى العمر الزمني، كما تتميز هذه الفئة أيضاً باضطرابات فى مظاهر النمو اللغوى.

وهذا ما تؤكدته نتائج الدراسات السابقة، ومن ذلك إحدى الدراسات الباكرة التى أوضحت نتائجها أن الأطفال ذوى الإعاقة العقلية البسيطة يتأخرون فى تعلم الكلام والنطق لكنهم نادراً ما يعانون من البكم الجزئى أو الكلى، بينما نادراً ما تخلو لغة ذوى الإعاقة العقلية المتوسطة والبسيطة من اضطرابات لغوية بسيطة أو متوسطة أيضاً، فى حين يشيع البكم بين الأطفال ذوى الإعاقة العقلية الشديدة، بل يكون المستوى اللغوى لدى أفراد هذه الفئة بدائياً، كما يصدرن ألفاظاً غير مفهومه، وأن كلامهم أو ما ينطقون به يقتصر إلى الضوابط والوضوح والمعنى بشكل جذرى (Hallahan & Kauffman, 1981).

وعلى أى حال، فإن هذه الآراء العلمية والنتائج الإمبريقية تؤكد ما سبق الذهاب إليه من أن نتيجة هذا الفرض يمكن مناقشتها على أساس أن ذوى الإعاقات الأخرى الحسية أو الحركية أو اللغوية المصاحبة لإعاقاتهم العقلية من تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج، قد ينتسبون إلى مستوى إعاقاة عقلية أشد مما ينتسب إليه زملائهم الذين لا يعانون من هذه الإعاقات الأخرى المصاحبة، وبالتالي فلا غرو أن تكون أنماط السلوك اللاتكيفية أكثر شيوعاً وأعلى مستوى لدى أفراد المجموعة الأولى بالمقارنة إلى أفراد المجموعة الثانية من هؤلاء التلاميذ، وهذا ينسجم مع نتيجة الفرض السابق من فروض هذه الدراسة، والتي أظهرت أن ذوى الإعاقة العقلية الأشد لديهم مستويات أعلى من هذه السلوكيات



اللاتكيفية، والتي أيدتها بشكل عام الأغلبية العظمى لنتائج الدراسات السابقة حول هذا الموضوع، ولدى عينات مختلفة وفي بيئات ثقافية شتى.

وفي الوقت نفسه، فإن هذا المنحى في مناقشة نتيجة هذا الفرض قد يجد تدعيماً له، حتى في الاستثناء الوحيد الذى وجد في وجهة الفروق الدالة على أنماط السلوك اللاتكيفي بين أفراد مجموعتي العينة في هذه الحالة، والمتمثل في غمط الكذب والسرقة والغش والتزوير، والذي كان الفرق الدال عليه بجانب ذوى الإعاقة الواحدة أو الإعاقة العقلية فحسب، بمعنى أنهم كانوا أكثر كذباً وسرقة وغشاً وتزويراً بالنسبة إلى نظرائهم ذوى الإعاقة الأخرى المصاحبة لإعاقتهم العقلية، وهذا أمر طبيعي إذا ما أخذ في الاعتبار أن الأعلى في نسبة الذكاء أقدر على ممارسة هذا السلوك اللاتكيفي من نظيره الأقل في هذه النسبة، مع تساوى الظروف والمتغيرات الأخرى، وبالتالي يكون هذا السلوك أقل شيوعاً لدى ذوى المستوى الأشد في الإعاقة العقلية بالنسبة إلى نظرائهم ذوى المستوى الأقل في هذه الإعاقة، الأمر الذى يشير إلى أن ذوى الإعاقات المصاحبة أشد إعاقة عقلية من نظرائهم ذوى الإعاقة الواحدة بشكل خاص، فضلاً عما سبق الإشارة إليه عن اعتقاد بأن أفراد المجموعة الأولى ينتسبون إلى مستوى إعاقة عقلية أكثر شدة من تلك المستويات التى يمكن أن يتضمنها التصنيف الرسمى لتلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج، وهو ما سبق التنويه إليه عند مناقشة نتائج بعض الفروض السابقة لهذه الدراسة.

وبشكل عام، فإن هذه النتيجة، والتى مست العلاقة بين أكثر من جانب من جوانب الشخصية لدى المعاقين عقلياً من تلاميذ مدارس التربية الفكرية بسوهاج، إنما تؤكد الحقيقة القائلة بأن شخصية الإنسان عبارة عن كل متكامل، يضم العديد من الجوانب الجسمية والعقلية والانفعالية والاجتماعية، إلا أن الفهم الحقيقى لهذا الكل يستحيل بلوغه إلا بفهم جميع هذه الجوانب فى علاقتها مع بعضها البعض، لأنها تعمل معاً فى انسجام وتوافق، فالنمو العقلى والانفعالى مثلاً يتأثران إلى حد بعيد بالنمو الجسمى، كما أن أى نقص فى النواحي العقلية والجسمية قد يؤدي إما إلى الشعور بالنقص أو الخجل والعزلة، وإما إلى العدوان والعناد والتمرد أو حتى التعويض المبالغ فيه الذى كثيراً ما قد يؤدي إلى الشقاء أكثر من السعادة، وإلى التعبير عن الاضطراب أكثر من التوافق.

وبشكل خاص فإن هذه النتيجة أيضاً تؤكد ما سبق الإشارة إليه، بشكل أو بآخر، من أن مدارس التربية الفكرية بسوهاج تعاني خللاً واضحاً فى تطبيق شروط القبول بها، وبالتالي عدم ملاءمة برامجها لتلاميذها، حيث وضعت هذه البرامج لفئة القابلين للتعلم، بينما تكشف نتيجة هذا الفرض، والفروض السابقة، خاصة الأول والسادس منها، عن أن نسبة لا بأس بها من هؤلاء التلاميذ قد يمثلون حالات إعاقة أشد من ذلك، بالإضافة إلى عدم استقرارهم النفسى، ووجود إعاقات أخرى فضلاً عن الإعاقة العقلية لديهم، وهذه كلها حالات لا يجب قبولها فى هذه المدارس وفقاً للشروط المحددة رسمياً لذلك، مما يعنى تقصير هذه المدارس فى تأديتها للرسالة التربوية المنوطة بها.

وأخيراً فإن هذه النتيجة تؤكد على الانسجام الواضح بين نتائج جميع فروض هذه الدراسة، الأمر الذى يعد دليلاً إمبريقياً قوياً على ما تتصف به قائمة تقدير أنماط السلوك اللاتكيفي المستخدمة فى هذه الدراسة، من اتساق بين مكوناتها واستقرارها فى نتائجها، فضلاً عن صدقها وقدرتها على التمييز، لمنطوية نتائجها وإمكانية مناقشتها بشكل مقبول، وتناغم هذه النتائج مع غالبية النتائج السابقة التى توصل إليها الباحثون فى هذا المجال، الأمر الذى يمكن معه العمل على الاستفادة من هذه

الأداة، بل محاولة تطويرها، واستخراج معايير لها، حتى يمكن تطبيق المنحى التكاملى فى تشخيص الإعاقة العقلية، وتصنيف مستوياتها، ووضع البرامج التربوية والعلاجية والتأهيلية لأصحابها، بل تقويم هذه البرامج بصفة مستمرة، وعند ذلك يمكن القول بأن مدارس التربية الفكرية تقدم خدماتها بشكل علمى وأخلاقى مدروس، وليست مجرد أماكن لإيواء نزلاتها من التلاميذ المعاقين عقلياً.

### المراجع

- ١- إبراهيم قشقوش. "أثر التدريب أثناء الخدمة على اتجاهات معلمى ومعلمات مدارس التربية الخاصة فى دولة قطر نحو المتخلفين عقلياً". مجلة علم النفس (تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب). السنة الخامسة. العدد السابع عشر، يناير/ فبراير/ مارس ١٩٩١. ص ص ٢٠-٣٣.
- ٢- سيكولوجية المراهقة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٢.
- ٣- أمال صادق، وفؤاد أبو حطب. نمو الإنسان من مرحلة الجنين إلى مرحلة المسنين. ط٢. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠.
- ٤- أمان محمود، وصلاح مراد. "الحالة المزاجية والخصائص السلوكية ومركزية الذات لدى المتخلفين عقلياً- الكويت". الإرشاد النفسى والتنمية البشرية- المؤتمر الدولى الخامس لمركز الارشاد النفسى- جامعة عين شمس، ١-٣ ديسمبر ١٩٩٨. ص ص ٧٨٩-٨١٢.
- ٥- جمال الخطيب. "المظاهر السلوكية غير التكيفية الشائعة لدى الأطفال المتخلفين عقلياً المتخلفين بمدارس التربية الخاصة: دراسة مسحية". مجلة دراسات (تصدر عن عمادة البحث العلمى بالجامعة الأردنية). المجلد الخامس عشر. العدد الثامن، ذو الحجة ١٤٠٨هـ/ آب ١٩٨٨م. ص ص ١٦٣-١٨٦.
- ٦- "مستوى معرفة معلمى الأطفال المتخلفين عقلياً بأساليب تعديل السلوك". مجلة دراسات، (تصدر عن عمادة البحث العلمى بالجامعة الأردنية). المجلد العشرون (أ). العدد الأول، رجب ١٤١٣هـ/ كانون الثانى ١٩٩٣م. ص ص ٣٣٨-٣٥٥.
- ٧- الصحة النفسية والعلاج النفسى. ط٣. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٧.
- ٨- خلف أحمد مبارك. "التوافق المهني وعلاقته بسمه القلق والاحترق النفسى لدى معلمى ومعلمات مدارس التربية الخاصة: دراسة ميدانية". المجلة التربوية (تصدر عن كلية التربية بسوهاج)، العدد الرابع عشر، يناير ١٩٩٩. ص ص ٣٤١-٣٨٧.
- ٩- ذوقان عبيدات، عبد الرحمن عدس، وكايد عبد الحق. البحث العلمى (مفهومه/ أدواته/ أساليبه). طبعة مزيدة مصححة ومنقحة. عمان الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع. ١٩٩٦.
- ١٠- رجاء محمود أبو علام. علم النفس التربوى. ط٤. الكويت: دار القلم، ١٩٨٦.
- ١١- رمضان محمد القذافى. رعاية المتخلفين عقلياً. الاسكندرية: المكتب الجامعى الحديث، ١٩٩٦.
- ١٢- زيدان أحمد السرطاوى. "اتجاهات المدرسين والطلاب نحو دمج الأطفال المعوقين فى الصفوف العادية". مجلة التربية المعاصرة (تصدر عن رابطة التربية الحديثة بالقاهرة). العدد الثامن والثلاثون. السنة الثانية عشر، سبتمبر ١٩٩٥. ص ص ١٨٣-٢١٥.
- ١٣- سهير الصباح. "الانسحاب الاجتماعى لدى الأطفال المعوقين". رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية العلوم التربوية. الجامعة الأردنية، ١٩٩٣.
- ١٤- سيد محمد خير الله، عزيز حنا داود، وفؤاد عبد اللطيف أو حطب. علم النفس التعليمى. القاهرة: وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع الجامعات المصرية، برنامج تأهيل معلمى المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعى، ١٩٩٦-١٩٩٧.

- ١٥- شاكر عطية قنديل. "دراسة لأبعاد السلوك غير التكيفي لدى الأطفال المتخلفين عقلياً". مجلة كلية التربية بالمنصورة. العدد الرابع عشر. الجزء الثالث، سبتمبر ١٩٩٠. ص ص ٢٢٣-٢٦٤.
- ١٦- شوقية إبراهيم السمدونى. "الضغوط النفسية لدى معلمى ومعلمات التربية الخاصة وعلاقتها بتقدير الذات". رسالة ماجستير، (غير منشورة). كلية التربية ببها. جامعة الزقازيق، ١٩٩٣.
- ١٧- عبد الرقيب أحمد البحرى. "دراسة تحليلية لبعض أنماط السلوك اللاسوى عند المتخلفين عقلياً". رسالة دكتوة (غير منشورة). كلية التربية. جامعة أسيوط، ١٩٨١.
- ١٨- عبد الستار إبراهيم. علم النفس الاكلينيكي (مناهج التشخيص والعلاج النفسى). الرياض: دار المريخ للنشر، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ١٩- عبد العزيز السيد الشخص. "دراسة لاتجاهات بعض العاملين فى مجال التعليم نحو المعوقين". مجلة دراسات تربوية (تصدر عن رابطة التربية الحديثة بالقاهرة). المجلد الأول. الجزء الرابع، سبتمبر ١٩٨٦. ص ص ٦٣-١٠٧.
- ٢٠- مقياس السلوك التكيفي للأطفال، المعايير المصرية والسعودية، دليل المقياس. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩١.
- ٢١- عبد الغفار الدماطى، ومحروس الشناوى. "أنماط الاتجاهات نحو المعوقين لدى طلاب جامعة الملك سعود وبعض المعلمين: دراسة ميدانية مقارنة". مجلة مركز البحوث التربوية، (تصدر عن كلية التربية، جامعة الملك سعود بالرياض)، ١٩٨٩. ص ص ١٣-٤٠.
- ٢٢- عبد المطلب أمين القريظى. سيكولوجية ذوى الاحتياجات الخاصة وتربيتهم. القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٦.
- ٢٣- عزيز حنا داؤد، أنور حسين عبد الرحمن، ومصطفى محمد كامل. مناهج البحث فى العلوم السلوكية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩١.
- ٢٤- عفاف عبد النعم. "المشكلات السلوكية وبعض نواحي الشخصية لدى الأطفال المتخلفين عقلياً بمدارس التأهيل الفكرى: دراسة مقارنة". المؤتمر السنوى الرابع للطفل المصرى. مركز الطفولة. جامعة عين شمس، ١٩٩١.
- ٢٥- فؤاد البهى السيد. علم النفس الإحصائى ومقياس العقل البشرى. ط٢. القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٧٩.
- ٢٦- فاروق الروسان. سيكولوجية الأطفال غير العاديين (مقدمة فى التربية الخاصة). ط٢. عمان الأردن: دار الفكر العربى للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦.
- ٢٧- فتحى السيد عبد الرحيم. سيكولوجية الأطفال غير العاديين. الكويت: دار القلم، ١٩٨٧.
- ٢٨- محمد صديق محمد حسن. "المعاقون والاندماج فى المجتمع: المشاكل النفسية والاجتماعية للمعاقين". مجلة التربية (تصدر عن الأمانة العامة للجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم). العدد (١١٣). السنة (٢٤)، يونيو ١٩٩٥. ص ص ٥٤-٦٤.
- ٢٩- محمود عبد الحليم منسى. القياس والإحصاء النفسى والتربوى. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٤.
- ٣٠- منى الحديدى. "حاجة معلمى التربية الخاصة فى المملكة الأردنية الهاشمية إلى برامج التدريب أثناء الخدمة: دراسة استطلاعية". مجلة دراسات (تصدر عن عمادة البحث العلمى بالجامعة الأردنية). المجلد السابع عشر (أ). العدد الرابع، ربيع الأول ١٤١١هـ/ تشرين الأول ١٩٩٠م. ص ص ١٤٥-١٧٢.
- ٣١- نجدى ونيس حبشى. "دراسة لتقنين مقياس فاينلاندا للنضج الاجتماعى على عينة مصرية". رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية التربية. جامعة المنيا، ١٩٨٢.
- ٣٢- "دراسة للسلوك التكيفى وغير التكيفى لدى المتخلفين عقلياً". رسالة دكتوة (غير منشورة). كلية التربية. جامعة المنيا، ١٩٨٦.

- ٣٣- نجدى ونيس حبشى، ورأفت عطية باخوم. "المهارات الاجتماعية لدى المتخلفين عقلياً: دراسة ثنائية". مجلة البحث فى التربية وعلم النفس (تصدر عن كلية التربية بجامعة المنيا). العدد الأول. المجلد الثانى، يوليو ١٩٨٨. ص ص ٢٥٥-٢٩٩.
- ٣٤- نوال معتوق. "مفهوم الذات لدى الأطفال المتخلفين والعاديين". رسالة ماجستير (غير منشورة). البحرين. جامعة الخليج العربى، ١٩٩٢.
- ٣٥- هانم باركندى. "مستوى ضغط المعلم وعلاقته بالطمأنينة النفسية وبعض المتغيرات الديموجرافية". المجلة المصرية للدراسات النفسية. العدد السادس، ١٩٩٣. ص ص ٢٨-٤٢.
- ٣٦- وزارة التربية والتعليم. قرار وزارى رقم ١٠٣٧، بتاريخ ١/٢٨/١٩٩٠ بشأن اللائحة التنظيمية لمدارس وفصول التربية الخاصة. القاهرة. وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٠.
- ٣٨- وليم الخولى. الموسوعة المختصرة فى علم النفس والطب العقلى. القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٧٦.
- ٣٨- يوسف القريونى، وجمال جزار. دليل الصورة المعربة من مقياس بيركس لتقدير السلوك. الرياض: مطبعة مكتب التربية لدول الخليج العربى، ١٩٨٧.
- 39- Aman, Michael G. "Review and Evaluation of Instruments for Assessing Emotional and Behavioral Disorders. "Australia and New Zealand Journal of Developmental Disabilities, Vol. 17, No. 2, 1991, pp. 127-145.
- 40- Ando, H. & Yoshimura, I. "Effects of Age on Communication Skill Levels and Prevalence of Maladaptive Behavior in Autistic and Mentally Retarded Children". Journal of Autism and Developmental Disabilities., Vol. 9, 1979, pp. 83-93.
- 41- Bersani, A. & Heifetz, J. "Perceived Stress and Satisfaction of Direct Car Staff Members in Community Residence for Mentally Retarded Adults". American Journal of Mental Deficiency., Vol. 90, No. 3, 1985, pp. 289-295.
- 42- Biehler, R. & Hudson, L. Developmental Psychology. (3Ed.). Boston: Houghton Mifflin Co., 1986.
- 43- Bihm, Elson M. "Staff Perceptions of Reinforcer Responsiveness and Aberrant Behaviors in People with Mental Retardation" Journal of Autism and Developmental Disorders. Vol 22, No. 1, Mar. 1992, pp. 83-93.
- 44- Borthwick, D.; Sharon, A. & Eyman, R. K. "Who Are The Dually Diagnosed". American Journal on Mental Retardation., Vol. 94, No. 6, May 1990, pp. 586-595.
- 45- Borthwick, D.; Sharon, A.; Lane, K. I. & Widman, K. F. "Measuring Problem Behaviors in Children with Mental Retardation: Dimensions and Predictors". Research in Developmental Disabilities., Vol. 18, No. 6, Nov-Dec. 1997, pp. 415-433.
- 46- Bown, I. & Gerry, M. "Changes in Adaptive and Maladaptive Behavior of Clients in Community-Based Residential Facilities". Australia and New Zealand Journal of Developmental Disabilities., Vol. 20, No. 4, 1995, pp. 299-312.
- 47- Childs, R. E. "Perceptions of Mainstreaming by Regular Classroom Teachers who Teach Mainstreamed Educable Mentally Retarded Students in Public Schools". Education and Training of The Mentally Retarded. Vol. 16, No. 3, 1981, pp. 220-237.

- 48- Cline, R. "Principals' Attitudes and Knowledge about Handicapped Children". *Exceptional Children*, Vol. 48, 1981, pp. 172-174.
- 49- Cullinan, M.; Epstein, J. & Rosemier, M. "Behavior Problems of Mentally Retarded and Nonretarded of Adolescent Pupils". *School Psychology Review*., Vol. 13, No. 3, 1984, pp. 381-384.
- 50- Davis, W. E. "Public School Principals' Attitudes Toward Mainstreaming Retarded Pupils". *Education and Training of the Mentally Retarded.*, Vol. 15, No. 3, 1980, pp. 174-178.
- 51- Duker, P. C.; Druenen, C. V.; Jol, K. & Oud, H."Determinants of Maladaptive Behavior of Institutionalized Mentally Retarded Individuals". *American Journal of Mental Deficiency.*, Vol. 91, 1986, pp. 51-56.
- 52- Dykens, E. M. & Kasari, C. "Maladaptive Behavior in Children with Prader-will Syndrome, Down Syndrome and Non Specific Mental Retardation". *American Journal on Mental Retardation.*, Vol. 2, No. 3, 1997, pp. 228-237.
- 53- Erickson, E. *Identity Youth and Crisis*. New York: Norton, 1968.
- 54- Evaes, R. & Hooper, J. "A Factor Analysis of Psychotic Behavior". *The Journal of Special Education.*, Vol. 21, No. 4, 1988, pp. 122-130.
- 55- Eyman, R. K.; Borthwich, S. A. & Miller, C. "Trends in Maladaptive Behavior of Mentally Retarded Perssons Placed in Commuity and Institutional Settings". *American Journal of Mental Deficiency.*, Vol. 85, 1981, pp. 473-477.
- 56- Fimian, M. H., Pierson, D. & McHardy, R. "Occupational Stress Report by Teachers of Learning Disabled and Nonlearning Disabled Handicapped Students". *Journal of Learning Disabilities*, Vol. 19, No. 3, 1986, pp. 154-158.
- 57- Fine, Mark A. "Changes in Adaptive Behavior of Older Adults with Mental Retardation Following Deinstitutionalization". *American Journal on Mental Retardation.*, Vol. 94, No. 6, May 1990, pp. 661-668.
- 58- Foxx, R. *Increasing Problem Behaviors of Severly Retarded and Autistic Persons*. Champaign, Illinois: Research Press: 1982.
- 59- Freund, L. & Reiss, A. "Rating Problem Behaviors in Outpatients with Mental Retardation: Use of The Oberrant Behavior Checklist". *Research in Developmental Disabilities.*, Vol. 12, 1991, pp. 435-451.
- 60- Gathe, A. & Gazoli, M. "Behavior Problems in Retarded Children with Special Referance to Down's Syndrome". *British Journal of Psychiatry.*, Vol. 149, 1986, pp. 156-161.
- 61- Grossman, H. J., *Manual an Terminology and Classification in Mental Retardation (1973 Revision)*. Washington, D. C.: American Association on Mental Deficiency, 1977.
- 62- Hallahan, D. P. & Kauffman, J. M. *Exceptional Children: Introduction to Special Education*. (2nd. Ed.). Englewood Clifts. New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1981.
- 63- Hile, M. G. & Desrochers, M. N. "Decision Support System Development for The Treatment of Maladaptive Behaviors", Paper Presented at

- The Annual Meeting of The American Psychological Association  
(99 th San Francisco, CA, August 16-20, 1991).
- 64- Hill, B. K. & Bruininks, R. H. "Maladaptive Behavior of Mentally Retarded Individuals in Residential Facilities". *American Journal of Mental Deficiency*, Vol. 88, 1984, pp. 380-388.
  - 65- Johnson, C. J. "Analysis of the Self-Concepts of Handicapped Students, Ages 10-13, Compared to Non-Handicapped Students". *Exceptional Children*, Vol. 50, No. 10, 1995, pp. 427-436.
  - 66- Kanarski, E. A.; Sulton, K. & Huffman, A. "Personal Characteristic Associated with Episodes of Injury in A Residential Facility". *American Journal on Mental Retardation*, Vol. 102, No. 1, Jul. 1997, pp. 37-44.
  - 67- Kyriacou, C. & Sutcliffe, J. "Teachers' Stress: Prevalence, Sources and Symptoms". *British Journal of Educational Psychology*, Vol. 48, 1978, pp. 150-167.
  - 69- MacDonald, L. & Barton, L. E., "Measuring Severity of Behavior: A Revision of Part II of The Adaptive Behavior Scale". *American Journal of Mental Deficiency*, Vol. 90, 1986, pp. 418-424.
  - 69- MacMillan, D. L., *Mental Retardation in School and Society*. (2nd ed.), New York: Little, Brown and Company, 1982.
  - 70- Maisto, C. R.; Baumeister, A. A. & Maisto, A. A. "An Analysis of Variables Related to Self- Injurious Behavior Among Institutionalized Retarded Persons". *Journal of Mental Deficiency Research*, Vol. 22, 1978, pp. 27-35.
  - 71- Matson, J.; Epstein, M. & Cullinan, D. "A Factor Analytic Study of Quay-Perterson Scale with Mentally Retarded", *Education and Training of Mentally Retarded*. April, 1984, pp. 150-154.
  - 72- McGrew, Kevin S. "Factor Structure of Maladaptive Behavior Across The Life Span of Persons with Mental Retardation". *Research in Developmental Disabilities*, Vol. 12, No. 2, 1991, pp. 181-199.
  - 73- \_\_\_\_\_ "Relationship between Measures of Adaptive Functioning and Community Adjustment for Adults with Mental Retardation". *Exceptional Children*, Vol. 58, No. 6, May 1992, pp. 517-529.
  - 74- Meagher, L. K. "Variables Associated with Stress and Burnout of Regular and Special Education Teachers". *Dissertation Abstracts International (A)*, Vol. 44, No. 41., 1983, p. 1050.
  - 75- Meyers, C. E.; Nihira, K. & Zellin, A., "The Measurement of Adaptive Behavior". in N. R. Ellis (Ed.), *Handbook of Mental Deficiency*, Hillsdale, New Jersey: Lawrence Earlbaum Association, 1979.
  - 76- Moss, S. C. & Hogg, J. "Factorial and Hierarchical Cluster Analysis of The Adaptive Behavior Scales (Part I & II) in A Population of Older People (50 Years) With Severe Intellectual Impairment (Mental Handicap)". *Australia and New Zealand Journal of Developmental Disabilities*, Vol. 16, No. 4, 1990, pp. 381-392.
  - 77- Nihira, K.; Foster, R.; Shellhaas, M. & Leland, H. *AAMD Adaptive Behavior Scale*. Washington, D. C.: American Association on Mental Deficiency, 1974.

- 78- Reiss, Steven. "Prevalence of Dual Diagnosis in Community - Based Day Programs". The Chicago Metropolitan Area and Introduction. *American Journal on Mental Retardation.*, Vol. 94, No. 6, May 1990, pp. 577-585.
- 79- \_\_\_\_\_. "Assessment of A Man with A Dual Diagnosis"., *Mental Retardation.*, Vol.30, No. 1, Feb. 1992, pp. 1-6.
- 80- Rojahn, Johannes. "A Comparison of Assment Methods for Depression in Mental Reterdation". *Journal of Autism and Developmental Disorders.*, Vol. 24, No. 3, Jun. 1994, pp. 305-313.
- 81- Rose, Karen C. "Following The Course of Change: A Study of Adaptive and Maladaptive Behaviors in Young Adults Living in The Community". *Education and Training in Mental Retardation.*, Vol. 28, No.2, Jun 1993, pp. 149-154.
- 82- Salagaras, S. & Nettelbeck, T., "Adaptive Behavior of Mentally Retarded Adolescents Attending School". *American Journal of Mental Deficiency*, Vol. 88, 1983, pp. 57-68.
- 83- Schroeder, S. R.; Schroeder, C. S.; Smith, B. & Dalldorf, J. "Prevalence of Self- Injurious Behavior in a large - State Facility for The Retarded". *Journal of Autism and Developmental Disabilities.*, Vol. 8, 1978, pp. 261-269.
- 84- Smith, J. D.; Polloway, E. A. & West, G. K. "Corporal Punishment and Its Implication for Exceptional Children". *Exceptional Children.*, Vol. 46, 1979, pp. 264-268.
- 85- Sturmev, P. & Bertman, L. J. "Validity of The Reiss Screen for Maladaptive Behavior". *American Journal on Mental Reterdation.* Vol. 99, No. 2, Sep. 1994, pp. 201-206.
- 86- Sturmev, Peter, "The Factor Structure of The Reiss Screen for Behaviors in Institutional and Community Populations". *Research in Developmental Disabilities.*, Vol. 17, No. 4, Jul - Aug. 1996, pp. 285-291.
- 87- Thompson, Travis "Interdependence of Architectural Features and Program Variables in Coummunity Residence for People with Mental Retardation". *American Journal on Mental Retardation.* Vol. 1, No. 3, Nov. 1996, pp. 315-327.
- 88- Van, M. & Agnes, J. "A Dutch Version of The Reiss Screen of Maladaptive Behavior" *Resarch in Developmental Disabilities.*, Vol. 16, No. 1, Jan. - Feb. 1995, pp. 43-49.
- 89- Weber, D. B. & Epstein, H. R. "Contrasting Adaptive Behavior Ratings of Male and Female Institutionalized Residents Across Two Settings". *American Journal of Mental Deficiency*, Vol. 85, 1980, pp. 397-400.
- 90- Williams, R. "Perceptions of Mentally Retarded Persons". *Education and Training of Mentally Retarded.*, Vol. 21, No. 1, 1986, pp. 13-20.
- 91- Zabel, R. H. & Zabel, M. K. "Factors Involved in Burnout among Teachers of Emotionally Disturbed and Other Types of Exceptional Children". *Dissertation Abstracts International (A).*, Vol. 42, No. 6, 1981, p. 2774.